



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: إقتصاد كمي

بعنوان:

مقومات نجاح انضمام الجزائر الى مجموعة البريكس
دراسة قياسية استشرافية

المشرف:
أ.د. عقبة ريمي.

إعداد الطلبة:
التارزي تليه
يونس بن عمر

أعضاء اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة / الكلية	الصفة
أ.د. السعيد بشول	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيس
أ.د. عقبة ريمي	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرف
أ.د. بغداد بنين	أستاذ	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	المناقش

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي... الذي لم يخل علي يوماً بشيء

وإلى أمي... التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم أتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي وأختي الغالية...

إلى كل أصدقائي وزملائي فلقد كانوا نعم الرفقاء .

وإلى كل أساتذتي في الكلية وإلى كل من له الفضل سواء من قريب أو بعيد

أهدي لكم مذكرتي هذه راجياً من المولى عز وجل القبول والإخلاص في العمل

التارزي تليه

الإهداء

إلى من رفع الله شأنها وكرمها بأن جعل الجنة تحت أقدامها . . . والدتي الكريمة حفظها الله وأطال
عمرها ورزقنا برها .

والأبي الغالي صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة . . . فلم يخل علي طيلة حياته
أطال الله في عمره ورعاه .

والأخوتي من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب
إلى أصدقائي وزملائي فلقد كانوا نعم الرفقاء .

إلى جميع اساتذتي الكرام . وإلى كل من له فضل علي من قريب أو بعيد .

يونس بن عمر

شكرو عرفان

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل بأسمى عبارات التقدير والامتنان والشكر توجه
إلى أستاذنا الفاضل ريمى عقبة الذي رافقنا في هذه المرحلة بفضل توجيهه ونصحه وجديته فله اصدق
العرفان والشكر وجزاه الله عنا خير الجزاء .
كما تتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية الذين رافقونا خلال المرحلة وإلى كل من
ساهم من بعيد أو قريب لإتمام هذا العمل .

التارزي تليه
يونس بن عمر

ملخص:

هذه المذكرة تهدف إلى التعرف على الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى عدم انضمام الجزائر إلى تكتل البريكس، حيث تناولت الدراسة الفترة من 1995 وحتى 2022، وركزت على تحليل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للجزائر ودول البريكس، بالإضافة للدول المنظمة حديثاً متضمنة مصر والإمارات والسعودية، حيث تسعى مجموعة البريكس إلى تحقيق توازن اقتصادي وسياسي دولي عبر تقليل الهيمنة الغربية وتعزيز التعاون بين أعضائها لتحقيق التنمية المستدامة، وتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي من خلال استخدام الأدوات الإحصائية، وتوصلت إلى أن الجزائر تتمتع بمؤشرات اقتصادية أفضل من بعض الدول حديثة الانضمام للتكتل، ومن المتوقع تحسينها مستقبلاً بزيادة الناتج المحلي والصادرات والواردات، وتراجع التضخم والبطالة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، البريكس، النمو الاقتصادي.

Abstract:

. This memorandum aims to identify the economic reasons that led to Algeria not joining the BRICS bloc. The study covered the period from 1995 to 2022, and focused on analyzing the main economic indicators for Algeria and the BRICS countries, in addition to the newly organized countries, including Egypt, the Emirates, and Saudi Arabia, as the BRICS group seeks to achieve international economic and political balance by reducing Western hegemony and enhancing cooperation among its members to achieve sustainable development. It relied on the United States of America, and the study relied on a descriptive and analytical model through the use of statistical tools, and concluded that Algeria has better economic indicators than some of the countries that recently joined the bloc, and it is known that it has permanently improved and local exports and imports have declined and declined.

Key words: Algeria, BRICS, economic growth

فهرس المحتويات:

II	الإهداء
III	شكر و عرفان
IV	ملخص:
VI	فهرس المحتويات:
X	قائمة الجداول:
XII	قائمة الأشكال:
XIV	قائمة الملاحق:
XVI	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة
4	الفصل الأول: دول البريكس نحو تكتل اقتصادي جديد
5	تمهيد:
6	المبحث الأول: نشأة وأهداف وخصائص دول البريكس
6	المطلب الأول: دوافع نشأة مجموعة دول البريكس
8	المطلب الثاني: أهداف ومزايا دول البريكس
8	أولاً: أهداف دول البريكس:
9	ثانياً: مزايا دول البريكس:
9	المطلب الثالث: خصائص مجموعة دول البريكس وتطورها:
14	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
14	المطلب الأول: الدراسات التي تناولت انضمام الجزائر لتكتل بريكس
15	المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت الأهمية الاستراتيجية لتكتل البريكس
18	خلاصة الفصل الأول:
19	الفصل الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس والدول المنظمة حديثاً للتكتل
20	تمهيد:
21	المبحث الأول: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس
21	المطلب الأول: تقييم الأداء الاقتصادي للصين

21	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الصيني:
23	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الصين:
25	ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصين في الربع الأول من عام 2023:
27	رابعاً: نمو الاقتصاد الصيني في الربع الأول 2023 (تحسن ملحوظ وتوجهات واعدة):
27	المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للهند
27	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الهندي:
29	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الهند:
31	ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للهند في الربع الأول من عام 2023:
32	رابعاً: الاقتصاد الهندي في عام 2023 وفقاً لرؤية البنك الدولي:
32	المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا
32	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي:
35	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في روسيا:
37	ثالثاً: الرؤية نحو الاقتصاد الروسي في عام 2023:
39	المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي للبرازيل
39	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي البرازيلي:
40	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في البرازيل:
42	ثالثاً: الوضع الاقتصادي البرازيلي عام 2023، وما بعدها:
43	المطلب الخامس: تقييم الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا
43	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا:
45	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في جنوب أفريقيا:
46	ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لجنوب أفريقيا للربع الثاني من 2023:
47	رابعاً: تقرير التوقعات الاقتصادية لجنوب أفريقيا لعام 2023 بتقرير مجموعة البنك الأفريقي للتنمية:
48	المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للدول المنظمة حديثاً لتكتل البريكس.
48	المطلب الأول: تقييم الأداء الاقتصادي للسعودية
48	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للسعودية:
50	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في السعودية:
52	المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لمصر
53	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لمصر:

54	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في مصر:
56	المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للإمارات
56	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للإمارات
58	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الإمارات
60	المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر
60	أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للجزائر
63	ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الجزائر:
65	المطلب الخامس: تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس مقارنة بالجزائر
65	أولاً: تحليل الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
66	ثانياً: تحليل نمو الناتج المحلي الاجمالي لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
67	ثالثاً: تحليل معدلات التضخم لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
68	رابعاً: تحليل معدلات البطالة لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
70	خامساً: تحليل مؤشر الصادرات لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
71	سادساً: تحليل مؤشر الواردات لدول البريكس مقارنة بالجزائر:
73	المبحث الثالث: الدراسة التنبؤية لأهم مؤشرات دولة الجزائر:
73	المطلب الأول: منهجية بوكس جينكينز:
73	أولاً: مرحلة التعرف (التمييز):
73	ثانياً: مرحلة تقدير معالم النموذج:
74	ثالثاً: مرحلة الفحص أو الاختبار:
74	رابعاً: مرحلة التنبؤ:
75	المطلب الثاني: الدراسة التنبؤية وفق طريقة بوكس جنكينز لمؤشرات الاقتصاد الجزائري:
75	أولاً: الناتج المحلي الاجمالي:
78	ثانياً: معدل التضخم:
81	ثالثاً: مؤشر البطالة:
83	رابعاً: مؤشر الصادرات
87	خامساً: مؤشر الواردات
90	خلاصة الفصل الثاني
91	الخاتمة

94	قائمة المصادر والمراجع
100.....	الملاحق

قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
10	جدول قمم اجتماع دول البريكس	الجدول رقم (1)
20	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي في الصين خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (2)
22	الميزان التجاري للصين خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (3)
26	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي في الهند خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (4)
28	الميزان التجاري للهند خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (5)
32	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي في روسيا خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (6)
34	الميزان التجاري لروسيا خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (7)
38	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي في البرازيل خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (8)
39	الميزان التجاري للبرازيل خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (9)
42	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي في جنوب افريقيا خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (10)
44	الميزان التجاري لجنوب افريقيا خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (11)
47	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي للسعودية خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (12)
50	الميزان التجاري للسعودية خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (13)
52	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي لمصر خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (14)
54	الميزان التجاري لمصر خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (15)
55	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي للإمارات خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (16)
58	الميزان التجاري للإمارات خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (17)
60	المؤشرات الرئيسية للأداء الإقتصادي للجزائر خلال الفترة 2015-2022	الجدول رقم (18)

62	الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015 - 2022	الجدول رقم (19)
74	جدول الاستقرارية للناتج المحلي الإجمالي	الجدول رقم (20)
75	جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)	الجدول رقم (21)
77	قيم التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي	الجدول رقم (22)
77	جدول الاستقرارية للتضخم	الجدول رقم (23)
78	جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)	الجدول رقم (24)
80	قيم التنبؤ للتضخم	الجدول رقم (25)
80	جدول الاستقرارية للبطالة	الجدول رقم (26)
81	جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)	الجدول رقم (27)
83	قيم التنبؤ للتضخم	الجدول رقم (28)
83	جدول الإستقرارية للصادرات	الجدول رقم (29)
84	جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)	الجدول رقم (30)
86	قيم التنبؤ للصادرات	الجدول رقم (31)
86	جدول الاستقرارية للواردات	الجدول رقم (32)
87	جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)	الجدول رقم (33)
89	قيم التنبؤ للمؤشر الواردات	الجدول رقم (34)

قائمة الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
64	منحنى معدلات البطالة	الشكل رقم (1)
65	منحنى معدلات التضخم	الشكل رقم (2)
66	منحنى معدلات الناتج المحلي الإجمالي	الشكل رقم (3)
67	منحنى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي	الشكل رقم (4)
69	منحنى الصادرات	الشكل رقم (5)
70	منحنى الواردات	الشكل رقم (6)
74	خطوات طريقة بوكس جينكنز للتنبؤ	الشكل رقم (7)
75	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي	الشكل رقم (8)
76	تشخيص البواقي	الشكل رقم (9)
76	اختبار البواقي	الشكل رقم (10)
77	اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil	الشكل رقم (11)
78	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي	الشكل رقم (12)
79	تشخيص البواقي	الشكل رقم (13)
79	اختبار البواقي	الشكل رقم (14)
80	اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil	الشكل رقم (15)
81	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي	الشكل رقم (16)
81	تشخيص البواقي	الشكل رقم (17)
82	اختبار البواقي	الشكل رقم (18)
82	اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil	الشكل رقم (19)
84	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي	الشكل رقم (20)
85	تشخيص البواقي	الشكل رقم (21)
85	اختبار البواقي	الشكل رقم (22)
86	اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil	الشكل رقم (23)

87	دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي	الشكل رقم (24)
88	تشخيص البواقي	الشكل رقم (25)
88	اختبار البواقي	الشكل رقم (26)
89	اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil	الشكل رقم (27)

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	102
(2)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	102
(3)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	103
(4)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	103
(5)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	104
(6)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الإجمالي	104
(7)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	105
(8)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	105
(9)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	106
(10)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	106
(11)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	107
(12)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم	107
(13)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	108
(14)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	108
(15)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	109
(16)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	109
(17)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	110
(18)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة	110
(19)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	111
(20)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	111
(21)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	112
(22)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	112
(23)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	113
(24)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات	113
(25)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	114
(26)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	114
(27)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	115
(28)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	115
(29)	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	116

116	مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات	(30)
-----	---------------------------------------	------

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	الدلالة باللغة الانجليزية	التسمية بالعربية
IMF	INTERNATIONAL MONETARY FUND	صندوق النقد الدولي
WBG	WORLD BANK GLOBAL	البنك الدولي
G20	GROUPE 20	مجموعة العشرين
NDB	NEW DEVELOPMENT BANK	بنك التنمية الجديد
CRA	CONTINGENT RESERVE ARRANGEMENT	ترتيب احتياطي الطوارئ
G8	GROUPE 8	مجموعة الثمانية
FSB	FINANCIAL STABILITY BOARD	مجلس الاستقرار المالي
BCBS	THE BASEL COMMITTEE ON BANKING SUPERVISION	لجنة بازل للرقابة المصرفية
NAB	NATIONAL BUSINESS ALLIANCE	التحالف الوطني لرجال الأعمال
NAMA11	NON-AGRICULTURAL MARKET ACCESS	مجموعة البلدان النامية
TRIPS	AGREEMENT ON TRADE RELATED ASPECTS OF INTELLECTUAL PROPERTY RIGHTS	الاتفاقية حول الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية
BICS	BRAZIL, INDIA, CHINA, SOUTH AFRICA	
WTO	WORLD TRADE ORGANIZATION	منظمة التجارة العالمية
IFIS	INTERNATIONAL FINANCIAL INSTITUTIONS	المؤسسات المالية الدولية البارزة
GATT	GENERAL AGREEMENT ON TARIFFS AND TRADE	الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة
FBS	FOREX BROKER SERVICES	
MDB	MULTILATERAL DEVELOPMENT BANK	بنك التنمية متعدد الأطراف
EMDCS	EMERGING MARKETS AND OTHER DEVELOPING COUNTRIES	الأسواق الناشئة والبلدان النامية الأخرى
G7	GROUPE 7	الدول السبعة الصناعية
NBS	NATIONAL BUREAU OF STATISTICS OF CHINA	المكتب الوطني للإحصاء الصيني
NEVS	NATIONAL ELECTRIC VEHICLE SWEDEN	شركة تصنيع سيارات كهربائية سويدية
PMI	PROJECT MANAGEMENT INSTITUTE	مؤشر مديري المشتريات التصنيعي
PPI	PRODUCER PRICE INDEX	مؤشر أسعار المنتجين
BRI	THE BELT AND ROAD INITIATIVE	مبادرة الحزام والطريق
RCEP	REGIONAL COMPREHENSIVE ECONOMIC PARTNERSHIP	الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة
NSO	NATIONAL STATISTICS OFFICE	مكتب الإحصاء الوطني الهندي
EBRD	EUROPEAN BANK FOR RECONSTRUCTION AND DEVELOPMENT	البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية
STATS SA	STATISTICS SOUTH AFRICA	هيئة إحصاءات جنوب إفريقيا
VAT	VALUE ADDED TAX	ضريبة القيمة المضافة

DZA	ALGERIA	الجزائر
RUS	RUSSIA	روسيا
CHN	CHINA	الصين
ARE	ARGENTINA	مملكة العربية المتحدة
SAU	SAUDI ARABIA	المملكة العربية السعودية
EGY	EGYPT	الجمهورية المصرية العربية
BRA	BRAZIL	البرازيل
IND	INDIA	الهند
ZAF	SOUTH AFRICA	جنوب إفريقيا

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، تبرز تجمعات دولية مثل مجموعة البريكس (BRICS) كمحاور جديدة تسعى لتحقيق توازن في القوى العالمية وتعزيز التنمية الاقتصادية المتبادلة بين أعضائها تتألف مجموعة البريكس من خمس دول هي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا وتعد من أبرز الكتل الاقتصادية التي تملك إمكانيات كبيرة للتأثير على الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من التقارب الجغرافي والثقافي والاقتصادي بين الجزائر ودول البريكس، لم تنظم الجزائر إلى هذه المجموعة إلى الآن، تثير هذه الظاهرة العديد من التساؤلات حول الأسباب الكامنة وراء عدم انضمام الجزائر لمجموعة البريكس، ومدى تأثير ذلك على الاقتصاد الجزائري وعلى علاقته الدولية.

ينبغي معرفة الأسباب التي حالت دون انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس، من خلال دراسة العوامل الاقتصادية التي قد تؤثر على هذا القرار بالإضافة إلى تحليل سياسات الجزائر الاقتصادية. كما سنقوم بمقارنة وضع الجزائر بدول أخرى نجحت في الانضمام إلى البريكس، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أعمق العوامل التي تعوق انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس يساعد على وضع سياسات مستقبلية قد تعزز من فرص الجزائر في الانضمام إلى هذه الكتلة الاقتصادية الهامة وبالتالي تعزيز موقعها على الساحة الدولية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

1. الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى تساهم مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر إلى الانضمام إلى مجموعة البريكس؟

2. الأسئلة الفرعية:

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسية، يقتضي الأمر بتجزئة السؤال الرئيسي إلى عديد الأسئلة الفرعية تساهم في وضع ملامح البناء العام لهذه الدراسة، وهذا لرسم الطريق إلى التحليل والنقاش، وعليه يمكن أن تطرح هنا مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ماهي أهداف نشأة كتلة البريكس وخصائص دول البريكس؟
- ما طبيعة الأداء الاقتصادي الحالي لكل دولة من دول البريكس والدول المنظمة حديثاً؟
- ما طبيعة الأداء الاقتصادي للجزائر مقارنة مع دول البريكس والدول المنظمة حديثاً؟
- ما هي التحديات التي تواجه الجزائر والتي قد تحول دون انضمامها للبريكس؟

3. فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة عن الأسئلة المطروحة بوضع فرضيات واختبارها من حيث الصحة أو الخطأ، وهذا بصياغة الفرضيات التالية:

- إن الهدف من نشأة كتلة البريكس هو العمل على إنهاء سياسة القطب الأحادي وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية.
- إن الأداء الاقتصادي لدول البريكس والدول المنظمة حديثاً لتكتل يعتبر قويا مقارنة بدول الغنية.
- يعتبر الأداء الاقتصادي للجزائر ضعيفا مقارنة مع دول البريكس والدول المنظمة حديثاً لتكتل.
- هناك عدة تحديات اقتصادية تواجه الجزائر حالت دون انضمامها للبريكس.

5. أهداف الدراسة:

- تحليل العوامل الاقتصادية التي تؤثر على قرار عدم الانضمام لتكتل البريكس.
- معرفة الإستراتيجيات التي تعتمدها الدول الأعضاء لقبول طلب الانضمام لها.

6. أهمية الدراسة:

- تنطلق أهمية الدراسة من محاولة التعريف بمجموعة البريكس بوصفها إحدى التكتلات الدولية التي تحاول تغيير قواعد السلوك السياسي الدولي وتوظيف البعد الاقتصادي بما يحقق الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى للدول المشكلة لها فضلا عن تبيان مقومات القوة لمجموعة البريكس، و الفرص الجزائر الاقتصادية في حالة انضمامها.

4. مبررات اختيار الموضوع:

1. مبررات موضوعية:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع عدم انضمام الجزائر لتكتل البريكس.
- معرفة العراقيل التي تجعل الجزائر ضمن الدول غير قابلة للانضمام لهذا التكتل.

2. مبررات شخصية:

- الرغبة في تقديم إضافة في هذا الموضوع الذي يعتبر حديث الساعة في المحافل الوطنية والدولية.
- أردنا معرفة الأسباب الاقتصادية لعدم قبول انضمام الجزائر لمجموعة دول البريكس.

7. حدود الدراسة:

الحدود الزمنية للدراسة كانت من الفترة 1995 إلى غاية 2022.

الحدود المكانية للدراسة كانت ضمن دولة الجزائر مع خمس دول أعضاء تكتل البريكس هم (الهند، البرازيل، روسيا، الصين، جنوب إفريقيا).

8. المنهج والأدوات المستخدمة:

ان ما تفتضيه متطلبات البحث العلمي، وتباع لما تطرقنا له في دراستنا، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة

المناهج هي:

• المنهج التاريخي:

وهو الذي يستخدم من أجل الحصول على المعرفة باستخدام الماضي، وتجلى ذلك من خلال عرض الجوانب التاريخية المتعلقة بظهور الاشتراطات البيئية وتنافسية الصادرات السلعية وهذا حتى يوضع الإطار النظري لهذين المتغيرين والعلاقة بينهما.

• المنهج الوصفي:

ويعتمد على وصف الظاهرة وتحليل عناصرها، للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها، ويتجلى ذلك من خلال وصف شامل لكل متغير من متغيرات الدراسة، وهذا للوصول الى فهم ادق للظاهرة التي سنتطرق لها.

• المنهج التحليلي:

ويطلق على هذا المنهج بالمنهج المتكامل في البحوث الكمية أو التطبيقية، وذلك باعتماد على الدراسة الميدانية تهدف الى تحديد وقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة، باستخدام أدوات التحليل الإحصائي والقياس الاقتصادي، حيث اخترنا في دراستنا عينة مكونة من تسعة (9) دول ومجالا زمنيا قدر بـ 27 سنة، من اجل الخروج بنتائج نستطيع فيما بعد تعميمها على الكل.

11- هيكل الدراسة:

نظرا للأهمية موضوعنا قيد الدراسة ، تحليل الأداء الاقتصادي لتكتل البريكس دراسة تحليلية للعوامل الاقتصادية لعدم قبول انضمام الجزائر و من أجل طرحه بشكل ممنهج يمكننا من طرح اشكالياتنا والإجابة عنها، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، حاولنا فالأول الإلمام بجوانب الموضوع نظريا، وفي الثاني القيام بدراسة تطبيقية قياسية وفي ما يلي تفصيل ذلك.

■ **الفصل الأول :** جاء تحت عنوان دول البريكس نحو تكتل اقتصادي جديد حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول نشأة وأهداف وخصائص دول البريكس ، أما المبحث الثاني فقد تضمن الدراسات السابقة

■ **الفصل الثاني :** وكان تحت عنوان تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس والدول المنظمة حديثا للتكتل ، حيث تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تقييم الاداء الاقتصادي لدول البريكس، أما المبحث الثاني فقد جاء تحت عنوان تقييم الأداء الاقتصادي للدول المنظمة حديثا لتكتل البريكس، في حين تطرقنا في المبحث الثالث و الأخير إلى الدراسة التنبؤية لأهم مؤشرات دولة الجزائر.

الفصل الأول: دول البريكس نحو تكتل اقتصادي جديد

تمهيد:

يعتبر الفصل الأول من الدراسة حول دول البريكس تمهيداً مهماً لفهم السياق التاريخي والاقتصادي لتكوين هذا التكتل الاقتصادي الجديد، حيث يسرد كيفية نشأة وتطور دول البريكس، والتي تشمل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، موضحاً العوامل التي دفعت هذه الدول للتعاون من أجل مواجهة الهيمنة الغربية، خصوصاً من الولايات المتحدة، على الاقتصاد العالمي. كما يتطرق هذا أيضاً للأهداف المجموعة والتي تشمل خلق توازن اقتصادي عالمي، وإنهاء هيمنة القطب الواحد، وتوفير بدائل فعالة لمؤسسات بريتون وودز كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما يسلط الضوء على المزايا والخصائص التي تتمتع بها دول البريكس، مثل النمو الاقتصادي السريع، والتنوع الجغرافي والثقافي، بالإضافة إلى القدرة على التأثير في السياسات الدولية. كما يوضح الفصل نتائج التعاون الاقتصادي بين دول البريكس وكيفية تأثيرها على الساحة الدولية. بالإضافة إلى الاستعانة ببعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تكتل البريكس، وعليه قمنا بتقسيم الفصل الأول في هذا البحث إلى:

المبحث الأول: نشأة وأهداف وخصائص دول البريكس..

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: نشأة وأهداف وخصائص دول البريكس.

المطلب الأول: دوافع نشأة مجموعة دول البريكس

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ظهر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على أنهما المؤسسات المالية الدولية البارزة (IFIs)، وقد تم إنشاء هذه المؤسسات المالية الدولية للمساعدة في بناء الاقتصادات التي دمرتها الحرب، وللمساعدة في تنظيم النقد الدولي وأنظمة أسعار الصرف والمدفوعات، وبهذا تطورت أدوارهم بمرور الوقت من خلال أنها تفرض الوصول إلى مساعدات التنمية ومراقبة اقتصادات العالم وتعزيز سياسات السوق الحرة¹.

تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عام 1944 في بريتون وودز (Bretton Woods) (نيو هامبشير، الولايات المتحدة الأمريكية) لتأمين الاقتصاد العالمي (باتفاق جماعي من 44 دولة، وقد بدأ البنك الدولي رسمياً في جويلية 1944 وصندوق النقد الدولي في ديسمبر 1945)، كان من المفترض أن يعيد البنك الدولي بناء أوروبا ويحد من الفقر في أماكن أخرى من خلال المنح والقروض، وأن يمكن صندوق النقد الدولي الدول من تحقيق الاستقرار المالي مع النمو، من خلال إتاحة موارده لها الأغراض تتفق مع بنود الاتفاقية، كما يحاول الصندوق تفادي الانهيارات المالية من خلال مراقبة السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما سعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) لعام 1947 إلى ضمان التدفق السلس للسلع والخدمات التي تحافظ على نمو الاقتصاد العالمي².

وفي عام 1971م قرر الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون وقف تحويل الدولار و احتياطات الدول الأخرى من الدولار إلى الذهب، والانتقال الى نظام التعويم العملات الورقية، ليصبح الدولار الأمريكي العملة العالمية الرئيسية أدى التوجه الأمريكي القائم على الانفراد في اتخاذ القرارات الدولية بالمؤسسات الاقتصادية والمالية والعلمية، الى توليد رغبة ملحة لدى غالبية الدول لإحداث توازن اقتصادي وسياسي دولي، والسعي لإيجاد البديل لهيمنة القطب الأوحده من خلال تشكيل تحالفات وتكتلات قوية تستهدف صياغة نظام دولي جديد لإعادة تشكيل التوازنات الدولية والحد من الهيمنة الغربية.

بدأ التقارب بين دول البريكس في الخمسينيات من القرن العشرين، عندما سعت الصين والاتحاد السوفياتي لتشكيل شراكة استراتيجية وتدعيم قوتها في مواجهة الولايات المتحدة، وفي اعقاب الحرب الباردة سعت روسيا والصين لتعزيز علاقتهما مع الهند، واصطلح على هذا التعاون "بالمثلث الاستراتيجي"، الذي استهدف اقامة نظام اقتصادي دولي مستقر في عالم متعدد الاقطاب.

خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي "يفكيني ماكسيموفتش برماكوف" للهند عام 1998م، صرح بالتوجه الروسي لتشكيل تحالف مع الصين والهند. كذلك لعب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دورا مهما في تحسين العلاقات بين الهند والصين عقب اقناع الصين بوقف التعاون العسكري مع باكستان.

في عام 2001م اعطى الاقتصادي جيم اونيل (Jim O'Neill)، رئيس بنك (Goldman Sachs)، تعريفا لمصطلح "البريك" في تقرير بشأن نتائج دراسة بعنوان "العالم يحتاج الى المزيد من أطواق القرميد"، The worlds Needs

¹ Donna E. Danna, George K. Danna, "Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean ", Journal of Business & Economic Policy 2 (2015): P.1.

² Agostina Orsola Latino, "Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank? ", BRICs law Journal 6 (2017): P.11.

Better Economic BRICS، والتي أظهرت أن هناك قوة عالمية اقتصادية تنمو بوتيرة سريعة، مستندا للإحصاءات الاقتصادية المتعلقة بالنتائج القومي والمؤشرات الاقتصادية الأخرى¹.

على أثر ذلك بدأت مفاوضات في 20 سبتمبر 2006 م حيث عقد أول اجتماع وزاري لدول المجموعة على هامش مناقشات الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ثم أعقبته اجتماعات لاحقة لمناقشة تأسيس تجمع "بريك" كمجموعة اقتصادية² وبتاريخ 2008/05/16م عقد اجتماع وزراء خارجية دول المجموعة الاربعة بروسيا. أعقبه اجتماع في اليابان بتاريخ 2008/07/09م على هامش قمة الثماني الكبار. ليعقبه اجتماع اواخر ذات العام بروسيا². كما عقد أول مؤتمر قمة للمجموعة في 2009/06/16 م بمدينة "ايكاترينبرج" بروسيا بمسمى (BRIC)، ومن ثم اصدار بيان مشترك بأهداف المجموعة.

بتاريخ 2011/04/14 انضمت جنوب افريقيا لعضوية التجمع ليصبح اسمه الحالي (BRICS)، وهو اختصار للحروف الاولى الاجنبية من اسماء الدول اعضاء المجموعة. حيث بدأت اجتماعات البريكس منذ عام 2011 وعلى مستوى وزراء الاقتصاد والتجارة الخارجية لمناقشة قضايا سياسات الاقتصاد الكلي للدول. وأصبحت نتائج قمم المجموعة عامل معزز لتحويل البريك الى مجتمع جيوسياسي وهو ما تجاوز دوره كمنبر للنقاش حول قضايا محددة. خلال قمة البريكس الخامسة عشر المنعقدة في أغسطس 2023 بجنوب افريقيا تمت الموافقة على انضمام ست دول كأعضاء جدد كاملي العضوية وهي كل من مصر وإيران والسعودية والامارات العربية المتحدة والارجنتين واثيوبيا لتدخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من الأول من يناير 2024م³.

يقوم إنشاء أي كيان دولي أساسا على اتفاق الدول المعنية فيما بينها، وقد يتم مع هذا بمبادرة من دولة واحدة، ونشأة الكيانات والتجمعات الدولية يستغرق بضع أعوام قد تطول أو تقصر بحسب أهمية الكيان أو التجمع المراد إنشاؤه وبحسب الظروف والعوامل التي تدفع بالدول الراغبة في إنشاء الكيان (أيا كان نوعه)، واختلاف المدة الزمنية يعود إلى التهيئة وإجراء المشاورات والمناقشات بين الدول للوصول إلى اتفاق تجمع عليه غالبية دول المنظمة. وشهد القرن الواحد والعشرين تحسناً كبيراً في الوضعية الاقتصادية للكثير من دول العالم، وهو الأمر الذي دفع الكثير من المنظرين والمحللين لتسميتها بالدول الصاعدة أو الأسواق الناشئة نظراً لما تحقّقه من معدلات نمو وطنية كبيرة، ولكن رغم كل هذه القفزات الاقتصادية النوعية إلا أن ميكانيزمات عمل النظام الدولي لم تستجب لبروز مثل هذه القوى، وهو ما دفع هذه الأخيرة إلى التكتل في مجموعات بغية تقوية نفسها والدفاع عن مصالحها، وهو حال كل من روسيا، الصين، البرازيل، الهند وجنوب إفريقيا، التي كونت مجموعة البريكس تعتبر واحدة من أهم المنظمات السياسية الدولية التي تجمع بين القوى الكبرى الناشئة. بدأت أولى مراحل التفاوض لتشكيل مجموعة البريكس في شهر سبتمبر من سنة 2006 بعد أن اجتمع وزراء خارجية كل من البرازيل، روسيا، الصين والهند على هامش الاجتماع الواحد والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وكانت أولى تسميات هذه المجموعة هي "بريك" C.I.R.B" كاختصار باللغة الإنجليزية للأحرف الأولى للدول المشكلة لهذه المجموعة، وفي ديسمبر 2010 انضمت دولة جنوب إفريقيا لهذه المجموعة ليتحول اسمها إلى "بريكس عندما تأسست مجموعة

¹ أحمد فاروق محمد الزيني، تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل، المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 5، نوفمبر 2023، ص 2359

² المصدر نفسه.

³ المصدر نفسه، ص 2360.

بريكس بشكل رسمي عام 2009 كان الهدف منها واضحاً، وهو الحاجة إلى وجود صوت الاقتصاديات الناشئة في المجتمع الدولي، وهي مجتمعة تشكل 41 في المائة من سكان العالم، أي أكثر بتسع مرات على الأقل من سكان الولايات المتحدة وتشكل مساحتها نحو 29 في المائة من مساحة العالم، وهي كذلك دول أعضاء في مجموعة العشرين التي تمثل أقوى اقتصادات العالم، وبريكس في الأساس فكرة غربية، ذكرت لأول مرة في ورقة نشرت لبنك غولدمان ساكس عام 2000 ناقشت فيها أهم الدول ذات الاقتصاديات الناشئة¹، ولكنها طرحت للنقاش بين هذه الدول في 2006، وتبلورت وانطلقت بعد ذلك بثلاثة أعوام واتفقت دول بريكس على أربع نقاط بشأن التعاون بينهما:

- الالتزام الثابت بالتنمية المستدامة وتعميم الرخاء الاقتصادي المشترك .
- التشاور الدائم لتعزيز الثقة السياسية بين دولها.
- تطوير التعاون المتبادل ووضع الأسس القانونية السليمة للحفاظ عليه وتطويره.
- الالتزام بمبدأ التعاون الدولي وتعزيز خطط التنمية على المستوى الكوني².

المطلب الثاني: أهداف ومزايا دول البريكس

أولاً: أهداف دول البريكس:

لتكتل البريكس أهداف مهمة وهي ما يلي:

- تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وجيوسياسي بين دول التجمع³ والسعي لإعادة التوازن الاقتصادي الدولي وإنهاء سياسة القطب الواحد وهيمنة الولايات المتحدة على السياسات المالية العالمية وذلك بتغيير النظام الاقتصادي والمالي العالمي المتمثل في نظام مؤسسات بريتون وودز كصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية.
- تطوير البنية التحتية لنظام دول التجمع لتجنب اللجوء إلى المؤسسات الغربية أثناء الأزمات الاقتصادية عن طريق استحداث طرق فعالة لمنح وتبادل القروض بين دول التجمع⁴ وتدعيم شبكة الأمان الاقتصادي العالمي لهذه الدول.
- تحقيق الرخاء والاستقرار والأمن الدولي عن طريق تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية وأمن الطاقة والأمن الغذائي.
- السعي لتحقيق نمو اقتصادي شامل⁵ من خلال التوجه لخطط التنمية المستدامة وتبني موقف موحد للقضاء على الفقر ومعالجة البطالة وتعزيز الاندماج الاجتماعي. وتقليص الهيمنة الغربية على قرارات المؤسسات الدولية سواء المالية والاقتصادية أو الاجتماعية والسياسية.
- رفض سياسات الحماية التجارية لما تمثله من تقييد لحركة التجارة العالمية وتوجهات العولمة الاقتصادية.
- الحرص على تحقيق التكامل بين دول التجمع وتشجيع التجارة والاستثمارات البينية خاصة في مجال الطاقات المتجددة لا سيما ان البرازيل تعد الدولة الرائدة في هذا المجال.
- محاولة تغيير نظام النقد الدولي، بتقليص الاعتماد على الدولار الأمريكي في المدفوعات الدولية من خلال تأسيس الدول الخمس لآليات جديدة لتدويل عملاتها المحلية⁶.

¹ بوعبدلي ياسين، بن عزيز اسامة، انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 9، عدد 1، 2023، ص.124، 123.

² المصدر نفسه

³ احمد فاروق محمد الزيني، المرجع السابق، ص 2361-2363

ثانيا: مزايا دول البريكس:

- تلعب دول البريكس: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا دورا مهما ومتناميا على الساحة الدولية والسبب:
- يعد اقتصاد الصين ثاني أكبر اقتصادات في العالم في نمو سنوي يقدر 10% على مدار الثلاثين سنة الماضية.
- الصين أكبر مصدر وثاني أكبر المستوردين في العالم.
- يمثل اقتصاد البرازيل سادس أكبر الاقتصادات في العالم.
- يحتل اقتصاد روسيا المرتبة الحادية عشرة في العالم ' من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والسادسة من حيث القوة الشرائية أيضا.
- تملك الهند سوقا استهلاكية كبيرة، وهي من أهم الدول المصدرة.
- تمثل جنوب إفريقيا بصفتها صاحبة أكبر اقتصاد في الاتحاد الإفريقي واحدة من الدول الرائدة في التعدين وتصنيع المعادن في العالم كما أنها ثالث أكبر المصدرين للفحم على مستوى العالم.
- تتبنى الصين والهند خططا اقتصادية ومبادرات لتطوير طريق الحرير والحزام الاقتصادي الخاص به.
- وقع قادة مجموعة دول البريكس قانون اتفاقية إنشاء بنك جديد لتنمية المجموعة ' وكانوا قد وقعوا وثيقة تأسيس برأسمال قدر ب 100 مليار دولار عام 2014، وسيكون المقر الرئيسي للبنك في مدينة شنغهاي الصينية.
- تمثل البريكس 24% من الاقتصاد العالمي.
- هنالك طلب مشترك بين دول البريكس من أجل تمثيل أفضل للبلدان الناشئة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي¹.

المطلب الثالث: خصائص مجموعة دول البريكس وتطورها:

تتألف مجموعة البريكس من خمسة دول تنتمي إلى أربع قارات مختلفة لذا فهي تختلف عن باقي صور التحالفات الأخرى كونها رابطة لدول غير متجاورة جغرافيا وغير متجانسة سياسيا وثقافيا فضلا عن التباين في درجات نموها الاقتصادي كذلك فالمواقف السياسية لها متباينة بشكل نسبي.

على الرغم من الاختلافات بين الدول الخمس، إلا أنها يجمعها رابط هام وهو عدم انتمائها للحضارة الغربية كما يتمثل الرابط الأبرز في الجانب الاقتصادي والسياسي، إذا تأسست المجموعة بهدف رفض هيمنة الغرب على الاقتصاد والسياسة العالمية التي تسببت في الأزمات المالية المختلفة، كذلك يعد النمو الاقتصادي السريع من العوامل المشتركة إذا تشكل الدول الخمس نواة البنية الاقتصادية الجديدة. كما تتميز هذه بالإرادة السياسية الداعمة للتعددية في صنع القرار الدولي كذلك تتفاوت إمكانات دول التحالف على مختلف الأصعدة.

مع توسع *بريكس* يسعى التجمع لتشكيل تكتل سياسي يشبه الاتحاد الأوروبي وتجمع الآسيان كتوجه للتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول التجمع.

¹ بوعبدلي ياسين، بن عزيز اسامة، مرجع سابق، ص 125-126

وعلى المستويين السياسي والعسكري يتمتع البريكس بقدرات متميزة تدعمه في المواقف السياسية الدولية¹. وذلك لتواجد دولتين من المجموعة دائمتي العضوية في مجلس الأمن وهما الصين وروسيا. حيث تميز البريكس باتخاذ مواقف موحدة اتجاه العديد من القضايا كموقفها ضد السياسات الغربية بشأن ليبيا وإيران وسوريا وامتناع ممثلي (الصين وروسيا) بمجلس الأمن عن التصويت بالتدخل العسكري، كما أن ثلاث من دول التجمع تصنف من العشرة جيوش الأوائل في العالم وهي روسيا والصين والهند.

تمثلت آلية التنسيق التي تدعم تقدم العلاقات الاقتصادية لدول البريكس، في اجتماعات وزراء التجارة للمجموعة خاصة في عام 2011، إذا ركزت الآلية على الأهداف المشتركة وتعزيز التعاون بين أعضاء المجموعة، والجدول التالي يلخص أهم النتائج أو النقاط المتفق عليها خلال خمسة عشر قمة التي تم عقدها:

جدول رقم (01): قمم الخمسة عشرة لدول البريكس

القمة	تاريخ انعقاد ومكان القمة	موضوع المناقشة	أهم النقاط التي اتفقوا عليها
الأولى	جوان 2009 بيكاترينبرج، روسيا	- وضع الاقتصاد العالمي - القضايا التنموية العالمية - أفاق زيادة تعزيز التعاون داخل البريك	- تعزيز التنسيق بين الدولة الأربعة حول القضايا المتعلقة بإصلاح الإدارة العالمية. - زيادة حضور الاقتصادات الناشئة في المؤسسات المالية الدولية.
الثانية	15 أبريل 2010 ببازيليا، البرازيل	- القضايا المتعلقة بإصلاح النظام المالي العالمي.	- توقيع اتفاقية تعاون لتسهيل تمويل مشاريع الطاقة والبنية التحتية. دراسة طرق لتوسيع نطاق منح الائتمان بين بلدان بريك.
الثالثة	14 أبريل 2011 بسانيا، هاينان، الصين	- جنوب أفريقيا عضوا في المجموعة. - ميلاد تسمية البريكس. الحاجة إلى إصلاح الحكم العالمي.	الاقتصاد والتمويل؛ إدانة الإرهاب؛ التشجيع على استخدام الطاقة المتجددة والاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الجوع والفقر.
الرابعة	29 مارس 2012 بنودهي، الهند	شراكة البريكس من أجل الاستقرار والأمن والازدهار العالمي	- تعيين ممثلين عن البلدان النامية لرئاسة البنك الدولي. - تعيين رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من خلال إجراء مفتوح وشفاف وقائم على أساس الجدارة. - الدعوة إلى إنشاء بنك التنمية الجديد من أجل تعزيز التجارة بين بلدان البريكس، تم توقيع اتفاقية لتسهيل منح الائتمان

¹ احمد فاروق محمد الزيني، مرجع سابق، ص 2363-2364.

الخامسة	27 مارس 2013 بديربان، جنوب افريقيا	بريكس وأفريقيا شراكة من أجل التنمية والتكامل والتصنيع	-مناقشة التنمية الشاملة والمستدامة وإصلاح مؤسسات الحكم العالمية. -تعزيز الحوار في بريكس، والمعروف باسم التواصل، -زيادة التعاون مع الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة
السادسة	5 جويلية 2014 بفورتاليزا، البرازيل	النمو الشامل والحلول المستدامة	-إنشاء بنك التنمية الجديد (NDB)، بهدف تخصيص الموارد لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة في البلدان النامية. يبلغ رأس المال المكتتب به المبدئي للبنك 50 مليار دولار أمريكي، برأسمال أولي مدفوع قيمته 10 مليارات دولار أمريكي، يتم دفعه في أسهم متساوية من قبل الدول الخمسة، حتى عام 2022 -إنشاء صندوق احتياطي يصل إلى 100 مليار دولار أمريكي لاحتياطيات الطارئة -إنشاء الترتيب (CRA) التوفير الدعم أي المتبادل لأعضاء البريكس أثناء الأزمات المحتملة في ميزان مدفوعاتهم
السابعة	9 جويلية 2015 بأوفا، روسيا	شراكة بريكس -قوة دافعة للتنمية العالمية	الموافقة على الاتفاقات التأسيسية لبنك التعمير والإسكان - . الموافقة على استراتيجية الشراكة الاقتصادية للبريكس، وهي خارطة طريق لتنويع التجارة والاستثمار بين البلدان الأعضاء التوقيع اتفاقيات واتفاقيات التعاون الثقافي بين بنوك التنمية في دول البريكس وبنك التنمية الوطني
الثامنة	15 أكتوبر 2016 غاوا الهند	بناء حلول شاملة وجماعية	-ناقشت قضايا مثل المسؤولية المالية والإجتماعية، ضفاء الطابع المؤسسي على البنك الوطني والتنمية، وجذب الإستثمارات، ومكافحة الإرهاب، والنمو الإقتصادي. -توقيع خطة العمل لتشجيع التعاون في مجال الابتكار (خطة عمل BRICS للتعاون في مجال الابتكار 2017-2022
التاسعة	سبتمبر 2017 في شيامن، الصين	بريكس: شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً	-إنشاء شبكة أبحاث البريكس لمرض السل. -توقيع خطة عمل البريكس بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري، واستراتيجية البريكس للتعاون الجمركي ومذكرة التفاهم بين بنك التنمية الجديد NDB ومجلس الأعمال البريكس.

العاشر	27 جويلية 2018 في جوهانسبرغ، جنوب افريقيا	بريكس: التعاون من أجل النمو الشامل والازدهار المشارك في الثورة الصناعية الاربعة	-التوقيع على اتفاق بشأن إنشاء المكتب الإقليمي للأمريكتين لبنك التنمية الجديد، الذي سيكون مقره في ساو باولو. -توقيع مذكرة حول شراكة الطيران الإقليمية. -إنشاء شبكة البريكس للابتكار (BRICS).
الحادية عشرة	14 نوفمبر 2019 في برازيليا، البرازيل	البريكس: النمو الاقتصادي لمستقبل مبتكر	-تعزيز واصلاح النظام المتعدد الأطراف، التعاون الاقتصادي والمالي، الأوضاع الإقليمية. -التعاون بين البريكس.
الثانية عشرة	17 نوفمبر 2020 بموسكو، روسيا	شراكة البريكس من أجل: الاستقرار العالمي والأمن المشارك والنمو المبتكر (عقدت بشكل افتراضي)	-تعزيز التعاون في مكافحة الوباء -النظر في مستقبل تنمية البريكس -تعزيز انتعاش ونمو الاقتصاد العالمي -دور بنك التنمية الوطني على توفير الموارد المالية لتقليل الخسائر البشرية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا -استعادة النمو الاقتصادي في دول البريكس، يهدف إلى تخصيص 10 مليا ارت دولار أمريكي لقروض الطوارئ لدول الأعضاء.
الثالثة عشرة	9 سبتمبر 2021 في نيودلهي، الهند	التعاون بين دول البريكس من أجل الاستمرارية والتوحيد والتوافق (عقدت بشكل افتراضي)	-تعزيز التعاون بين دول البريكس في إطار الركائز الثلاث (السياسية والأمنية والاقتصادية و المالية والتبادلات الثقافية والشعبية). -توقيع اتفاقية تعاون البريكس بشأن كوكبة أقمار الاستشعار عن بعد. -مناقشة مذكرة تفاهم حول التعاون في مجال تنظيم المنتجات الطبية للاستخدام البشري -مناقشة التطورات الأخيرة لأفغانستان

الرابعة عشر	22-24 يونيو 2022 بكين، الصين	بناء شراكة التنمية العالمية في العصر الجديد والعمل معا لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (عقدت بشكل افتراضي)	-مناقشة التأثيرات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا. -بحث آليات التعامل مع العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. -مناقشة استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء في البريكس. -اقترح إنشاء وكالة تصنيف مستقلة للبريكس. -تسعى الصين وروسيا إلى توسيع نطاق البريكس ليصبح إطارًا دوليًا أوسع. -مصر تشارك في "البريكس بلس" كعضو في بنك التنمية الجديد.
الخامسة عشر	22-24 أغسطس 2023 جوهانسبرج، جنوب أفريقيا	البريكس وأفريقيا الشراكة من أجل النمو المتسارع المتبادل، التنمية المستدامة والتعددية الشاملة	-مناقشة التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا. -بحث آليات التعامل مع العقوبات المفروضة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. -مناقشة استخدام العملات الوطنية للدول الأعضاء في البريكس. -اقترح إنشاء وكالة تصنيف مستقلة للبريكس. -مصر تشارك في أعمال القمة. -قبول ست دول كأعضاء جدد في البريكس: مصر، إيران، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الأرجنتين، وإثيوبيا. -دخول عضوية الدول الجديدة حيز التنفيذ في 1 يناير 2024. -روسيا تتولى رئاسة البريكس في عام 2024.

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على المرجع أحمد فاروق محمد الزيني، تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية

لانضمام مصر إلى التكتل، المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 5، نوفمبر 2023

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات التي تناولت انضمام الجزائر لتكتل بريكس

- الدراسة الأولى:

بوعبدلي الياسين، بن عزيز أسامة، انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الامكانيات والتحديات الاقتصادية، السنة 2023، ولقد هدفت هاته الدراسة إلى إبراز أهداف مجموعة البريكس وأهم مقوماتها وتحليل ما تمتلكه الجزائر من المقاولات التي تمثل إضافة لبريكس، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتواجد في مسار تحول اقتصادي ووضع نموذج تنموي مستدام وفعال، كما أنها تمتلك من المقومات ما تسمح لها بالانضمام لتكتل البريكس، وأن الفرصة مواتية أمام الجزائر لتحقيق الانطلاقة الفعلية للاقتصاد الوطني من بوابة التكتل البريكس.¹

- الدراسة الثانية:

فار عبد القادر، مجموعة دول البريكس Brics وتحديات انضمام الجزائر إليها دراسة تحليلية (2017-2022)، 2023 تهدف هذه الدراسة إلى محاولة حصر أهم الجوانب المتعلقة بمجموعة البريكس، وتحديد موقعها في النظام الاقتصادي العالمي ذو القطبية الأحادية، باعتبار المجموعة تضم أهم الدول الصاعدة التي يتوقع أن تؤثر مستقبلا على موازين القوى واحتلال المراكز الأولى في العالم من الناحية الاقتصادية، ومع اهتمام الجزائر بالانضمام إلى هذه المجموعة حاولت الدراسة التطرق إلى أهم الخصائص التي تتميز بها الجزائر سواء من الناحية الديمغرافية أو من الناحية الاقتصادية لمعرفة مدى قدرة الجزائر على مسايرة هذه الدول المشكلة للمجموعة من الناحية الاقتصادية، وباعتبار الجزائر من الدول التي تعتمد على صادرات المواد الأولية كالغاز والبترو، فإنها مطالبة بوضع جملة من السياسات الإصلاحية تهدف من خلالها إلى تنويع صادراتها لزيادة حجم ناتجها الإجمالي الذي يعتبر ضعيفا مقارنة بأضعف دول المجموعة والمتمثلة في جنوب إفريقيا.²

- الدراسة الثالثة:

عبيد عبد الحكيم، اكتساب الجزائر لعضوية بريكس -الفرص والمعيقات، 2023

ومما توصلت إليه الدراسة أن الجزائر بلد بحجم قارة متعددة الموارد والثروات وهي بهذا قيمة مضافة للبريكس، ولكنها مازالت تفتقر للرؤية الاقتصادية الواضحة، حيث أن اقتصادها مبني أساسا على الربيع، أضف لذلك ضعف الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها مرتبطة باتفاقيات [طاقويا] مع أوروبا. وأيضا هناك ضعف في سلطة القانون حيث تنتشر المضاربة والتحايل الضريبي مع غياب الرقمنة وكلها عوامل تجعل الجزائر تواجه معيقات لا بد من إزالتها ليتعبد الطريق الآمن والمريح إلى البريكس.³

¹ بوعبدلي الياسين، بن عزيز أسامة، انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الامكانيات والتحديات الاقتصادية، السنة 2023.

² فار عبد القادر، مجموعة دول البريكس Brics وتحديات انضمام الجزائر إليها دراسة تحليلية (2017-2022)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، 2023.

³ عبيد عبد الحكيم، اكتساب الجزائر لعضوية بريكس -الفرص والمعيقات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7، العدد 2، 2023.

المطلب الثاني: الدراسات التي تناولت الأهمية الاستراتيجية لتكتل البريكس

- الدراسة الأولى: عبد الرحمان شعيب، The Brics Organization As A New International Pole: Studying The Location Of The Bloc Within The Outputs Of The 2023، Russian-ukrainian War

هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة الصعود الحاصل في دول البريكس بشكل رئيسي، والمقومات التي تتمتع بها هذه المجموعة، ووضع القارئ في صورة واضحة أمام طبيعة هذا التحالف الدولي المتميز، واختلافاته في كثير من الأمور، وتحليل ميكانيزمات الحرب الروسية الأوكرانية وارتباطها بهذا التكتل. وخلصت الدراسة إلى أن نجاح تجمع البريكس في بناء نظام اقتصادي عالمي جديد، لا تهيمن فيه الدول الغربية بمؤسساتها المختلفة على السياسات الاقتصادية، مرهوناً بتجاوز تحدياتها الرئيسية. كما نجح التكتل في تكوين تحالف كان بمثابة جدار صد لروسيا مكنها من تجنب تداعيات العقوبات الغربية والتقليل من أثارها.¹

- الدراسة الثانية:

علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، وقد تمت صياغة مشكلة رئيسية لها ته الدراسة تمثلت في إمكانية أن تكون مجموعة بريكس قطبا عالميا جديدا، فضلا عن وضع فرضية أساسية تمثلت في إمكانية تشكيل قطب عالمي جديد، كما تهدف الدراسة إلى توضيح مكانة مجموعة البريكس في النظام العالمي. توصلت الدراسة إلى أن مجموعة بريكس ساعية نحو ضم دول أخرى، وستكون دول آسيا الوسطى في مقدمة هاته الدول لما يمثله موقعها الاستراتيجي من أهمية على غرار أهمية موقع جنوب افريقيا من جهة وضم اندونيسيا والمكسيك وإيران وتركيا لما تمثل من ثقل جيو استراتيجي حيوي لمجموعة بريكس من جهة ثانية من أجل تشكيل قطب عالمي جديد.²

- الدراسة الثالثة:

رشاش عباسية، تكتل "بريكس" + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، 2023 تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة القوة الاقتصادية المتنامية لمجموعة "بريكس"، وتحليل إستراتيجيتها وخططها الاقتصادية في إعادة هيكلة وبناء نظام اقتصادي عالمي جديد متعدد الأقطاب، بديل للنظام الاقتصادي السائد أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية، فقد أظهرت الدراسة تفوق اقتصاد تكتل "بريكس" على اقتصاد المجموعة الصناعية 7G بداية سنة 2021، كما استطاع التكتل إنشاء مؤسسات مالية ونقدية بديلة لنظام بريتن وودز نهاية 2014، ونجح في استخدام آلية التوسع بضم ست دول بداية من 2024، لها وزنها في مجال الطاقة وممرات التجارة الدولية رغم الضغوط الأمريكية، مما يمهد لبناء نظام اقتصادي عالمي جديد.³

- الدراسة الرابعة:

محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، 2018

¹ عبد الرحمان شعيب، The Brics Organization As A New International Pole: Studying The Location Of The Bloc Within The Outputs Of The Russian-ukrainian War، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 3، 2023.

² علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق، المجلد 16، العدد 65، 2019.

³ رشاش عباسية، تكتل "بريكس" + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، les cahiers du mecas، المجلد 19، العدد 2، 2023.

التجمع المتكون من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين "بريك" هو نتيجة تغيرات دولية، ومصدر أكثر جاذبية للاقتصاديات الصاعدة. وقد حددت هذه الدول مفهوم "بريك" باعتباره تجمعاً سنة 2009. وبعد انضمام جنوب أفريقيا عام 2010، تحول من مصطلح عام للاستثمار إلى اسم تجمع "بريكس"، الذي له قوة تحدي هيمنة القطب الأحادي الغربي على اقتصاد العالم. هذا الأخير لم يستطع تفادي الأزمة النقدية والمالية سنة 2008، وهي التي مست معظم الدول بسبب الترابط بين الاقتصاديات العالمية. لكن تأثر هذه الأزمة الاقتصادية العالمية، كان أقل على تجمع بريكس، الذي أنشأ بنكا جديدا للتنمية، وصندوقا احتياطيا، بديلا للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، من أجل تشكيل قطب عالمي جديد.¹

- الدراسة الخامسة:

عابي وليد، شريط فيروز، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس - دراسة تحليلية للفترة 1991 - 2021، 2022

هدفت الدراسة إلى تحليل واقع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في مجموعة دول البريكس الخمسة خلال الفترة 1991 - 2021، وذلك من خلال التعرف على المفاهيم التي لها صلة بموضوع الدراسة، وأيضا تحليل تطورات كل من التضخم، البطالة، النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات في دول الأعضاء والمتمثلة في روسيا، البرازيل، الصين، الهند وجنوب إفريقيا. توصلت الدراسة إلى أن التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي بين تكتل البريكس يؤكد على بلوغ هذه الأخيرة لأهداف السياسة الاقتصادية من خلال تحقيق لكل منها استقرار اقتصادي في مؤشر من المؤشرات، كما أنها لا تزال تحافظ على نموها الاقتصادي وهذا يدل على قدرتها في تطبيق التنمية الاقتصادية العالمية.²

- الدراسة السادسة:

معلم أم البنين، وناسي لزهري، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، 2021

تهدف هذه الدراسة الى توقع تأثير ظهور مجموعة بريكس الاقتصادية كتكتل اقتصادي عالمي ناشئ وصاعد على مجمل العلاقات الاقتصادية الدولية وتفاعلاتها، وعلى اتجاهات التنافس الاقتصادي العالمي بين الكتلة الرأسمالية العولمية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول الصناعية الغربية الرأسمالية، ومجموعة الدول الصاعدة اقتصاديا وتكنولوجيا والتي تسعى لإحداث تعديلات ومراجعات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي المتأزم، والتي تأتي دول تكتل البريكس في مقدمتها. خاصة بعد سلسلة الأزمات المالية والنقدية والهيكلية التي باتت تعصف بمجمل الاقتصاد العالمي. فهذه الدراسة تحاجج في مدى إمكانية تكتل البريكس في خلق مؤسسات مالية ونقدية تؤسس من خلالها لبناء نظام اقتصادي أكثر استقرارا واستقلالية.³

¹ محمود شحات، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، El-Tawassol، التواصل، المجلد 23، العدد 3، 2018.

² عابي وليد، شريط فيروز، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس - دراسة تحليلية للفترة 1991 - 2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، 2022.

³ معلم أم البنين، وناسي لزهري، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 4، 2021.

أوجه التشابه وأوجه الاختلاف:

تتوافق هذه الدراسة والدراسات السابقة في أنها تتناول أهداف تكتل البريكس وتحليل مقوماته الاقتصادية وتحديد مكانته في النظام الاقتصادي الجديد واحتمال تشكيله كقطب عالمي جديد، بالإضافة إلى تحليل المؤشرات الاقتصادية والنمو في دول البريكس، أما أوجه الاختلاف تكمن في أن هذه الدراسة دراسة استشرافية تنبؤية واستعملت مناهج وأدوات إحصائية لتنبؤ بالقيم المستقبلية لأهم مؤشرات الاقتصاد الجزائري (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الصادرات و الواردات).

خلاصة الفصل الأول:

يتناول الفصل الأول نشأة مجموعة دول البريكس وأهدافها وخصائصها. نشأت دول البريكس كرد فعل على الهيمنة الاقتصادية والسياسية الغربية، وخاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما تأسس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تسعى دول البريكس إلى تحقيق توازن اقتصادي وسياسي دولي وإنهاء هيمنة الولايات المتحدة على النظام المالي العالمي. تعزز مجموعة البريكس التعاون بين أعضائها لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء الاقتصادي المشترك، وتعمل على تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي من خلال آليات جديدة لتدويل عملاتها المحلية. بدأت المفاوضات لتشكيل البريكس في 2006، وتأسست رسميًا في 2009 بمشاركة البرازيل وروسيا والهند والصين، ثم انضمت جنوب إفريقيا في 2011. تهدف المجموعة إلى تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي، وتطوير البنية التحتية لدولها لتجنب الاعتماد على المؤسسات الغربية أثناء الأزمات الاقتصادية. في 2023، تمت الموافقة على انضمام ثلاث دول جديدة للمجموعة، وهي مصر والسعودية والإمارات ومن مزايا دول البريكس أن اقتصاداتها تلعب دورًا مهمًا في الاقتصاد العالمي، حيث تسعى دول البريكس إلى تمثيل أفضل للبلدان الناشئة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي و تتميز المجموعة بقدراتها السياسية والعسكرية، مما يدعم مواقفها في القضايا الدولية.

الفصل الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس والدول المنظمة حديثا للتكتل.

تمهيد:

يتطرق هذا الفصل بتناول تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس والدول المنظمة حديثاً لهذا التكتل، يبدأ الفصل بتحليل الأداء الاقتصادي للصين، التي تعتبر القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، بفضل سياسات حكومية تعزز الاستثمار والنمو السريع، مما قد يؤدي إلى تجاوزها الاقتصاد الأمريكي بحلول عام 2035. ثم يتناول الفصل الأداء الاقتصادي لكل من الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا وروسيا، مبرزاً التحديات والفرص لكل منها.

في الجزء الثاني، يتم تقييم الأداء الاقتصادي للدول المنظمة حديثاً للبريكس مثل السعودية، التي تعتمد اقتصادياً على النفط وتعمل على تنويع اقتصادها عبر رؤية 2030، كما يتضمن الفصل تقييم الأداء الاقتصادي لمصر والجزائر، مسلطاً الضوء على مؤشرات النمو، التضخم، البطالة لكل منهما، وفي الأخير تمت دراسة تنبؤية حول المؤشرات الأساسية لدولة الجزائر حتى عام 2025 وعليه قمنا بتقسيم الفصل الثاني في هذا البحث الى:

المبحث الأول: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس.

المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لدول المنظمة حديثاً لتكتل البريكس.

المبحث الثالث: تحليل المؤشرات الاقتصادية مقارنة بالجزائر.

المبحث الرابع: الدراسة التنبؤية لاهم مؤشرات دولة الجزائر

المبحث الأول: تقييم الأداء الاقتصادي لدول البريكس

المطلب الأول: تقييم الأداء الاقتصادي للصين

تعتبر الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة. تمتلك الصين واحدة من أسرع معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم، مما يجعلها لاعباً رئيسياً في الاقتصاد العالمي. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الصين القوة الاقتصادية الرئيسية للبريكس، وفقاً لتقرير من بنك أمريكا، من المتوقع أن تكون الصين قادرة على مضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي بحلول عام 2035، مما يعني أنها ستتجاوز الولايات المتحدة وتصبح أكبر اقتصاد في العالم. يعزى هذا النجاح إلى سرعة نمو الاقتصاد الصيني والسياسات الحكومية الرشيدة التي تعزز الاستثمار والتنمية الاقتصادية.¹

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الصيني:

من خلال التحليل، سنستعرض أبرز مؤشرات الاقتصاد الصيني خلال الفترة من 2015 إلى 2022، استناداً إلى آخر الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	11.06	7%	1.4%	4.7%
2016	11.23	6.8%	2%	6%
2017	12.31	6.9%	1.6%	5.9%
2018	13.89	6.7%	2.1%	5.7%
2019	14.28	6%	2.9%	5.5%
2020	14.69	2.2%	2.4%	6.9%
2021	17.82	8.4%	1%	6.2%
2022	17.96	3%	2%	5.8%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: China, Economic, <https://data.worldbank.org/country/china>

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل الطلبة لبيانات الجدول رقم 02 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015-2022)، يظهر أن الناتج المحلي الإجمالي قد شهد نمواً مستمراً. فقد سجل ارتفاعاً طفيفاً في الأعوام 2015 و2016، حيث ارتفع من 11.06 تريليون دولار إلى 11.23 تريليون دولار. بعد ذلك، شهد نمواً متسارعاً في الفترة من عام 2017 إلى 2019، حيث ارتفع من 12.31 تريليون دولار في عام 2017 إلى 14.28 تريليون دولار في عام 2019. في عام 2020، ارتفع الناتج بنسبة ضئيلة ليصل إلى 14.69 تريليون دولار، وذلك نتيجة تأثير جائحة كوفيد-19. بعد ذلك، شهد الاقتصاد نمواً قوياً خلال عامي 2021 و2022، حيث ارتفع الناتج المحلي إلى 17.82 تريليون

¹Yen Nee Lee: China's economy could double in size by 2035 — and surpass the U. S. along the way, <https://www.cnn.com>.

دولار ثم إلى 17.96 تريليون دولار، وهو مؤشر على استمرار تعافي الاقتصاد من تداعيات الجائحة. بشكل عام، يظهر أن الصين قد شهدت نموًا اقتصاديًا قويًا خلال فترة الدراسة، مع استمرار ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي¹.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 02 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015-2022)، شهدت الصين تذبذبات في معدل نموها خلال الفترة المشمولة بالدراسة، حيث تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بين 6% و 7% بين 2015-2019. وبلغ النمو 7% في عام 2015 وظل يتراوح بين 6.8% و 6.9% في العامين التاليين. وتراجع النمو بشكل طفيف في عامي 2018 و 2019، حيث انخفض إلى 6.7% في عام 2018 و 6% في عام 2019. وفي عام 2020، تباطأ النمو بشكل حاد ووصل إلى 2.2%، وهو أسوأ مستوى منذ عام 1976، متأثرًا بجائحة كوفيد-19². وفي عام 2021، تسارع النمو إلى 8.4%³، مدعومًا بالاستهلاك والخدمات مع تعافي الجائحة. ومع ذلك، تباطأ النمو إلى 3% في عام 2022، متأثرًا بالوضع الاقتصادي العالمي⁴. على الرغم من الضغوطات المحلية الناجمة عن تقلص الطلب وصدمات العرض، يتوقع أن ينمو الاقتصاد الصيني بوتيرة ثابتة في السنوات القادمة بسبب جهود الحكومة الصينية لتعزيز النمو الاقتصادي.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 02 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015-2022)، سُجل معدل التضخم 1.4% في عام 2015، ثم ارتفع قليلاً ليصل إلى 2% في عام 2016، وتجاوز الـ 2% خلال السنوات (2018 و 2019 و 2020)، حيث سُجل 2.1% و 2.9% و 2.4% على التوالي. بلغ أعلى مستوياته في عام 2019 (2.9%)، بينما وصل معدل التضخم إلى أدنى مستوياته في عام 2021، حيث بلغ 1%، قبل أن يرتفع مجددًا في عام 2022 ليصل إلى 2.5%⁵.

يدل التحليل على استقرار نسبي في معدل التضخم خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، حيث تراوحت نسبته بين 1.4% إلى 2.9%، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في مستويات الأسعار. وفي عام 2020، شهدت معدلات التضخم تراجعًا إلى 2.4% مقارنة بنسبة 2.9% في عام 2019، نتيجة لانخفاض الطلب الكلي الناجم عن تأثير جائحة كورونا. استمر هذا التراجع بشكل حاد، حيث انخفض معدل التضخم إلى 1% في عام 2021، نتيجة استمرار تأثير الأزمة على الاقتصاد وضعف الطلب الذي أدى إلى انخفاض أكبر في مستويات الأسعار. بدأت علامات التعافي تظهر في الاقتصاد مع ارتفاع معدل التضخم في عام 2022، الذي سجل نسبة 2%. بشكل عام، تشير هذه التغيرات في معدل التضخم إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين منذ نهاية عام 2019 بسبب انتشار فيروس كورونا، مع تحسن تدريجي في الاقتصاد

¹The World Bank: GDP (current US\$) China, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?Locations=CN>.

²Gita Gopinath: The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression, International Monetary Fund, April 14, 2020, <https://www.imf.org>.

³The World Bank: GDP growth (annual%)-China, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN>.

⁴Kevin Yao, Ellen Zhang: China's 2022 economic growth one of the worst on record, post-pandemic policy faces test, January 17, 2023, <https://www.reuters.com>.

⁵The World Bank: Inflation, consumer prices(annual%)-China, <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=CN>.

اعتباراً من عام 2022. وبناءً على البيانات السابقة، يتوقع ان يستقر معدل التضخم في الصين خلال السنوات القادمة مع استمرار تحسن الأنشطة الاقتصادية.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 02 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الصين خلال الفترة (2015-2022)، سجل معدل البطالة 4.7% خلال عام 2015، ثم ارتفع ليصل إلى 6% خلال عام 2016. في العام التالي، تراجع قليلاً ليسجل 5.9%، إلا أنه لا يزال مستقرًا على مستوى مرتفع نسبيًا. خلال عامي 2018 و 2019، استمر تراجع المعدل إلى 5.7% و 5.5% على التوالي، مما يدل على استقرار نسبي في سوق العمل. وفي عام 2020، شهدت الصين ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة ليصل إلى 6.9%، وهذا يعكس تأثير جائحة كوفيد-19 على سوق العمل. وخلال عام 2021، تراجعت معدلات البطالة قليلاً لتبلغ 6.2%، إلا أنها ظلت مرتفعة مقارنة بفترة ما قبل كورونا. وفي عام 2022، تراجع معدل البطالة إلى 5.8%¹، مما يشير إلى التحسن النسبي في سوق العمل الصيني.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الصين:

استناداً إلى أحدث الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي، يتم تحليل أهم مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022) في الجدول أدناه:

جدول رقم (03): الميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2015 - 2022)

السنة	الصادرات (تريليون دولار)	الواردات (تريليون دولار)	الميزان التجاري (تريليون دولار)
2015	2.36	2	0.36
2016	2.20	1.94	0.26
2017	2.42	2.21	0.21
2018	2.66	2.56	0.10
2019	2.63	2.50	0.13
2020	2.73	2.37	0.36
2021	3.55	3.09	0.46
2022	3.71	3.14	0.57

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي 2022،

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US\$) – China, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - China | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 03 الخاص بالميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2015-2022)، نجد أن قيمة الصادرات في عام 2015 بلغت 2.36 تريليون دولار، لكنها انخفضت بنسبة 6.78% في العام التالي، لتصل إلى 2.20 تريليون دولار، وذلك نتيجة تراجع الطلب العالمي وتقلبات أسعار الصرف والاضطرابات في الأسواق العالمية². بدأت الصادرات في الارتفاع مرة أخرى في عام 2017، حيث ارتفعت بنسبة 10% لتصل إلى 2.42 تريليون دولار، وذلك

¹The World Bank: Unemployment, total (%of total labor force) (modeled ILO estimate), <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>.

²WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016, P38, <https://www.wto.org>.

بفضل زيادة الطلب العالمي على المنتجات الصينية وتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية. واستمرت هذه الزيادة في عام 2018، حيث ارتفعت الصادرات بنسبة 9.9% لتصل إلى 2.66 تريليون دولار. وعلى الرغم من تراجع الصادرات بنسبة طفيفة 1.1% في عام 2019 لتصل إلى 2.63 تريليون دولار، إلا أنها ارتفعت مجددًا في عام 2020 بنسبة 3.6%، لتصل إلى 2.73 تريليون دولار، وهو ما يعكس زيادة الطلب على السلع الطبية والوقائية بسبب جائحة كورونا¹. في عام 2021، شهدت الصادرات قفزة كبيرة بنسبة 30.04%، حيث وصلت إلى 3.55 تريليون دولار، نتيجة تحسن الاقتصاد العالمي والطلب المتزايد على المنتجات التكنولوجية والسلع الطبية. وأخيرًا، في عام 2022، سجلت الصادرات ارتفاعًا طفيفًا بنسبة 4.51%، لتصل إلى 3.71 تريليون دولار، وهو ما يعكس تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية وزيادة الطلب على المنتجات الصينية في مختلف القطاعات².

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 03 الخاص بالميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2015-2022)، تُظهر التحليلات أن واردات الصين تتأثر بعدة عوامل، بدءًا من الركود العالمي في عام 2016 وانتهاءً بجائحة فيروس كورونا في عام 2020. فبعد أن وصلت الواردات إلى 2 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، انخفضت الواردات بنسبة 3% لتصل إلى 1.94 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، متأثرة بانخفاض الطلب العالمي وتقلبات أسعار الصرف. ومع ذلك، ارتفعت الواردات بنسبة 13.9 في المائة في عام 2017 و 15.8 في المائة في عام 2018، متجاوزة 2 تريليون دولار أمريكي. وفي عام 2019، استقرت الواردات عند 2.5 تريليون دولار أمريكي، بانخفاض طفيف بنسبة 3.2%. في عام 2020، تأثرت الواردات بشدة بسبب جائحة فيروس كورونا، حيث انخفضت بنسبة 5.2% إلى 2.37 تريليون دولار أمريكي. في عام 2021، ارتفعت الواردات بنسبة 30.38% لتصل إلى 3.09 تريليون دولار أمريكي مع تحسن الوضع الاقتصادي العالمي. وفي عام 2022، زادت واردات الصين بنسبة 10.36% لتصل إلى 3.14 تريليون دولار أمريكي³. من التحليل أعلاه، يتضح أن واردات الصين مرت بخمس مراحل خلال فترة الدراسة، والتي تلخص على النحو التالي:

المرحلة 1 (2015-2016): انخفضت الواردات بنسبة 3 في المائة، متأثرة بالركود العالمي وتقلبات أسعار الصرف⁴.

المرحلة 2 (2017-2018): ارتفعت بنسبة 13.9% و 15.8% على التوالي بسبب تحسن الظروف الاقتصادية العالمية.

المرحلة 3 (2019): مستقرة نسبيًا مع انخفاض طفيف بنسبة 2.3% على خلفية النزاع التجاري مع الولايات المتحدة⁵.

المرحلة 4 (2020): انخفاض بنسبة 5.2% بسبب التأثير الاقتصادي لجائحة كوفيد-19 والركود العالمي⁶.

¹Staff Reporters: Chinese exports rise 3.6% in coronavirus-plagued 2020; only economy with positive trade growth, Global Times, Economy, Jan14,2021, <https://www.Globaltimes.cn>.

²The World Bank: Exports of goods and services (current US\$) – China, <https://data.Worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=CN>.

³The World Bank: Imports of goods and services (current US\$) – China, <https://data.Worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=CN>.

⁴WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016, op. cit, P40.

⁵شهد الاقتصاد العالمي سلسلة من الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ابتداءً من 2018، حيث رفعت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية على نحو 50% من وارداتها من الصين. وكان رد الصين على ذلك بفرض تعريفات جمركية تشمل 70% من وارداتها من أمريكا، (شيماء خليل ممد خليل: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، المجلد الثالث عشر، العدد الثالث، يوليو 2022، ص 55).

⁶The World Bank: The economic impacts of the COVID-19 crisis, World Development Report 2022, <https://www.worldbank.org>.

المرحلة 5 (2021-2022): زيادة كبيرة بنسبة 30.38% ثم الى 10.36% نتيجة إلى تعافي السوق العالمية من تأثير الجائحة.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 03 الخاص بالميزان التجاري الصيني خلال الفترة (2015-2022)، يُظهر التحليل أن الصين حققت فائضاً تجارياً خلال فترة الدراسة بأكملها، مما كان له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني حيث تحول الميزان التجاري إلى إيجابي وكان الميزان النقدي إيجابياً أيضاً. ومع ذلك، انخفض الفائض التجاري قليلاً في (2018-2019) وتحسن مرة أخرى في (2020-2022). وهذا يعكس قوة الاقتصاد الصيني وقدرته على تصدير المزيد من السلع والخدمات إلى الأسواق العالمية. تواجه الصين العديد من التحديات، مثل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي والنزاعات التجارية مع بعض الدول، مما دفعها إلى تنويع اقتصادها وتحسين بيئة أعمالها لزيادة الصادرات وتقليل اعتمادها على الواردات.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للصين في الربع الأول من عام 2023:

في 18 أبريل 2023، نشر المكتب الوطني للإحصاء في الصين (NBS) أحدث البيانات الاقتصادية الرسمية للربع الأول من عام 2023¹. يُظهر تحليل هذه البيانات أن النتائج على النحو التالي:

(1) **معدل النمو:** نما الاقتصاد الصيني بنسبة 4.5%، وهو أعلى معدل نمو منذ الربع الأول من عام 2022. وهذا يدل على أن الاقتصاد الصيني يواصل التعافي بقوة²

(2) **الناتج المحلي الإجمالي:** فاق توقعات السوق ووصل إلى 28,499.7 مليار يوان (4,145.5 مليار دولار أمريكي) بزيادة 4.5% على أساس سنوي بالأسعار الثابتة. كما ارتفع بنسبة 2.2% على أساس سنوي مقارنة بالربع الرابع من عام 2022³.

(3) **نمو الإنتاج الصناعي:** نما الناتج الصناعي بنسبة 3% في الربع الأول، بزيادة قدرها 0.3 نقطة مقارنة بالربع الرابع من 2020. وقد ارتفعت القيمة المضافة للتعددين بنسبة 3.2%، وارتفع التصنيع بنسبة 2.9%، وزاد إنتاج وإمداد الكهرباء والطاقة الحرارية والغاز والمياه بنسبة 3.3%. كذلك ارتفعت القيمة المضافة لتصنيع المعدات بنسبة 4.3%، بزيادة 2.5 نقطة⁴.

ارتفعت القيمة المضافة للشركات القابضة بنسبة 3.3%، والشركات المساهمة بنسبة 4.3%، والشركات الخاصة بنسبة 2.0%. في حين، انخفضت القيمة المضافة للشركات الممولة من مستثمرين أجانب بنسبة 2.7%. فيما يتعلق بالسلع، ارتفع إنتاج الخلايا الشمسية بنسبة 53.2%، وسيارات الطاقة الجديدة (NEVs) بنسبة 22.5%⁵. في مطلع أبريل 2023، أصدر المكتب الوطني للإحصاء مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (PMI)⁶، وسجل المؤشر للصناعة التحويلية

¹National Bureau of Statistics of China (NBS): April 18, 2023, <http://www.stats.gov>.

²National Bureau of Statistics of China (NBS): China's GDP Growth (Quarterly), April 18, 2023, <http://www.stats.gov>.

³National Bureau of Statistics of China (NBS): China's GDP Growth (Quarterly), April 18, 2023, op.cit.

⁴National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, Quarterly Data, April 18, 2023, <http://www.stats.gov>.

⁵Ibid,

⁶مؤشر مديري المشتريات التصنيعي (PMI): من أبرز المؤشرات الاقتصادية المستخدمة عالمياً لقياس نشاط قطاع التصنيع في اقتصاد معين، مما يعكس التغيرات الجوهرية في الاتجاهات الاقتصادية.

51.9%، مما يمثل انخفاضاً بمقدار 0.7 نقطة مئوية مقارنة بالشهر السابق، وخلال فبراير وصل المؤشر إلى 52.6%، مرتفعاً من 50.1% في يناير، ومسجلاً أعلى قراءة منذ أبريل 2012¹.

(4) تضخم منخفض: شهد مؤشر أسعار المنتجين (PPI) للمنتجات الصناعية انخفاضاً بنسبة 1.6% على أساس سنوي معبراً عن عدم تعافي الطلب بشكل كافٍ لدعم الأسعار. وزاد مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، باستثناء أسعار الغذاء والطاقة، بنسبة 0.8% على أساس سنوي. كما شهدت أسعار المواد الغذائية تراجعاً بنسبة 0.7% بالنسبة لمؤشر أسعار المستهلكين، وهو أدنى مستوى خلال 18 شهراً. يُعزى تباطؤ نمو مؤشر أسعار المستهلكين إلى تأثير العوامل الموسمية، مثل انخفاض أسعار الوقود نتيجة ضعف الطلب العالمي، وتخفيضات كبيرة في أسعار السيارات بسبب انتهاء برامج الدعم وتعديل معايير الانبعاثات في الصين. ومن المتوقع عودة مؤشر الأسعار إلى مستوى معتدل بنهاية العام الجاري 2023².

(5) انتعاش قطاع الخدمات: شهد قطاع الخدمات انتعاشاً ملحوظاً، حيث ارتفعت القيمة المضافة بنسبة 5.4%، بزيادة 3.1 نقطة عن الربع الرابع من عام 2022. وتحديداً، شهدت قطاعات نقل المعلومات، والبرمجيات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والوساطة المالية، والتأجير والأعمال، وتجارة الجملة والتجزئة نمواً بنسب 3.6%، و1.2%، و6.9%، و6% و5.5% على التوالي. وفي شهر مارس، بلغ مؤشر مديري المشتريات الخدمي 6.9%، بزيادة 1.3 نقطة مئوية عن الشهر السابق. وسجل مؤشر النشاط التجاري (البيع بالتجزئة، والنقل بالسكك الحديدية، والنقل البري، والنقل الجوي، وخدمات الأعمال) قراءة أعلى من 60%³.

(6) البيع بالتجزئة: تجاوزت مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية إجمالاً 11492.2 مليار يوان (1671.6 مليار دولار) مسجلة زيادة بنسبة 5.8% على أساس سنوي، مقارنة بانخفاض بنسبة 2.7% في الربع الرابع من عام 2022. شهدت تجارة التجزئة للسلع نمواً بنسبة 4.9%، بينما ارتفعت خدمات التمويل بنسبة 13.9%. وبلغ نمو القطاع الذي يتعامل بالبيع بالتجزئة عبر الإنترنت 7.3%، ممثلاً 24.2% من إجمالي مبيعات السلع الاستهلاكية⁴.

(7) الاستثمارات: شهدت الاستثمارات في الأصول الثابتة ارتفاعاً بنسبة 5.1% على أساس سنوي. نما الاستثمار في البنية التحتية والتصنيع بنسبة 8.8% و7% على التوالي، في حين شهد الاستثمار العقاري استمرار الانخفاض. أما الاستثمار في التصنيع عالي التقنية وخدمات التكنولوجيا الفائقة، فقد نما بنسبة 15.2% و17.8% على التوالي. وزاد الاستثمار في تصنيع المعدات الإلكترونية والاتصالات والمعدات الطبية بنسبة 20.7% و19.9% على التوالي. كما شهد الاستثمار في التجارة الإلكترونية نمواً بنسبة 50.1%، وفي الخدمات العلمية والتكنولوجية بنسبة 51.3%⁵.

(8) الصادرات والواردات: شهدت الصادرات نمواً بنسبة 8.4%، على الرغم من ضعف الطلب الخارجي، بينما ارتفعت الواردات بنسبة 0.2% فقط. يُرجع نمو حجم الصادرات إلى زيادة الطلب من جنوب شرق آسيا والدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق (BRI)، حيث ارتفعت تجارة السلع بين الصين ودول الحزام والطريق بنسبة 16.8% على أساس سنوي في الربع الأول. ونمت التجارة في السلع بين الصين ودول الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP) بنسبة 7.3%⁶.

¹China's Economy in Q1 2023-Manufacturing PMI Index.

²China's Economy in Q12023-CPI Index.

³China's Economy in Q12023-Services PMI Index.

⁴National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, op.cit.

⁵National Bureau of Statistics of China (NBS): National Economy Continued to Recover, op.cit.

⁶Ibid,

⁷INTERNATIONAL MONETARY FUND: WORLD ECONOMIC OUTLOOK,

رابعاً: نمو الاقتصاد الصيني في الربع الأول 2023 (تحسن ملحوظ وتوجهات واعدة):

مع بداية الربع الأول من عام 2023، تبرز مؤشرات قوية تشير إلى بداية قوية لانتعاش الاقتصاد، وعلى الرغم من أن هدف نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5% لعام 2023 يبدو متواضعاً نسبياً، إلا أنه يمكن تحقيقه. وفي تقريره الأخير المنشور في أبريل 2023، أبقى صندوق النقد الدولي (IMF) على توقعاته لنمو الصين عند 5.2% لهذا العام¹، لكن الانتعاش الاقتصادي لا يزال غير متوازن، حيث تظل معدلات البطالة مرتفعة نسبياً، ومع ذلك، هناك فرص كبيرة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي.

وبناءً على التحليل السابق، يتوقع أن تستمر الحكومة الصينية في سياستها الراهنة التي تركز على تعبئة الموارد لتعزيز النمو الاقتصادي، ومن المتوقع أن تُجري الحكومة تعديلات في سياسات دعم الأعمال وتعزيز الاستهلاك وتشجيع الاستثمار بهدف تعزيز الثقة في الاقتصاد.

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للهند

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الهندي:

تحتل الهند المرتبة الخامسة في قائمة أكبر الاقتصادات في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي. وتتميز بوجود سوق داخلي ضخم يضم أكثر من 1.4 مليار نسمة. منذ عام 1991، اعتمدت الهند برنامجاً شاملاً لإصلاح الاقتصاد، يهدف إلى التحول إلى نظام اقتصادي رأسمالي عالمي. ومنذ عام 2018²، أصبحت واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. وبناءً على ذلك، توقعت وكالة ستاندرد آند بورز أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للهند بمعدل متوسط يبلغ 6.3% سنوياً بين عامي 2021 و2030، مما سيمكنها من تجاوز اليابان وألمانيا وأن تصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم³.

جدول رقم (04): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الهندي خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	2.1	8%	4.9%	7.9%
2016	2.29	8.3%	4.9%	7.8%
2017	2.65	6.8%	3.3%	7.7%
2018	2.7	6.5%	3.9%	7.7%
2019	2.84	3.9%	3.7%	6.5%
2020	2.67	-5.8%	6.6%	7.9%
2021	3.15	9.1%	5.1%	6.4%
2022	3.39	7%	6.7%	4.8%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: India, Economic, [India: Development news, research, data | World Bank](https://www.worldbank.org/en/country/india/overview)

April 11, 2023, <https://www.imf.org>.

² وفاء لطفي: القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، مرجع سابق، ص 232-233.

³ Asit Ranjan Mishra: India's GDP growth may average 6.3% between 2021 and 2030: S&P report, Nov 23 2022, <https://www.business-standard.com>.

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 04 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الهند خلال الفترة (2015-2022)، سجل الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً طفيفاً في الفترة بين عامي 2015 و2016، حيث ارتفع من 2.1 تريليون دولار إلى 2.29 تريليون دولار. ومن ثم ارتفع الناتج بشكل ملحوظ في الفترة بين عامي 2017 و2019، حيث زاد من 2.65 تريليون دولار في عام 2017 إلى 2.84 تريليون دولار في عام 2019. ولكن تأثر الاقتصاد الهندي بشدة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد 19، مما أدى إلى انخفاضه إلى 2.67 تريليون دولار. ومن ثم شهد الناتج المحلي الإجمالي للهند نمواً قوياً في الفترة بين عامي 2021 و2022، حيث ارتفع إلى 3.15 تريليون دولار في عام 2021 و3.39 تريليون دولار في عام 2022.¹

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015-2022):

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 04 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الهند خلال الفترة (2015-2022)، نجد أن معدل النمو في الفترة بين عامي 2015 و2016 كان ثابتاً عند 8%. ومنذ عام 2017، بدأ المعدل في الانخفاض، حيث سجل 6.8% في ذلك العام و6.5% في عام 2018. ثم تسارعت وتيرة الانخفاض بشكل كبير في عام 2019، حيث وصل المعدل إلى 3.9%، مما يشير إلى تراجع في معدل النمو. وخاصة في عام 2020، حيث انخفض المعدل بشكل حاد إلى -5.8% بسبب تداعيات الجائحة. ومع ذلك، عاد المعدل للارتفاع في عام 2021 إلى 9.1%، قبل أن يعاود الهبوط في عام 2022 إلى 7%.²

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 04 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الهند خلال الفترة (2015-2022)، يشير التحليل أنه خلال عامي 2015 و2016 استقر معدل التضخم عند مستوى مرتفع نسبياً، حيث بلغ في كليهما 4.9%. ثم شهد انخفاضاً في 2017 عندما هبط إلى 3.3%، ثم ارتفع قليلاً في 2018 ليصل 3.9%. وشهد عام 2019 انخفاضاً ليبلغ 3.7%. ليقفز معدل التضخم إلى مستوى قياسي في عام 2020 مسجلاً 6.6%، مما يعكس تأثير كورونا. ليعود للانخفاض خلال عام 2021 مسجلاً 5.1%، نتيجة لتحسن الوضع الاقتصادي عقب تدابير التعافي من الجائحة واستعادة بعض الاستقرار في الأسواق. ثم ارتفاعه في عام 2022 إلى 6.7%، متأثراً بارتفاع الطلب المحلي والزيادة العالمية في أسعار النفط، إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة نسبياً خلال آخر عامين.³

من التحليل وجد أن معدل التضخم مستقر نسبياً في الهند وتحت سيطرة السياسة النقدية، باستثناء بعض القفزات المؤقتة في أوقات الأزمات الطارئة. ووفقاً للمعطيات السابقة، يتوقع أن يستقر المعدل نسبياً خلال السنوات القادمة.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 04 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الهند خلال الفترة (2015-2022)، سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة نسبياً في بداية عامي 2015 و2016، حيث بلغت 7.9%

¹The World Bank: GDP (current US\$) India, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=IN>.

²The World Bank: GDP growth (annual%)— India, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=IN>.

³The World Bank: Inflation, consumer prices(annual%)—India, <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=IN>.

و7.8% على التوالي. ثم بدأت عملية التحسن منذ عام 2017، حيث تراجع المعدل ببطء ليصل إلى 7.7%. وظل ثابتاً عند هذا المعدل المنخفض نسبياً في عام 2018. وشهدت سرعة التحسن تسارعاً في عام 2019، حيث تراجع معدل البطالة بشكل واضح ليصل إلى 6.5%. ومع ذلك، ارتفع المعدل في عام 2020 إلى 7.9% بسبب تأثير جائحة (COVID-19). ومع ذلك، شهد عام 2021 تحسناً ملحوظاً عندما انخفض المعدل إلى 6.4%. وفي عام 2022 وصل المعدل إلى أدنى مستوياته خلال فترة الدراسة¹.

يتبين من التحليل أن معدل البطالة يتجه نحو الانخفاض على المدى الطويل، ولكنه يتأثر بالصدمات الاقتصادية في فترات الأزمات، مما يؤدي إلى زيادته بشكل مؤقت، ثم يعاود التحسن التدريجي بشكل طبيعي.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الهند:

يتم استعراض أهم مؤشرات التجارة الخارجية (2015 - 2022) وفقاً لأحدث الإحصاءات الصادرة عن البنك الدولي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): الميزان التجاري الهندي خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	416.79	465.10	-48.31
2016	439.64	480.17	-40.53
2017	498.26	582.02	-83.76
2018	538.64	640.30	-101.66
2019	529.25	602.32	-73.07
2020	499.73	510.24	-10.51
2021	677.77	760.9	-83.13
2022	759.93	911.93	-152

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US\$) – India, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - India | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/India/Exports)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 05 الخاص بالميزان التجاري الهندي خلال الفترة (2015-2022)، خلال عام 2015، بلغت قيمة الصادرات الهندية حوالي 416.79 مليار دولار، وارتفعت بنسبة 5.5% في عام 2016 إلى 439.64 مليار دولار. في عام 2017، شهدنا ارتفاعاً بنسبة 13.4% في الصادرات، حيث وصلت إلى 498.26 مليار دولار، ولكنها انخفضت بنسبة 6.2% في عام 2018، لتصل إلى 538.64 مليار دولار. تراجعت الصادرات أيضاً في عام 2019 بنسبة 1.8%، حيث سجلت 529.25 مليار دولار، واستمرت هذه الاتجاهات السلبية في عام 2020، حيث انخفضت بنسبة 5.8% لتبلغ 499.73 مليار دولار. وفي عام 2021، شهدنا ارتفاعاً حاداً في معدل

¹The World Bank: Unemployment, total (% of total labor force) (national estimate) – India, <https://data.worldbank.org/India/Unemployment>

الصادرات بنسبة 35.8%، لتصل إلى 677.77 مليار دولار، وفي عام 2022، عاودت الصادرات الارتفاع بنسبة 12.1% لتصل إلى 759.93 مليار دولار¹.

تظهر التحليلات أن الصادرات الهندية تأثرت بشكل كبير بالتغيرات الاقتصادية العالمية والتقلبات في الطلب العالمي على السلع الهندية. خلال الفترة من عام 2015 إلى 2019، كانت الصادرات تتقلب بين فترات النمو والانخفاض، حيث تراوحت معدلات النمو بين -6.2% و13.4%. وفي الفترة من عام 2019 إلى 2020، شهدت الصادرات انخفاضاً أكبر بسبب تداعيات جائحة كورونا. ومن الملحوظ أن الأعوام 2021 و2022 شهدتا نمواً قوياً في الصادرات الهندية حيث ارتفعت بنسبة 35.8% في 2021 ثم بنسبة 12.1% في 2022، مما يشير إلى انتعاش الاقتصاد الهندي بعد التعافي من أزمة كورونا. وبناءً على هذا التحليل، فمن المتوقع استمرار معدل نمو الصادرات الهندية بوتيرة ثابتة في السنوات القادمة، شريطة أن يحافظ الاقتصاد الهندي على استقراره.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 05 الخاص بالميزان التجاري الهندي خلال الفترة (2015-2022)، تشير البيانات إلى أن الواردات خلال فترة الدراسة شهدت تقلبات كبيرة، حيث بلغت في عام 2015 ما يقارب 465.10 مليار دولار، وارتفعت بنسبة تقدر بحوالي 3.2% في عام 2016 لتصل إلى 480.17 مليار دولار. وفي عام 2017، شهدنا زيادة كبيرة بلغت 21.1%، حيث وصلت الواردات إلى 582.02 مليار دولار، وتعاود الارتفاع مرة أخرى في عام 2018 بنسبة 10.1%، محققة 640.30 مليار دولار. ومع ذلك، شهد عام 2019 انخفاضاً بنسبة 6%، حيث بلغت الواردات 602.32 مليار دولار، واستمر الانخفاض في عام 2020 بنسبة 15.3%، لتصل إلى 510.24 مليار دولار، نتيجة لتباطؤ الاقتصاد العالمي وانتشار جائحة كورونا. ومع دخول عام 2021، شهدنا ارتفاعاً كبيراً بلغ 49.2% حيث سجلت الواردات مبلغ 760.9 مليار دولار، وتعاود الارتفاع في عام 2022 بنسبة 19.6%، مسجلة 911.93 مليار دولار². بشكل عام، شهدت الواردات الهندية نمواً مستمراً خلال الفترة من عام 2015 إلى عام 2018، حيث ارتفعت بمعدل سنوي يتراوح بين 3% و21%. ومع ذلك، شهدت انخفاضاً في عامي 2019 و2020 بنسبة 6% و15.3% على التوالي، نتيجة التحديات الاقتصادية وتأثير جائحة كورونا. ومع بداية عامي 2021 و2022، شهدنا ارتفاعاً كبيراً بنسبة 49.2% و19.6% على التوالي، مما يشير إلى استعادة الواردات لزمخها النموي بعد تعافي الاقتصاد العالمي وتخفيف القيود المرتبطة بجائحة كورونا.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 05 الخاص بالميزان التجاري الهندي خلال الفترة (2015-2022)، يظهر أن الاقتصاد الهندي يعاني من عجز مستمر في الميزان التجاري السلعي لأكثر من ربع قرن، وقد شهد تراجعاً في نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال السنوات الأخيرة مقارنة بما كان عليه في نهاية القرن الماضي. يعزى هذا العجز بشكل رئيسي إلى ارتفاع قيمة واردات الطاقة، وتزايد هذا العجز في السنوات التي شهدت ارتفاعاً في أسعار النفط والغاز الطبيعي والفحم،

¹The World Bank: Exports of goods and services (current US\$) – India, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=IN>.

²The World Bank: Imports of goods and services (current US\$)-India, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=IN>.

مثلما حدث في عامي 2021 و2022¹. بدأ العجز في عام 2015 بقيمة -48.31 مليار دولار، وانخفض بشكل طفيف في عام 2016 إلى -40.53 مليار دولار، لكنه ارتفع بشكل حاد في عام 2017 إلى -83.76 مليار دولار، وصعد بشكل ملحوظ في عام 2018 إلى -101.66 مليار دولار. ومع ذلك، تراجع في عام 2019 إلى -73.07 مليار دولار، واستمر في الانخفاض بشكل حاد في عام 2020 إلى -10.51 مليارات دولار. وارتفع مرة أخرى في عام 2021 ليصل إلى -83.13 مليار دولار، وعاود الارتفاع بشكل كبير في عام 2022 إلى -152 مليار دولار متأثراً بارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب الهندي عليه².

من التحليل يتضح أن الهند تواجه تحديات في تحقيق التوازن في الميزان التجاري، حيث تستورد قيمة أعلى من السلع والخدمات مقارنة بقيمة صادراتها. ان تزايد العجز في بعض السنوات كان نتيجة زيادة الاستيرادات وتراجع الصادرات، وهو متأثر بعدة عوامل رئيسية مثل تباطؤ النمو العالمي وتقلبات أسعار المواد الخام والعوامل الجيوسياسية والتجارية، وعليه يمكن القول إن هناك حاجة للعمل على المدى الطويل من جانب الهند، لتعزيز التنافسية في التصدير والحد من الاعتماد على الاستيراد بهدف تقليل العجز في الميزان التجاري.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للهند في الربع الأول من عام 2023:

أصدر مكتب الإحصاء الوطني الهندي (NSO) أحدث البيانات الاقتصادية الرسمية للربع الأول من العام الحالي 2023. ووفقاً لتحليل هذه البيانات، يشير النتائج إلى ما يلي³:

(1) **معدل النمو:** شهد الناتج المحلي الإجمالي تسارعاً بنسبة 6.1% على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2023، مما يمثل زيادة بنسبة 1.6% مقارنة بمعدل النمو في الربع الرابع من عام 2022، الذي بلغ 4.5%. وهذا الأداء تجاوز توقعات السوق التي كانت 5%. وقد جاء هذا النمو بشكل أساسي نتيجة للارتفاع في الاستهلاك الخاص وصادرات الخدمات والتصنيع، بفعل تخفيف ضغوط تكلفة المدخلات.

(2) **صادرات السلع والخدمات:** صادرات السلع والخدمات شكلت 23.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أعلى مستوى تسجله منذ 2014-2015. وبلغ الاستهلاك الخاص أعلى مستوى منذ 2006-2007، حيث بلغ 58.5%، بينما وصل إجمالي رأس المال الثابت إلى أعلى نقطة منذ 2013-2014، حيث بلغ 34% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس زيادة مستدامة في الاقتصاد.

(3) **الخدمات المالية والعقارية والمهنية:** شهدت نمواً في إجمالي القيمة المضافة لديها بنسبة 7.1%، مقارنة بـ 4.7% في الربع الرابع من عام 2022.

(4) **التجارة والفنادق والنقل والاتصالات:** إجمالاً، شهدت قطاعات التجارة والفنادق والنقل والاتصالات نمواً في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 14%.

(5) **قطاع البناء:** زادت نسبة القيمة المضافة الإجمالية من قطاع البناء كثيف العمالة بنسبة 10%، مقارنة بـ 14.8% في الربع الرابع من عام 2022.

¹ ممدوح الولي: العجز التجاري الهندي وراء الاحتفاء بمصر، 2023، متاح على

<https://-2m7483.azureedge.net/opinions/2023/1/266>

² Argam: India's trade deficit jumps to a record high with a sharp rise in imports, 2022/07/04, <https://www.argaam.com>.

³ MOSPI: Ministry of Statistics and Programme Implementation, Government of India, <https://www.mospi.gov>.

(6) الزراعة: نما إجمالي القيمة المضافة الزراعية بنسبة 4%، ارتفاعاً من 3.5% في الربع الرابع من عام 2022. (7) التعدين: تراجع نمو القيمة المضافة في قطاع التعدين واستغلال المحاجر إلى 4.6%، مقارنة بنسبة 7.1% في الربع الرابع من عام 2022.

(8) خدمات المرافق: ارتفع إجمالي القيمة المضافة للكهرباء والغاز وإمدادات المياه وخدمات المرافق الأخرى بنسبة 9% مما يعد أبداً قليلاً من النسبة المسجلة في الربع الرابع من عام 2022 والبالغة 9.9%.

(9) خدمات الإدارة: نما إجمالي القيمة المضافة في الإدارة العامة والدفاع والخدمات الأخرى بنسبة 7.2%، وهو أقل بقليل من النسبة المسجلة في الربع الرابع من عام 2022 والتي بلغت 9.7%.

رابعاً: الاقتصاد الهندي في عام 2023 وفقاً لرؤية البنك الدولي¹:

وفقاً لأحدث تقرير عن الاقتصاد الهندي (تقرير IDU) الصادر عن البنك الدولي في 3 أكتوبر 2023، فإن الهند ما زالت تظهر مرونة ملحوظة، حيث كانت واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في السنة المالية 2022-2023 بنسبة 7.2%. وقد كان معدل النمو في الهند ثاني أعلى معدل بين دول مجموعة العشرين، وكان يُقارب ضعف متوسط اقتصادات الأسواق الناشئة. وكانت هذه المرونة مدعومة بالطلب المحلي القوي والاستثمار القوي في البنية التحتية، بالإضافة إلى تعزيز القطاع المالي. وقد ارتفع نمو الائتمان المصرفي إلى 15.8% في الربع الأول من السنة المالية 2023-2024، مقارنة بنسبة 13.3% في الربع الأول من السنة المالية 2022-2023.

كما شهد التضخم ارتفاعاً في الأشهر الأخيرة، حيث ارتفع معدل التضخم الرئيسي إلى 7.8% في يوليو 2023، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار المواد الغذائية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم تدريجياً مع عودة أسعار المواد الغذائية إلى مستوياتها الطبيعية وتكثيف التدابير الحكومية لزيادة المعروض من السلع الأساسية.

تتوقع البنك الدولي أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للهند في السنة المالية 2023-2024 نسبة 6.3%، وذلك نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، من المتوقع أن يبقى نشاط قطاع الخدمات قوياً بنمو يبلغ 7.4%، بينما يظل نمو الاستثمار قوياً عند 8.9%. وتشير توقعات البنك الدولي إلى استمرار الظروف المواتية للاستثمار الخاص، مع توقع زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، واستمرار عملية إعادة التوازن في سلسلة القيمة العالمية.

ومن المتوقع أيضاً استمرار ضبط أوضاع المالية العامة في السنة المالية 2023-2024، حيث من المتوقع أن ينخفض العجز المالي للحكومة من 6.4% إلى 5.9% من إجمالي الناتج المحلي، مع استقرار الدين العام عند 83% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الصعيد الخارجي، من المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي، وسيتم تمويله بشكل كافٍ من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي واحتياطيات العملات الأجنبية الكبيرة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي لروسيا

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي:

روسيا تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث مساحتها التي تقدر بحوالي 17.1 مليون كيلومتر مربع. وتحتل مكانة بارزة في التجارة الدولية بفضل موقعها الجغرافي المميز الذي يجعلها مركزاً اقتصادياً وسياسياً له تأثير كبير². تعتبر روسيا التاسعة من

¹The World Bank: India's Growth to Remain Resilient Despite Global Challenges, October 3, 2023, <https://www.worldbank.org>.

²Britannica: Economy of Russia, June 14, 2023, <https://www.britannica.com>.

حيث القوة الاقتصادية على مستوى العالم، وتتميز بامتلاكها لموارد طبيعية غنية بالإضافة إلى موارد زراعية هائلة، مما يجعلها من أكبر منتجي الحبوب والسكر واللحوم في العالم. وتتميز أيضاً بصناعاتها التحويلية والتكنولوجية والدفاعية والفضائية التي تضفي عليها مكانة استراتيجية واسعة النطاق في المشهد العالمي¹.

جدول رقم (06): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي الروسي خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	1.36	2%-	5.15%	5.6%
2016	1.28	0.2%	7%	5.6%
2017	1.57	1.8%	3.7%	5.2%
2018	1.66	2.8%	2.9%	4.8%
2019	1.69	2.2%	5.4%	5.4%
2020	1.49	2.7%-	3.4%	6.5%
2021	1.84	6.5%	6.7%	4.7%
2022	2.24	2.1%-	11.9%	3.8%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Russia, Economic, <https://data.worldbank.org/country/Russia>

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 06 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (2015-2022)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 1.36 تريليون دولار في عام 2015، ثم تراجع في عام 2016 إلى 1.28 تريليون دولار. وارتفع إلى 1.57 تريليون دولار في 2017، ومن ثم ارتفع مجدداً في 2018 إلى 1.66 تريليون دولار. شهد عام 2019 ارتفاعاً طفيفاً ليصل إلى 1.69 تريليون دولار، ولكنه انخفض في عام 2020 إلى 1.49 تريليون دولار نتيجةً لتداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط. لكنه ارتفع مرة أخرى في عامي 2021 و2022، حيث بلغ 1.84 تريليون دولار في 2021 وصعد إلى 2.24 تريليون دولار في 2022².

التحليل يشير إلى أن روسيا تأثرت سلباً في الأعوام (2015-2016) بانخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية نتيجة للأزمة الأوكرانية، مما أدى إلى ضغوط على الروبل واضطرابات في السوق ومخاوف بشأن الاستقرار المالي³. أما في الفترة من (2017-2019)، فقد شهدت روسيا ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بفعل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على السلع الروسية، ولكن كانت الزيادة في معدل النمو بطيئة بسبب ضعف الاستثمارات والإنفاق. في عام 2020، تأثر

¹Ann Logue: Russian Economy Overview, the balance, December 6, 2022, [https:// www.thebalancemoney.com](https://www.thebalancemoney.com).

²The World Bank: GDP (current US\$) Russia, [https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD? Locations= RU](https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?Locations=RU).

³International Monetary Fund: RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, Impact of Sanctions, IMF Country Report No. 15/211, August 2015, P21, <https://www.imf.org>.

الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط¹. أما في الفترة (2021-2022)، فقد ارتفع الناتج بفعل الطلب المتزايد على النفط والغاز الروسيين².

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015-2022):

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 06 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (2015-2022)، تعرض النمو الاقتصادي لروسيا لتقلبات كبيرة خلال فترة الدراسة. في عام 2015، بدأ الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض بنسبة -2%، وذلك نتيجة لانخفاض حاد في أسعار النفط، التي تعتبر مصدرًا رئيسيًا للدخل الروسي، بالإضافة إلى العقوبات الاقتصادية بسبب الأزمة الأوكرانية آنذاك³. في العام التالي، بدأ الاقتصاد في التعافي ببطء مع معدل نمو بلغ 0.2%، متأثرًا بتداعيات الأزمة الاقتصادية والانخفاض الحاد في قيمة الروبل⁴. ثم شهد الاقتصاد استعادة معدلات نمو مقبولة خلال الفترة من 2017 إلى 2019، حيث سجل معدلات نمو تتراوح بين 1.8% و2.8% و2.2% على التوالي، بفضل ارتفاع أسعار النفط وزيادة الطلب على السلع الروسية.

ومع ذلك، تأثرت روسيا بشدة بجائحة كورونا في عام 2020، حيث سجلت تراجعًا في معدل النمو بنسبة -2.7%⁵. وفي العام التالي، شهد الاقتصاد الروسي تعافيًا قويًا مع معدل نمو بلغ 5.6%، وذلك نتيجة لارتفاع الطلب على النفط والغاز. لكنه تراجع مرة أخرى في عام 2022 بنسبة -2.1%⁶، وذلك بسبب عوامل متعددة، منها العقوبات الغربية على روسيا⁷.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 06 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (2015-2022)، يشير التحليل إلى أن الاقتصاد الروسي شهد ارتفاعًا في معدل التضخم في عام 2015، حيث بلغت نسبته 15.5%، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط التي تعتبر مصدرًا هامًا للدخل في روسيا⁸. لكن بدأ التضخم تدريجيًا في التراجع، حيث بلغ 7% في 2016، ثم 3.7% في 2017 بفعل السياسة النقدية الصارمة للبنك المركزي وتراجع الاستهلاك الداخلي⁹.

واستمر التراجع في معدل التضخم ليبلغ 2.9% في عام 2018، وابتداءً من عام 2019، بدأ معدل التضخم في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 4.5%، قبل أن يتراجع مجددًا في 2020 متأثرًا بجائحة كورونا¹⁰، ليعاود الارتفاع ويسجل 6.7%

¹Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, University of Turku, June 16, 2021, <https://sites.enerdata.net>.

²Ener data: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, <https://www.enerdata.net>.

³International Monetary Fund: RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, op.cit, P36.

⁴International Monetary Fund: RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, op.cit.

⁵Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

⁶The World Bank: GDP growth (annual%)—Russia, <https://data.worldbank.org/>.

⁷European Council: Infographic-Impact of sanctions on the Russian economy, Council of the European Union, May 4, 2023, <https://www.consilium.europa.eu>.

⁸سيماء محسن علاوي: انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في إعداد الموازنة العامة للدولة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، مجلة الدنانير، العدد السابع عشر، 2019، ص 172.

⁹Samia Bedas-Strom, Davide Fusseri, Bertrand Gros: Combating chronically low inflation: a challenge for many central banks, International Monetary Fund research, September 27, 2016, <https://www.imf.org>.

¹⁰Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

خلال عام 2021. ومن ثم، ارتفع بشكل كبير في عام 2022 ليصل إلى 11.9%، مما يعكس تأثير الاقتصاد الروسي بالعقوبات الغربية¹.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 06 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في روسيا خلال الفترة (2015-2022)، تشير البيانات إلى استقرار نسبي في معدل البطالة في روسيا، حيث سجلت نسبة البطالة 5.6% في عامي 2015 و2016، وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد بسبب انخفاض أسعار النفط. ثم بدأ المعدل في التراجع تدريجياً بدءاً من عام 2017 حيث بلغ 5.2%، وانخفض إلى 4.8% في عام 2018، وواصل الانخفاض في عام 2019 حيث وصل إلى 4.5%.

وفي عام 2020، شهد المعدل ارتفاعاً مجدداً ليصل إلى 5.6% نتيجة لتداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الروسي². ولكن تراجع المعدل قليلاً في عام 2021 ليصل إلى 4.7%، نتيجة لبدء تعافي الاقتصاد الروسي، مما ساهم في امتصاص الفائض في العمالة، وأدى ذلك إلى استمرار انخفاض معدل البطالة إلى 3.8% خلال عام 2022³.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في روسيا:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (07): الميزان التجاري الروسي خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	391.37	281.64	109.73
2016	330.11	263.83	66.28
2017	410.72	327.21	83.51
2018	510.35	344.52	165.83
2019	481.41	352.09	129.32
2020	381.07	305.26	76.47
2021	549.14	379.55	169.59
2022	631.55	349.17	282.38

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US\$) – Russia, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - Russian Federation | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=RU)

أ- مؤشرات الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

¹Sputnik arabic: Will 2023 put an end to the hyperinflation crisis? Where is the global economy headed? 28.12.2022, <https://sputnikarabic.ae>.

²Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

³The World Bank: Unemployment, total (% of total labor force) (national estimate), Russian Federation, <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.NE.ZS?locations=RU>.

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 07 الخاص بالميزان التجاري الروسي خلال الفترة (2015-2022)، تشير البيانات إلى أن الصادرات الروسية شهدت تقلبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، وكانت هذه التقلبات ناتجة عن عوامل اقتصادية وسياسية تؤثر على حجم ونسب الصادرات. فقد تراجع معدل الصادرات في عام 2016 بنسبة -15.64% ليصل إلى حوالي 330.11 مليار دولار، مقارنة بـ 391.37 مليار دولار في عام 2015، وكان هذا التراجع ناتجاً عن انخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية التي فرضت للتأثير السلبي على مشاركة الاقتصاد الروسي في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية، كما كانت هناك تأثيرات سلبية على عمليات التصدير والاستيراد¹.

ثم شهدت الصادرات ارتفاعاً ملحوظاً في عام 2017 بنسبة 24.39% لتصل إلى حوالي 410.72 مليار دولار، وارتفعت أيضاً بنسبة 24.25% في عام 2018 مسجلة 510.35 مليار دولار. ولكن في عام 2019، شهدت الصادرات تراجعاً مرة أخرى لتصل إلى 481.41 مليار دولار بنسبة -5.67%، واستمر هذا التراجع في عام 2020 بنسبة -20.86% لتسجل 381.07 مليار دولار، وكان ذلك نتيجة لتداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي². لكن في عام 2021، شهدت الصادرات ارتفاعاً كبيراً بنسبة 44.11%، حيث وصلت إلى 549.14 مليار دولار وهذا الارتفاع جاء نتيجة لزيادة الطلب على النفط والغاز الروسيين. وأخيراً، في عام 2022، عادت الصادرات للارتفاع مرة أخرى، حيث سجلت حوالي 631.55 مليار دولار بنسبة 15.03%، وكان هذا الارتفاع مدفوعاً بالطلب المرتفع على النفط والغاز الروسيين³.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 07 الخاص بالميزان التجاري الروسي خلال الفترة (2015-2022)، البيانات توضح أن معدل الواردات الروسية شهد تقلبات كبيرة خلال الفترة المدروسة، حيث تراجعت الواردات بشكل كبير في الفترة بين عامي 2015 و2016، حيث سجلت 281.64 مليار دولار و263.83 مليار دولار على التوالي وكان ذلك نتيجة لتراجع أسعار النفط وفرض العقوبات الاقتصادية على روسيا بسبب الأزمة الأوكرانية⁴.

ثم شهدت الواردات نمواً في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019، حيث ارتفعت بنسبة 24% في عام 2017 لتصل إلى 327.21 مليار دولار، واستمر النمو بوتيرة معتدلة في السنوات التالية بنسب تتراوح بين 2.3% و5.3%، وكان ذلك نتيجة لاستقرار أسعار النفط وتحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع الروسية⁵.

لكن في عام 2020، شهدت الواردات انخفاضاً حاداً بنسبة -13.3% بسبب جائحة كوفيد-19⁶، ولكنها ارتفعت بشكل كبير في عام 2021 بنسبة 24.3% لتبلغ 379.55 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار النفط⁷، قبل أن تتراجع

¹ محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2022، ص7، متاح على: <https://trendsresearch.org>

² Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

³ Ener data: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, op.cit.

⁴ سامر إلياس: سنوات روسيا العجاف لن تنتهي قريباً، مرجع سابق.

⁵ محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مرجع سابق، ص7.

⁶ Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, op.cit.

⁷ RT Online: Russia's trade balance is profitable-Russia's trade with the world will exceed half a trillion dollars in 2021, <https://rt.com/business>.

مجددًا في عام 2022 بنسبة -8% لتنزل إلى 349.17 مليار دولار، وذلك نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتأثير العقوبات الدولية¹.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 07 الخاص بالميزان التجاري الروسي خلال الفترة (2015-2022)، تشير البيانات إلى أن الميزان التجاري لروسيا سجل أداءً متقلباً خلال فترة الدراسة، لكنه اتجه بشكل عام نحو الارتفاع. وقد سجل الميزان التجاري فائضاً مستمراً على مدار الفترة المدروسة بأكملها، ويرجع هذا الأمر بشكل أساسي إلى اعتماد روسيا على صادرات الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز.

خلال الفترة المدروسة، تراوحت قيمة الفائض التجاري السنوي بين 66 مليار دولار في عام 2016 و282 مليار دولار في عام 2022، وسجلت عامي 2018 و2022 أعلى فوائض تجارية خلال الفترة المدروسة، وهو ما يعزى جزئياً إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز.

تبين تراجع الفائض التجاري بشكل ملحوظ في عام 2019 بسبب هبوط أسعار النفط، وفي عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، لكنه شهد انتعاشاً قوياً في عامي 2021 و2023 مع تخفيف العديد من القيود بعد الجائحة، وارتفاع أسعار النفط.

ثالثاً: الرؤية نحو الاقتصاد الروسي في عام 2023:

تشير تقارير صندوق النقد الدولي الصادرة في أبريل 2023 إلى تأثير الاقتصاد الروسي سلباً بالعقوبات. فقد تحول النمو الذي شهدته الاقتصاد الروسي في عام 2021 بنسبة 5.6% إلى انكماش بنسبة 2.1% في عام 2022. ومن المتوقع استمرار الانكماش في عام 2023 مع زيادة طفيفة لا تتجاوز 7 بالألف، ثم يتوقع أن يتقلص الانكماش في عام 2024 إلى 3.1%².

كما انتقلت الموازنة الروسية من فائض في عام 2021 إلى عجز بنسبة 2.2% في عام 2022، وذلك نتيجة لتزايد نفقات الدعم التي تقدمها الدولة لتخفيف أعباء التضخم عن المواطنين. ومن المتوقع أن يرتفع العجز بنهاية عام 2023 إلى 6.2%، وأن يستمر عجز الموازنة حتى عام 2027، قبل أن يعود لتحقيق فائض في عام 2028³.

أ- الاحتياطات النقدية والتصنيف الائتماني:

يوضح التقرير أن قيمة احتياطات النقد الأجنبي لدى روسيا شهدت انخفاضاً خلال فترة الحرب، حيث تراجعت إلى 451 مليار دولار في سبتمبر 2022، بعد أن كانت تبلغ 630 مليار دولار قبل شهر واحد من بدء الحرب في فبراير من نفس العام. ومع ذلك، إلا أن هذا النزيف في الاحتياطات أخذ في التراجع لتبلغ الأرصدة 596 ملياراً في أبريل 2023. وبناءً على هذه البيانات، يظهر أن إجمالي ما فقدته روسيا من احتياطياتها الأجنبية لم يتجاوز 34 مليار دولار، أي ما يعادل 5.5% من قيمتها الأصلية⁴.

ب- تطورات الاقتصاد الكلي واستجابة السياسات:

¹European Council: Infographic-Impact of sanctions on the Russian economy, op.cit.

²International Monetary Fund: WORLD ECONOMIC OUTLOOK, A ROCKY RECOVERY, APRIL 2023 <https://www.imf.org>.

³International Monetary Fund, op.cit.

⁴Ibid.

يشير تقرير البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) لعام 2023 إلى أن تنفيذ عقوبات واسعة النطاق أدى إلى عزل روسيا عن غالبية النظام المالي الدولي، ويوثق التقرير أن أكثر من نصف احتياطات البنك المركزي في البلاد مجمدة. وتضمنت الإجراءات أيضاً حظر تصدير المكونات التكنولوجية التي تعتبر حيوية لتنمية روسيا، بالإضافة إلى إزالة أكثر من 1000 شركة أجنبية من روسيا.

كما تم فرض عقوبات أخرى على قطاع الطاقة، مما سمح لروسيا بتحويل صادراتها إلى دول لا تخضع للعقوبات. وكان التأثير المالي كبيراً، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4% سنوياً في هذا الربع.

وبحلول الثاني من عام 2022، انخفضت قيمة الروبل بنحو 50% إلى نحو 130 روبلاً للدولار الواحد، وارتفع التضخم إلى ما يقرب من 18%. ومع ذلك، بعد التأثيرات الأولية للعقوبات، ارتفعت قيمة الروبل، ووصلت إلى الحد الأقصى في أكتوبر 2022 عند حوالي 60 روبل لكل دولار أمريكي، وهو أقوى مستوى منذ الأشهر السابقة للحرب. وترجع هذه الزيادة إلى تلاشي الصدمة الأولية وفرض ضوابط على رأس المال وزيادة فائض الحساب الجاري نتيجة انهيار الواردات واستمرار تدفق صادرات الطاقة بأسعار مرتفعة في جميع أنحاء العالم¹.

تمت السيطرة على التضخم، وسارع البنك المركزي إلى الاستجابة للتأثير التضخمي للعقوبات، حيث رفع سعر الفائدة من 8.5% إلى 20% على مدار شهر. وكان لتعزيز قيمة الروبل تأثير انكماش، مما ساعد على معاودة خفض التضخم إلى 13.7% في سبتمبر 2022، ومن المرجح أن يؤدي ضعف الطلب الاستهلاكي إلى كبح التضخم بشكل أكبر بنهاية 2023².

على الرغم من تأثير النمو سلباً نتيجة للعقوبات، إلا أنه كان أقل من المتوقع، بسبب استجابة البنك المركزي الروسي لسياساته، والاحتياطات المالية القوية للبلاد، ومرونة قطاع الطاقة. إلا أنه فيما يتعلق بالاقتصاد غير النفطي، ولا سيما تلك القطاعات التي تعتمد على الواردات الأجنبية، فإن الأمور تبدو أقل إيجابية. ومن المتوقع أن ينكمش الاقتصاد بنسبة 3% مع نهاية 2023³.

ج-تطورات الإصلاح الهيكلي:

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تقليص فرص الوصول للتكنولوجيا الغربية، مما عرقل قدرة روسيا على تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، وانعكس ذلك على توجه النفقات الحكومية وقيود الإصلاح الهيكلي في عام 2022. هذا الوضع أثر على التقدم في تنفيذ مخطط المشاريع الوطنية، والذي يتضمن سلسلة من 13 مشروعاً واسعة النطاق للبنية التحتية والتنمية الاجتماعية، والتي تم تحديدها من قبل روسيا في عام 2019. وتواصلت السلطات في عام 2023 مراجعتها الشاملة لأنظمة الأعمال، المعروفة باسم "المقصلة التنظيمية"، والتي تشمل مراجعة أكثر من 20,000 قانون ومتطلب للعمل. يتم إلغاء العديد من القواعد التنظيمية، التي يعود بعضها إلى الحقبة السوفيتية، يتم إلغاؤها أو استبدالها استناداً إلى تحليل التكاليف والفوائد. من المتوقع أن يؤدي هذا المخطط إلى تحسين بيئة الأعمال، من خلال تقليل الروتين ومواءمة اللوائح بشكل أكثر فعالية مع احتياجات الشركات⁴.

¹European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, <https://www.ebrd.com>.

²European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, <https://www.ebrd.com>.

³European Bank for Reconstruction and Development, op.cit

⁴Ibid.

المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي للبرازيل

يعد اقتصاد البرازيل هو الأكبر في أمريكا اللاتينية، وثامن أكبر اقتصاد في العالم من حيث الحجم، ويعتمد على تصدير المنتجات الزراعية، وتعتبر المنتجات والخدمات الصناعية من أهم صادرات البرازيل. كما تستورد (النفط والغاز والمواد الكيميائية والآلات والمعدات الصناعية والإلكترونيات والمنتجات الصيدلانية)¹.

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي البرازيلي:

ويتم تحليل أشهر مؤشرات الاقتصاد البرازيلي (2015 – 2022) وفقاً لآخر الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، من الجدول أدناه:

جدول رقم (08): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي البرازيلي خلال الفترة (2015 – 2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	1.8	3.5-%	9%	8.6%
2016	1.8	3.3-%	8.7%	11.7%
2017	2.06	1.3%	3.4%	12.9%
2018	1.92	1.8%	3.7%	12.5%
2019	1.87	1.2%	3.7%	12.1%
2020	1.48	3.3-%	3.2%	13.9%
2021	1.65	5%	8.3%	13.3%
2022	1.92	2.9%	9.3%	9.5%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Brazil, Economic, <https://data.worldbank.org/country/Brazil>

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 08 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة (2015-2022)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل 1.8 تريليون دولار عام 2015، واستقر على ذات القيمة عام 2016، ثم ارتفع بنسبة 14.4% ليسجل 2.06 تريليون دولار عام 2017، ثم تراجع بنسبة 6.8%، يبلغ 1.92 تريليون دولار خلال عام 2018، ويعود الانخفاض بنسبة ناقص 2.6%، ويسجل 1.87 تريليون دولار عام 2019، كم تراجعاً بنسبة 22.9% ليصل إلى 1.48 تريليون دولار عام 2020، ليرتفع بنسبة 11.5% مسجلاً 1.65 تريليون دولار عام 2021، و1.92 تريليون دولار بنسبة 16.4% عام 2022².

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة (2015-2022):

¹The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, <https://www.worldbank.org>.

²The World Bank: GDP (current US \$) Brazil, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=BR>.

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 08 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة (2015-2022)، يشير التحليل إلى أنه في عامي (2015-2016) شهد الاقتصاد البرازيلي انكماشاً مع معدلات نمو سلبية بلغت -3.5% و-3.3% على التوالي. ليبدأ الاقتصاد في التعافي تدريجياً ابتداءً من عام 2017 حتى 2019، فبلغ معدل النمو 1.3% عام 2017، ثم ارتفع إلى 1.8% عام 2018، ليصل المعدل عند 1.2% في عام 2019. إلا أنه في عام 2020 تسببت كورونا في معاودة التراجع ليصل معدل النمو إلى -3.9%، متأثراً بتقييد الأنشطة الاقتصادية. شهد الاقتصاد البرازيلي عامي 2021 و2022 انتعاشاً، مع قفزة حادة لمعدل النمو وبلغه 5% في عام 2021، مدفوعاً بالطلب المحلي وعودة الثقة للاقتصاد. ثم بلغه 2.9% عام 2022، على أثر تحسن الأوضاع الصحية ورفع القيود عن الأنشطة الاقتصادية، مما ساهم في زيادة الإنتاج¹.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 08 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في البرازيل خلال الفترة (2015-2022)، سجل معدل البطالة 8.6% عام 2015، وقفز في 2016 ليصل إلى 11.7%، ليواصل المعدل الارتفاع عام 2017 مسجلاً 12.9%، كنتيجة لمزيد من الضعف في سوق العمل. إلا أن عام 2018 شهد تراجعاً طفيفاً مسجلاً 12.5%، ليستمر التراجع في 2019 مسجلاً 12.1%. إلا أنه ارتفع بشكل ملحوظ عام 2020 ليصل إلى 13.9% متأثراً بتداعيات كورونا، ليعاود التراجع عامي 2021 و2022، حيث بلغت نسبته 13.3%، 9.5% على التوالي². إجمالاً، يشير التحليل إلى معاناة سوق العمل البرازيلية من معدلات بطالة مرتفعة خلال فترة الدراسة، حيث بلغت في المتوسط أكثر من 1.1%، مع تذبذبات واضحة، ووصول المعدل لأعلى مستوياته في عامي (2021-2022)، متأثراً بتداعيات جائحة كورونا، وبالتالي فقدان العديد من فرص العمل.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في البرازيل:

جدول رقم (09): الميزان التجاري البرازيلي خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	232.49	253.27	-20.78
2016	223.86	216.69	7.17
2017	258.33	243.51	14.82
2018	280.54	272.99	7.55
2019	264.56	276.63	-12.07
2020	242.87	233.94	8.93
2021	322.69	307.16	15.53

¹The Bank: GDP growth(annual%)

Brazil, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=BR>.

²The World Bank: Unemployment, total(%of total a bor force)(model ed ILO estimate) –Brazil, <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?locations=BR>.

2022	384.89	370.47	14.42
------	--------	--------	-------

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US\$) – Brazil, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - Brazil | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=BR)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 09 الخاص بالميزان التجاري البرازيلي خلال الفترة (2015-2022)، يشير التحليل إلى أن الصادرات البرازيلية شهدت تقلبات، متأثرة بعدة عوامل اقتصادية، على حجم ونسب الصادرات. فقد تراجعت عام 2016 بنسبة -3.7% عن العام السابق 2015، حيث سجلت 223.86 مليار دولار، نتيجة الركود الاقتصادي الذي شهدته البرازيل¹. ومع بداية عام 2017، ارتفعت الصادرات بنسبة 15.4% لتصل إلى 258.33 مليار دولار، نتيجة تحسن الاقتصاد البرازيلي وارتفاع أسعار السلع الأساسية كالحديد والصلب. وواصلت الصادرات ارتفاعها عام 2018، حيث سجلت 280.55 مليار دولار بنسبة 8.6%، مدفوعة بنمو الطلب الخارجي على السلع البرازيلية. إلا أنها تراجعت عام 2019 بنسبة -5.7% لتسجل 264.56 مليار دولار بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي والتوترات التجارية. واستمر التراجع عام 2020 بنسبة -8.04%، حيث بلغت 242.87 مليار دولار، متأثراً بتداعيات الجائحة. إلى أن قفزت الصادرات بنسبة 32.9% عام 2021، حيث سجلت 322.69 مليار دولار، وعام 2022 بنسبة 19.3% لتسجل 384.89 مليار دولار، نتيجة التعافي الاقتصادي من الجائحة وارتفاع أسعار السلع الأساسية².

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 09 الخاص بالميزان التجاري البرازيلي خلال الفترة (2015-2022)، يشير التحليل إلى أن الواردات شهدت تقلبات ملحوظة، متأثرة بعدة عوامل اقتصادية وسياسية على حجم ونسب الواردات. ففي عام 2016 تراجعت بنسبة -14.4% عن العام السابق 2015، حيث بلغت 216.69 مليار دولار، نتيجة تراجع الاقتصاد البرازيلي³. وارتفعت عام 2017 بنسبة 12.4% لتصل إلى 243.51 مليار دولار، نتيجة تحسن الاقتصاد وارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية. وواصلت الواردات ارتفاعها عام 2018 بنسبة 12.1%، لتبلغ 272.99 مليار دولار، مدفوعة بتزايد الطلب المحلي على السلع المستوردة وارتفاع أسعار النفط. وارتفعت بصورة طفيفة عام 2019، حيث بلغت 276.63 مليار دولار بنسبة 1.3%، ثم تراجعت عام 2020 بنسبة -15.7%، محققة 233.94 مليار دولار متأثراً بالجائحة. ومن ثم، قفزت عام 2021 بنسبة 31.7%، مسجلة 307.16 مليار دولار وعام 2022 بنسبة 20.6%، لتسجل 370.47 مليار دولار، نتيجة التعافي من الجائحة⁴.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 09 الخاص بالميزان التجاري البرازيلي خلال الفترة (2015-2022)، يشهد الميزان التجاري البرازيلي تذبذباً خلال فترة الدراسة، حيث سجلت البرازيل في عام 2015 عجزاً في الميزان التجاري بقيمة -20.78 مليار دولار، نتيجة انخفاض أسعار السلع الأساسية مثل النفط والحديد والصويا التي تشكل جزءاً كبيراً من

¹Otaviano Canuto: Brazil's biggest economic risk, <https://www.brookings.edu>, January 30, 2020.

²The World Bank: Exports of goods and services (current US\$)-Brazil, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=BR>.

³Heli Simola: Brazil's Cen bank sees current account gap of \$41 bln in 2016, <https://www.reuters.com>.

⁴The World Bank: Imports of goods and services (current US\$)- Brazil, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.IMP.GNFS.CD?locations=BR>.

صادرات البرازيل¹. في العام التالي، تحسن الميزان التجاري وسجل فائضاً بقيمة 7.17 مليار دولار، بفضل ضعف قيمة العملة مع زيادة صادرات السيارات والطائرات². وفي عام 2017، ارتفع الميزان بشكل كبير وسجل فائضاً بقيمة 14.82 مليار دولار، بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة الصادرات من السيارات والصويا والنفط. أما في عام 2018 فاستمر الميزان التجاري في الفائض لكن بقيمة أقل قليلاً بلغت 7.55 مليار دولار. ثم عاد الميزان إلى العجز عام 2019 وسجل قيمة سلبية بلغت -12.07 مليار دولار، بفعل انخفاض أسعار السلع الأساسية وتراجع الطلب العالمي على بعض المنتجات البرازيلية. وفي عام 2020، حدث تحسن جديد في الميزان التجاري البرازيلي وسجل فائضاً بقيمة 8.93 مليار دولار، بفضل زيادة صادرات البرازيل. وفي عام 2021، قفز الميزان التجاري وسجل أعلى قيمة للفائض بلغت 15.53 مليار دولار، بفعل ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة صادرات البرازيل من المنتجات كالصويا والحديد والسيارات. وفي عام 2022، حافظ الميزان التجاري على فائضه وسجل قيمة بلغت 14.42 مليار دولار، بفعل استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة صادرات البرازيل من الصويا والحديد والأغذية³.

ثالثاً: الوضع الاقتصادي البرازيلي عام 2023، وما بعدها:

أصدر صندوق النقد الدولي بياناً في 16 مايو 2023، يستعرض فيه نبذة عن الوضع الاقتصادي والتوقعات المتعلقة بالاقتصاد البرازيلي بعد زيارة للبرازيل خلال الفترة من 12 إلى 16 مايو 2023. تضمن البيان ما يلي بشكل عام⁴: يتوقع أن يكون معدل النمو معتدلاً، ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد انتعاشاً في عام 2024 وفي المدى المتوسط. من المتوقع أن ينخفض معدل النمو من 2.9% في عام 2022 إلى 1.2% بنهاية عام 2023. ويتوقع كذلك تحسن معدل النمو إلى 1.4% في عام 2024، و2% في المدى المتوسط. انخفض معدل التضخم الكلي عن العام الماضي 2022، ولكن التضخم الأساسي ظل مرتفعاً. ومن المتوقع أن يتقارب معدل التضخم الرئيسي مع المعدل المستهدف بحلول منتصف 2025. الاحتياطات القوية، بما في ذلك النظام المالي الصلب والاحتياطات النقدية الكافية، تدعم المرونة، حيث تهدف السلطات البرازيلية إلى تحقيق فائض مالي أولي بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2026. فيما يتعلق بالنظام المصرفي، فإنه يُعتبر سليماً، والقطاع المالي ما زال مرناً. تلقى تدابير السياسات المستهدفة ومبادرات محو الأمية المالية إشادة، وكان للبنك المركزي البرازيلي دور فعال في تعزيز الابتكار المالي. هذا يتضمن مبادرات مثل نظام الدفع الفوري الناجح الذي تم إطلاقه في أواخر عام 2020، بالإضافة إلى بيئة التمويل المفتوحة التي تم توفيرها في عام 2021. أدت هذه المبادرات إلى زيادة الشمول المالي والكفاءة والمنافسة. من المتوقع أن تدعم خطط الواقع الرقمي البنية التحتية العامة للبلوك تشين⁵، والتي تهدف إلى تعزيز الابتكار المالي. كما تشير التقارير إلى بداية البرازيل في تنفيذ أجندة طموحة تهدف إلى توجيه اقتصاد مستدام وشامل وأخضر، بما يتيح الفرص

¹Asher Levine, Caroline Stauffer: Brazil posts first trade deficit in 14 years, 2015, <https://www.reuters.com/us-brazil-economy>.

²Heli Simola: Brazil's Cen bank sees current account gap of \$41 bln in 2016, op.cit.

³The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, <https://www.worldbank.org>.

⁴International Monetary Fund: IMF Staff Completes 2023 Article IV Visit to Brazil, May 16, 2023, <https://www.imf.org>.

⁵البلوك تشين (Blockchain): هو نظام تسجيل مشفر وموزع للمعلومات يستخدم تقنية الشبكة اللامركزية (Decentralized Network)، ويعتمد على تقنية العقود الذكية (Smart Contracts) التي تمكن من تنفيذ الصفقات بشكل تلقائي ومستقل، حيث يتم تخزين السجلات الرقمية المشفرة في عدة أجهزة متصلة

لنمو أكثر مراعاة للبيئة، بما في ذلك الاستفادة من الميزة التنافسية للبرازيل في الطاقات المتجددة. وكذا خطة الدولة لتعزيز المناخ وخفض الانبعاثات الكربونية، ووقف الإزالة غير المشروعة للغابات. وخرج التقرير بعدة توصيات منها¹:

- ضرورة بذل جهد مالي مستمر إلى ما بعد عام 2026 لوضع الديون على مسار تنازلي، مع تشجيع الاستثمار وتعزيز الإنفاق بإطار مالي معزز، وتوسيع القاعدة الضريبية، وإجراء إصلاحات تعالج جمود الإنفاق.
- ضرورة خفض التضخم، حيث يتفق اتجاه السياسة النقدية مع هذا الهدف، بما يتماشى مع إطار استهداف التضخم الذي خدم البرازيل جيداً.
- ضرورة تفعيل دور البنوك العامة للتخفيف من مخاطر الاستدامة المالية.

المطلب الخامس: تقييم الأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا

تتميز جنوب أفريقيا بموقع جغرافي استراتيجي يجعلها أحد أهم مراكز التجارة الدولية في القارة الإفريقية. تعتبر البوابة للتجارة مع دول القارة الإفريقية، وتضم بعضاً من أهم الموانئ في العالم، مثل ديربان وكيب تاون. يعتبر اقتصادها أحد أكبر الاقتصادات الإفريقية، حيث يحتل المركز الثالث للقارة الإفريقية بعد نيجيريا ومصر من حيث الناتج المحلي الإجمالي، والمرتبة الـ 35 عالمياً².

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا:

جدول رقم (10): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لجنوب أفريقيا خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	346.71	1.3%	4.5%	22.9%
2016	323.59	0.7%	6.6%	24%
2017	381.45	1.2%	5.2%	24%
2018	404.16	1.5%	4.5%	24.2%
2019	388.53	0.3%	4.1%	25.5%
2020	337.62	-6.3%	3.2%	24%
2021	419.02	4.9%	4.6%	28.8%
2022	405.87	2%	7%	29.8%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: South Africa, Economic, [South Africa | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/South-Africa)

بالإنترنت، مما يجعلها مقاومة للتلاعب والتغيير. وتعتبر التقنية مبتكرة ومثيرة للاهتمام لأنها تسمح بنقل القيمة بين الأطراف المختلفة دون الحاجة إلى وسيط مركزي مثل البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، (للمزيد راجع، حسام الدين محمود محمد محمد حسن: العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، المجلة القانونية، كلية الحقوق، فرع الخرطوم، جامعة القاهرة، مج 16، ع 1، 2023، ص 12:15).

¹International Monetary Fund: IMF Staff Completes 2023 Article IV Visit to Brazil, May 16, 2023, <https://www.imf.org>.

²CIA World Factbook: Explore All Countries, South Africa, <https://www.cia.gov>.

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 10 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (2015-2022)، بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 لجنوب أفريقيا 346.71 مليار دولار. ولكن في العام التالي، انخفض الناتج إلى 323.59 مليار دولار، وهو انخفاض بنسبة -6.7%. وفي عام 2017، ارتفع الناتج بنسبة 17.5% ليصل إلى 381.45 مليار دولار، ومن ثم ارتفع مرة أخرى في عام 2018 بنسبة 5.9% ليلبلغ 404.16 مليار دولار. لكن في عام 2019، تراجع الناتج بنسبة -4% ليسجل 388.53 مليار دولار. وفي عام 2020، انخفض بنسبة -13.1% ليصل إلى 337.62 مليار دولار، لكنه ارتفع بنسبة 24.4% في عام 2021، وبعدها تراجع مرة أخرى في عام 2022 بنسبة -3.2% ليصل إلى 405.87 تريليون دولار¹.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (2015-2022):

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 10 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (2015-2022)، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 1.3%، وتراجعت إلى 0.7% في عام 2016، ثم ارتفعت إلى 1.2% في عام 2017. يشير التحليل إلى أن المعدل كان متواضعاً خلال الفترة من 2015 إلى 2017، حيث لم يتجاوز 1.5% سنوياً، مما يدل على بطء في النمو الاقتصادي في ذلك الوقت. في عام 2019، تراجع المعدل مجدداً إلى 0.3% مما يعكس ضعف النمو والتحديات الداخلية التي تواجهها جنوب أفريقيا. واستمر التراجع بصورة حادة في عام 2020 حيث وصل إلى -6.3%، بسبب تداعيات الجائحة. ومع ذلك، شهد عام 2021 ارتفاعاً في معدل النمو بنسبة 4.9% نتيجة لبدء تعافي الاقتصاد من تداعيات الجائحة وعودة التدريجية إلى النشاط الاقتصادي. في عام 2022، انخفضت نسبة النمو إلى 2%، وهو معدل ضعيف نسبياً يعكس التحديات الاقتصادية الخارجية والداخلية². بناءً على هذا التحليل، نرى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 10 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (2015-2022)، يشير إلى تذبذب معدل التضخم في جنوب أفريقيا بين الارتفاع والانخفاض، وذلك بتأثير عدة عوامل منها أسعار النفط العالمية والطلب المحلي والعالمي. بلغ معدل التضخم 4.5% خلال عام 2015، وارتفع بشكل حاد إلى 6.6% في عام 2016، مما يشير إلى زيادة في الضغوط التضخمية. ثم تراجع المعدل ليصل إلى 5.02% في عام 2017، وانخفض مجدداً ليصل إلى 4.5% في عام 2018، ومن ثم تراجع إلى 4.1% في عام 2019. وعاد للانخفاض ليصل إلى 3.02% في عام 2020 نتيجة انخفاض الطلب الكلي جراء تداعيات كورونا. وارتفع مسجلاً 4.6% في عام 2021، ثم قفز إلى 7% في عام 2022، بسبب عودة النشاط الاقتصادي وزيادة الطلب بعد تخفيف إجراءات الإغلاق³.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

¹The World Bank: GDP (current US\$)-South Africa, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=ZA>.

²The World Bank: GDP growth (annual%)-South Africa, <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=ZA>.

³The World Bank: Inflation, consumer prices(annual%) -South Africa, <https://data.worldbank.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=ZA>.

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 10 الخاص بالمشورات الرئيسية للأداء الاقتصادي في جنوب إفريقيا خلال الفترة (2015-2022)، بلغ معدل البطالة 22.9% خلال عام 2015، ثم ارتفع إلى 24% في عام 2016، وظل مستقرًا عند هذه النسبة نفسها في عام 2017، ثم ارتفع بشكل طفيف في عام 2018 ليبلغ 24.2%، وزاد المعدل ليصل إلى 25.5% في عام 2019، ومن ثم انخفض إلى 24.3% في عام 2020. وارتفع بشكل حاد ليصل إلى 28.8% و29.8% خلال الأعوام 2021 و2022 على التوالي¹.

يظهر من التحليل أن معدل البطالة قد شهد ارتفاعات متتالية، مع بعض الانخفاضات الطفيفة، ولم يتمكن من استقراره عند مستوى مقبول، مما يعكس تعرض سوق العمل في جنوب إفريقيا لتحديات كبيرة، وتأثره بعدة عوامل من بينها تراجع معدلات النمو، مما أدى إلى ضعف فرص العمل خلال فترة الدراسة.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في جنوب أفريقيا:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (11): الميزان التجاري لجنوب أفريقيا خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	96.09	100.59	4.5-
2016	91.11	89.65	1.46
2017	104.29	99.92	4.37
2018	111.4	109.39	2.01
2019	106.06	103.96	2.10
2020	93.18	78.33	14.85
2021	130.71	104.86	25.85
2022	135.74	127.71	8.03

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022

The World Bank: Exports, imports of goods and services (current US\$) – South Africa, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - South Africa | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 11 الخاص بالميزان التجاري لجنوب إفريقيا خلال الفترة (2015-2022)، حققت الصادرات في 96.09 مليار دولار عام 2015، ثم تراجعت عام 2016 بنسبة -5.18%، لتسجل 91.11 مليار دولار، لترتفع عام 2017، مسجلة 104.9 مليار دولار، بنسبة 14.47%، وعاودت الارتفاع عام 2018 بنسبة 6.82، مسجلة 111.4 مليار دولار، ثم تراجعت عام 2019 لتسجل 106.06 مليار دولار بنسبة -4.79%

¹The World Bank: Unemployment, total (%of total labor force) (model edI LO estimate),South Africa, <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>.

لستمر في التراجع عام 2020 بنسبة -12.14%، محققة 93.18 مليار دولار، لتقفز عام 2021 وتسجل 130.71 مليار دولار بنسبة 40.28%، وأخيراً تعاود الارتفاع عام 2022 لتسجل 135.74 مليار دولار بنسبة 3.85%¹. من التحليل يتبين أن قيمة صادرات جنوب أفريقيا نمت بمعدل نمو سنوي متوسط يبلغ 3.64% خلال فترة الدراسة بصفة عامة، مما يعكس اتجاهها تصاعدياً طويل الأجل في أداء الصادرات، على الرغم من التقلبات السنوية في معدلات الارتفاع والانخفاض.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 11 الخاص بالميزان التجاري الجنوب إفريقي خلال الفترة (2015-2022)، يتبين أن قيمة الواردات شهدت تقلبات كبيرة، مع فترات من النمو والتراجع، وخلال الفترة (2015-2019) تراوحت قيمتها بين 89.65 مليار دولار و 109.39 مليار دولار. وهذا يعكس تقلبات في الواردات نتيجة التغيرات في أسعار النفط والسلع الأساسية والطلب المحلي. وفي عام 2020، شهدت الواردات انخفاضاً حاداً بنسبة 24.65% بسبب تداعيات جائحة كورونا وتباطؤ الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها. لكن في عام 2021، شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً في نسب الواردات بنحو 33.87%، وشهد عام 2022 ارتفاعاً متواصلاً بنسبة 21.78%، مما يعكس انتعاش الطلب المحلي والعالمي بعد تخفيف الآثار السلبية لجائحة كورونا².

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 11 الخاص بالميزان التجاري الجنوب إفريقي خلال الفترة (2015-2022)، شهدت جنوب أفريقيا تحسناً في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، حيث تحولت من العجز في عام 2015 إلى الفائض في السنوات التالية. في عام 2015، كان هناك عجز في الميزان التجاري بقيمة -4.5 مليار دولار. وفي عام 2016، سجل الميزان التجاري فائضاً بقيمة 1.46 مليار دولار. وفي عام 2017، قفز الميزان التجاري ليسجل 4.37 مليار دولار. وفي عام 2018، تراجع الفائض في الميزان التجاري إلى 2001 مليار دولار، لكنه ارتفع قليلاً في عام 2019 ليصل إلى 2.10 مليار دولار. وخلال عام 2020، حقق الميزان التجاري قفزة كبيرة وسجل فائضاً بقيمة 14.85 مليار دولار، ثم عاود القفز في عام 2021 مسجلاً فائضاً كبيراً بقيمة 25.85 مليار دولار، لكنه تراجع في عام 2022 ووصل إلى 8.03 مليار دولار.

ثالثاً: المؤشرات الاقتصادية الرئيسية لجنوب أفريقيا للربع الثاني من 2023:

أصدرت هيئة إحصاءات جنوب أفريقيا (Stats Sa) أحدث البيانات الاقتصادية للربع الثاني من عام 2023 وتظهر المؤشرات العامة ما يلي³:

1) الناتج المحلي الإجمالي: سجل الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً بنسبة 0.6% في الربع الثاني (أبريل - يونيو) من عام 2023، بعد ارتفاع بنسبة 0.4% في الربع الأول من نفس العام.

¹The World Bank: Exports of goods and services (current US\$) – South Africa, <https://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.CD?locations=ZA>.

²CEIC DATA: “South Africa: Imports fluctuate due to oil and commodity price fluctuations” ceicdata.com, <https://www.ceicdata.com>.

³Stats Sa: SA economy expands in Q2:2023, Department, Statistics South Africa, Republic of South Africa, <https://www.statssa.gov>.

(2) **التصنيع والتمويل:** سجلت 6 صناعات نموًا، وكانت لقطاعي التصنيع والتمويل الأثر الإيجابي الأكثر أهمية في زيادة جانب العرض في الاقتصاد.

(3) **الصناعات التحويلية:** سجلت الصناعات التحويلية توسعًا في الإنتاج بنسبة 2.2%، وكانت المحركات الرئيسية لهذا التوسع هي المنتجات البترولية والكيميائية والمطاط والبلاستيك. كما سجلت شركات التصنيع للمعادن والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات نموًا جيدًا، جزئيًا بفضل زيادة الطلب على الصلب الخام. وساهمت زيادة الاستثمار في قطاع السيارات في جنوب أفريقيا في زيادة إنتاج معدات النقل والسيارات.

(4) **قطاع التمويل:** سجل قطاع التمويل نموًا بنسبة 0.7%، وذلك بفضل الوساطة المالية والتأمين والخدمات العقارية.

(5) **الزراعة:** بعد تراجع متتالي لمدة ربعين، ارتفع معدل النمو في قطاع الزراعة بنسبة 4.2%، نتيجة لزيادة إنتاج المحاصيل الحقلية والمنتجات البستانية، وتأثير الظروف المناخية المواتية وزيادة الزراعة، إلى جانب ارتفاع الطلب على الصادرات.

(6) **قطاع التعدين:** سجل قطاع التعدين نموًا للربع الثاني على التوالي، وساهمت معادن المجموعة البلاتينية والذهب والفحم في رفع معدل الصناعة.

(7) **صناعة الخدمات الشخصية:** سجلت صناعة الخدمات الشخصية نموًا نتيجة للنمو المرتفع في قطاعي التعليم والصحة.

(8) **الخدمات الحكومية:** سجلت الخدمات الحكومية نموًا نتيجة لزيادة أعداد الموظفين.

(9) **الصناعات والخدمات المتعثرة:** لم تكن الحالة جيدة لجميع الصناعات في الربع الثاني، حيث تعثرت صناعة النقل والتخزين والاتصالات بعد 18 شهرًا من النمو المتواصل، وتراجعت بنسبة 1.9%. كما شهدت صناعة البناء والتشييد تراجعًا، متأثرة بانخفاض النشاط الاقتصادي المرتبط بالمباني السكنية وغير السكنية. وتراجعت خدمات دعم النقل، والشحن البري، ونقل الركاب البري أيضًا.

(10) **قطاع التجارة:** شهد قطاع التجارة تراجعًا متأثرًا بضعف أداء أرقام التجارة في قطاعي التجزئة والجملة. وتم تعويض الانخفاض العام جزئيًا من خلال زيادة الأنشطة في قطاعات تجارة السيارات والإيواء السياحي والمطاعم والوجبات السريعة.

(11) **الاستثمارات في الآلات والمعدات:** ساهمت الاستثمارات في الآلات والمعدات في رفع جانب الطلب في الاقتصاد، حيث سيطر إجمالي تكوين رأس المال الثابت على النمو في جانب الطلب على مبيعات المحركات الكهربائية والمولدات والآلات ذات الأغراض الخاصة المنتجة محليًا.

(12) **الصادرات والواردات:** ساهم الطلب على الآلات والمعدات في ارتفاع الواردات بنسبة 3.3%، والتي تشمل الطاقة المتجددة، والبطاريات، والمنتجات النباتية، والراتنجات واللدائن الصناعية، والمعادن الأساسية، والدهون والزيوت الحيوانية والنباتية. وارتفعت صادرات جنوب أفريقيا بنسبة 0.9%، مدفوعة بزيادة التجارة في المنتجات الكيماوية، والمواد الغذائية الجاهزة والمشروبات والتبغ، والمركبات ومعدات النقل، والمنتجات المعدنية والآلات والمعدات الكهربائية.

(13) **استهلاك الأسر:** شهد استهلاك الأسر انخفاضًا في الربع الثاني مع تخفيض المستهلكين لمجموعة متنوعة من السلع والخدمات. وعلى الرغم من الانخفاض العام، واصلت الأسر زيادة إنفاقها على المطاعم والفنادق.

رابعاً: تقرير التوقعات الاقتصادية لجنوب أفريقيا لعام 2023 بتقرير مجموعة البنك الأفريقي للتنمية:

أفاد أحدث تقرير صادر عن مجموعة البنك الأفريقي للتنمية في 24 مايو 2023 بوجود فرص مواتية لقارة أفريقيا لتصبح موردًا عالميًا قليل التكلفة للهيدروجين الأخضر. وأشار التقرير إلى خطط دولة جنوب أفريقيا وعدد من دول القارة الأخرى

مثل مصر وموريتانيا والمغرب وناميبيا والنيجر لتنفيذ مشاريع هيدروجين كبيرة الحجم. وتعتبر الاستثمارات من القطاع الخاص في هذه المشاريع فرصة لتوفير رعاية بيئية وابتكارات تسهم في استغلال فوائد الأسواق النظيفة الناشئة في أفريقيا¹. كما أشار التقرير إلى توقعات بتباطؤ النمو في جنوب أفريقيا، حيث انخفض إلى 2% في عام 2022 من 4.9% في عام 2021، ليصل إلى أكثر من 1.6% بنهاية العام الحالي 2023، قبل أن يتجدد النمو ويصل إلى 2.7% في عام 2024².

المبحث الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي للدول المنظمة حديثاً لتكتل البريكس.

المطلب الأول: تقييم الأداء الاقتصادي للسعودية

يعد اقتصاد المملكة العربية السعودية من أكبر الاقتصادات في الشرق الأوسط، حيث يعتمد بشكل رئيسي على قطاع النفط الذي يشكل حوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي و70% من الإيرادات الحكومية. ومع ذلك، تعمل السعودية على تنويع اقتصادها من خلال رؤية 2030، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاستثمار في قطاعات مثل السياحة، التكنولوجيا، والترفيه، تسعى هذه الرؤية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز النمو في القطاع الخاص³.

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للسعودية:

ويتم تحليل أشهر مؤشرات الاقتصاد السعودي (2015 – 2022) وفقاً لآخر الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، من الجدول أدناه:

جدول رقم (12): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للسعودية خلال الفترة (2015 – 2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	0.66984	4.70%	1.20%	5.60%
2016	0.666	2.40%	2.10%	5.60%
2017	0.71499	0.10%–	0.80%–	5.90%
2018	0.84658	2.80%	2.50%	6.00%
2019	0.83856	0.80%	2.10%–	5.60%
2020	0.73427	4.30%–	3.40%	7.50%
2021	0.87416	4.30%	3.10%	6.60%
2022	1.11	8.70%	2.10%	5.60%

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: Saudi Arabia, Economic, [Saudi Arabia | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/Saudi-Arabia)

¹African Development Bank: Outlook 2023 Report on “Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa”, <https://www.afdb.org>.

²African Development Bank: Outlook 2023 Report on “Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa”, op.cit.

³ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، مايو 2023.

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 12 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2015-2022)، شهد الناتج المحلي الإجمالي استقراراً نسبياً مع انخفاض طفيف من 0.66984 تريليون دولار في 2015 إلى 0.666 تريليون دولار في 2016. هذا قد يكون نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية والتي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد السعودي. وفي عام 2017 ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.71499 تريليون دولار، مما يشير إلى بداية التعافي الاقتصادي ربما بسبب تحسن أسعار النفط أو تطبيق بعض الإصلاحات الاقتصادية. وفي عام 2018 شهدت السعودية زيادة ملحوظة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.84658 تريليون دولار. يمكن أن يعزى هذا النمو إلى جهود التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030 وتحسن أسعار النفط. وفي العام التالي 2019 استقر الناتج المحلي الإجمالي عند 0.83856 تريليون دولار، مما يشير إلى استمرار الاستقرار الاقتصادي والتحسين التدريجي في القطاعات غير النفطية. وعند عام 2020 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.73427 تريليون دولار. هذا الانخفاض الكبير يرجع إلى جائحة COVID-19 التي أثرت سلباً على الاقتصاد العالمي وأسعار النفط، بالإضافة إلى تدابير الإغلاق والقيود على الحركة التي أضرت بالأنشطة الاقتصادية. ثم في عام 2021 عاد الاقتصاد إلى النمو بقوة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 0.87416 تريليون دولار. يمكن أن يكون هذا التعافي نتيجة لارتفاع أسعار النفط مرة أخرى وتخفيف القيود المرتبطة بالجائحة. وفي الأخير عند عام 2022 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.11 تريليون دولار، وهو أعلى مستوى خلال الفترة المدروسة. هذا النمو يعكس نجاح سياسات التعافي الاقتصادي والتنويع المستمر ضمن رؤية 2030، بالإضافة إلى الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنتاج.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (2015-2022):

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 12 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2015-2022)، في عام 2015 شهد الاقتصاد السعودي نمواً قوياً بنسبة 4.70%، مدفوعاً بأسعار النفط الجيدة والإنتاج القوي. ثم في عام 2016 انخفض معدل النمو إلى 2.40%، وهذا يمكن أن يُعزى إلى تراجع أسعار النفط والتحديات الاقتصادية التي بدأت تؤثر على الاقتصاد السعودي. وفي عام 2017 سجل الاقتصاد انكماشاً طفيفاً بنسبة -0.10%، مما يعكس تأثير انخفاض أسعار النفط بشكل أكبر والجهود الحكومية لتطبيق إصلاحات اقتصادية تقشفية. وفي عام 2018 عاد الاقتصاد إلى النمو بمعدل 2.80%، مما يشير إلى بداية تعافي الاقتصاد مدفوعاً بجهود التنويع الاقتصادي ضمن رؤية 2030 وزيادة الإنفاق الحكومي. وفي عام 2019 تباطأ النمو إلى 0.80%، وهذا يعكس بعض التحديات الاقتصادية المستمرة وتباطؤ بعض القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2020 شهد الاقتصاد انكماشاً كبيراً بنسبة -4.30% نتيجة لجائحة COVID-19 التي أثرت بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية العالمية والمحلية، بالإضافة إلى انخفاض كبير في أسعار النفط وتوقف السياحة والنقل. وفي عام 2021 تعافى الاقتصاد بشكل ملحوظ بمعدل نمو 4.30%، مدفوعاً بتعافي أسعار النفط وعودة النشاط الاقتصادي بعد رفع القيود المتعلقة بالجائحة. وفي عام 2022 شهد الاقتصاد السعودي نمواً قوياً جداً بنسبة 8.70%، مما يعكس نجاح جهود التعافي الاقتصادي وارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج وتحسن أداء القطاعات غير النفطية.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 12 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2015-2022)، عند عام 2015 بلغ معدل التضخم 1.20%. يعكس هذا المعدل التضخم المعتدل نتيجة الاستقرار النسبي في الأسعار وانخفاض أسعار السلع المستوردة. وفي عام 2016 ارتفع معدل التضخم إلى 2.10%. يمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة لزيادة أسعار الطاقة والكهرباء وإجراءات الإصلاح الاقتصادي التي شملت رفع الدعم عن بعض السلع والخدمات. ثم في عام 2017 سجلت السعودية معدل تضخم سالب (-0.80%)، مما يشير إلى انكماش الأسعار. هذا الانكماش يمكن أن يعزى إلى انخفاض الطلب المحلي بسبب السياسات التقشفية واستمرار انخفاض أسعار النفط الذي أثر على الدخل الوطني. وفي عام 2018 عاد معدل التضخم إلى الارتفاع ليصل إلى 2.50%. يعود ذلك جزئياً إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 5% وزيادة أسعار الوقود. مرة أخرى في عام 2017، شهدت السعودية معدل تضخم سالب (-2.10%)، مما يعكس تراجعاً في الأسعار. يمكن تفسير هذا الانخفاض بزيادة العروض الترويجية والتخفيضات في السوق، إضافة إلى استقرار أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2020 ارتفع معدل التضخم إلى 3.40%. يعود هذا الارتفاع إلى تأثير جائحة COVID-19، والتي تسببت في اضطرابات في سلاسل التوريد وزيادة في أسعار بعض السلع الغذائية والخدمات الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تم رفع ضريبة القيمة المضافة إلى 15% في يوليو 2020 مما ساهم في زيادة الأسعار. وفي عام 2021 بقي معدل التضخم مرتفعاً عند 3.10%. يعكس هذا استمرار تأثير ضريبة القيمة المضافة المرتفعة وارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة للضغوط الاقتصادية المستمرة بسبب الجائحة. وفي عام 2022 انخفض معدل التضخم إلى 2.10%. يعكس هذا الانخفاض تحسن الأوضاع.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 12 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في السعودية خلال الفترة (2015-2022)، خلال الفترة الممتدة بين 2015 و2018، بقي معدل البطالة في السعودية مستقرًا حول نسبة 5.60% إلى 6.00%. يمكن تفسير هذا الاستقرار بمواصلة الحكومة تنفيذ برامج التشغيل وتحسين بيئة الأعمال، إلى جانب تطبيق سياسات لتعزيز التوظيف. في عام 2019، عاد معدل البطالة للانخفاض إلى 5.60%، مما يشير إلى استمرار الاستقرار في سوق العمل. ومع ذلك، في عام 2020، شهدت السعودية زيادة كبيرة في معدلات البطالة إلى 7.50%، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد وسوق العمل، حيث أدت الإغلاقات والتدابير الصحية إلى فقدان الوظائف في العديد من القطاعات. في السنوات التالية، تحسنت الأوضاع قليلاً، حيث انخفض معدل البطالة إلى 6.60% في عام 2021 وثم إلى 5.60% مرة أخرى في عام 2022. يمكن تفسير هذا التحسن ببداية التعافي الاقتصادي مع استئناف الأنشطة الاقتصادية وتحسن الوضع الصحي.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في السعودية:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (13): الميزان التجاري للسعودية خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	218.01	247.31	-29.3
2016	200.86	198.11	2.75
2017	239.99	201.98	38.01
2018	314.92	209.59	105.33
2019	285.86	218.94	66.92
2020	182.85	182.18	0.67
2021	286.50	213.02	73.48
2022	445.88	258.21	187.67

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: Saudi Arabia, Economic, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - Saudi Arabia | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/SA/EG.GD.CD)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 13 الخاص بالميزان التجاري السعودي خلال الفترة (2015-2022)، شهدت الصادرات من المملكة العربية السعودية تقلبات معتدلة. بدأت في عام 2015 بمستوى مرتفع قدره 218.01 مليار دولار ثم انخفضت قليلاً إلى 200.86 مليار دولار في عام 2016. ثم ارتفعت مرة أخرى في عام 2017 إلى 239.99 مليار دولار قبل أن تسجل قفزة كبيرة في عام 2018 إلى 314.92 مليار دولار. ومع ذلك، في عام 2019، شهدت الصادرات تراجعاً طفيفاً إلى 285.86 مليار دولار. في عام 2020، شهدت الصادرات انخفاضاً كبيراً إلى 182.85 مليار دولار، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تأثير جائحة COVID-19 التي أثرت على الطلب العالمي وسلسلة التوريد الدولية. في السنوات التالية، بدأت الصادرات تتعافى، حيث ارتفعت إلى 286.50 مليار دولار في عام 2021، و ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2022 إلى 445.88 مليار دولار. يمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى تحسن الطلب العالمي على النفط والزيادة في أسعار السلع والخدمات.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 13 الخاص بالميزان التجاري السعودي خلال الفترة (2015-2022)، شهدت الواردات إلى المملكة العربية السعودية ارتفاعاً مستمراً. بدأت في عام 2015 بمستوى 247.31 مليار دولار ثم انخفضت قليلاً في عام 2016 إلى 198.11 مليار دولار. ثم عاودت الارتفاع في الأعوام التالية، حيث بلغت 201.98 مليار دولار في عام 2017، و 209.59 مليار دولار في عام 2018، و 218.94 مليار دولار في عام 2019. في عام 2020، شهدت الواردات انخفاضاً كبيراً إلى 182.18 مليار دولار، وهذا يعود بشكل رئيسي إلى تأثير جائحة COVID-19 التي أثرت على الطلب العالمي وقدرة الدول على الاستيراد. في السنوات التالية، بدأت الواردات تتعافى

تدريجياً، حيث ارتفعت إلى 213.02 مليار دولار في عام 2021، و ثم ارتفعت بشكل ملحوظ في عام 2022 إلى 258.21 مليار دولار. يشير هذا الارتفاع إلى استمرار التعافي الاقتصادي وارتفاع الطلب على الموارد والسلع.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 13 الخاص بالميزان التجاري السعودي خلال الفترة (2015-2022)، سجل الميزان التجاري للسعودية في عام 2015 قيمة سالبة بقيمة -29.3 مليار دولار، مما يعكس عجزاً تجارياً. ثم تحسن الموقف قليلاً في عام 2016 حيث انتقل الميزان التجاري إلى الإيجاب بقيمة 2.75 مليار دولار. شهدت السعودية زيادة ملحوظة في فائض الميزان التجاري في السنوات التالية. في عام 2017، ارتفعت الفائض إلى 38.01 مليار دولار، وفي عام 2018 زادت هذه القيمة إلى 105.33 مليار دولار. وفي عام 2019، استمر الفائض ولكن بقيمة أقل قليلاً بلغت 66.92 مليار دولار. وفي عام 2020، تأثرت السعودية بالتقلبات الاقتصادية العالمية بسبب جائحة COVID-19، وشهدت الميزان التجاري انخفاضاً طفيفاً حيث بلغت قيمته 0.67 مليار دولار. لكن في السنوات التالية، بدأ الميزان التجاري يتعافى بشكل قوي، حيث ارتفع إلى 73.48 مليار دولار في عام 2021 و 187.67 مليار دولار في عام 2022.

المطلب الثاني: تقييم الأداء الاقتصادي لمصر

يتميز اقتصاد مصر بتنوعه، حيث يعتمد على عدة قطاعات منها الزراعة، والسياحة، والصناعة، والخدمات. حقق الاقتصاد المصري نمواً بنسبة 3.6% في السنة المالية 2023/2022 بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الحكومة وبرامج التمويل الدولية. ومع ذلك، لا يزال يواجه تحديات مثل ارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وفقاً لتقرير البنك الدولي في أكتوبر 2023، يتوقع أن يستمر الاقتصاد المصري في النمو بمعدل 4% في السنوات القادمة¹.

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2023.

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لمصر:

ويتم تحليل أشهر مؤشرات الاقتصاد المصري (2015 – 2022) وفقاً لآخر الإحصائيات التي نشرها البنك الدولي، من الجدول أدناه:

جدول رقم (14): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي لمصر خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	0.32937	%4.40	%10.40	%13.10
2016	0.33244	%4.30	%13.80	%12.40
2017	0.24836	%4.20	%29.50	%11.80
2018	0.26259	%5.30	%14.40	%9.90
2019	0.31868	%5.60	%9.20	%7.80
2020	0.38382	%3.60	%5.00	%8.00
2021	0.42467	%3.30	%5.20	%7.40
2022	0.47675	%6.60	%13.90	%6.40

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: Egypt, Economic, [Egypt, Arab Rep. | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/)

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 14 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2015-2022)، شهد الناتج المحلي الإجمالي لمصر تقلبات كبيرة. بدأت في عام 2015 بمستوى معتدل قدره 0.32937 تريليون دولار ثم ارتفعت قليلاً في عام 2016 إلى 0.33244 تريليون دولار. لكن في عام 2017، شهدت مصر انخفاضاً حاداً في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.24836 تريليون دولار، ويرجع هذا التراجع جزئياً إلى التحديات الاقتصادية والسياسية التي واجهتها البلاد في تلك الفترة. وفي السنوات التالية، بدأ الناتج المحلي الإجمالي لمصر في التعافي تدريجياً. في عام 2018، ارتفع الناتج إلى 0.26259 تريليون دولار، وثم ارتفع بشكل أكبر في عام 2019 إلى 0.31868 تريليون دولار. وفي عام 2020، شهدت مصر استمرار التعافي مع ارتفاع الناتج إلى 0.38382 تريليون دولار، وهذا يعكس جزئياً تأثيرات جائحة COVID-19 على الاقتصاد المصري. وفي السنوات التالية، استمر النمو بقوة، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.42467 تريليون دولار في عام 2021 و0.47675 تريليون دولار في عام 2022.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (2015-2022):

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 14 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2015-2022)، شهدت مصر نمواً اقتصادياً مستقرًا ومتوسطاً. بدأ النمو في عام 2015 بمعدل 4.40% وانخفض قليلاً في الأعوام التالية إلى 4.30% في عام 2016 و4.20% في عام 2017. ثم شهد النمو ارتفاعاً في السنوات التالية إلى

5.30% في عام 2018 و 5.60% في عام 2019، وهذا يعكس استمرارية النمو الاقتصادي وثبات الأداء الاقتصادي خلال تلك الفترة. وفي عام 2020، تأثرت مصر بتداعيات جائحة COVID-19 مما أدى إلى تباطؤ النمو إلى 3.60%. كانت الاقتصادات العالمية تواجه تحديات كبيرة بسبب الإغلاقات والتدابير الوقائية، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي لمصر وغيرها من الدول. وفي السنوات التالية، بدأ النمو يستعيد زخمه، حيث ارتفع إلى 3.30% في عام 2021 و 6.60% في عام 2022. يشير هذا الارتفاع الحاد إلى استعادة الاقتصاد المصري لقوته وتحقيق نمو قوي بفضل تنفيذ سياسات اقتصادية مناسبة وجهود تعافي اقتصادي.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 14 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2015-2022)، شهدت مصر معدلات تضخم مرتفعة بشكل ملحوظ. في عام 2015، بلغ معدل التضخم 10.40% ثم ارتفع إلى 13.80% في عام 2016، وصعد بشكل حاد إلى 29.50% في عام 2017. هذا الارتفاع الكبير يعود جزئياً إلى تأثيرات قرارات السياسات الاقتصادية والتحديات الاقتصادية التي واجهت البلاد في تلك الفترة. وفي الأعوام التالية، بدأت معدلات التضخم في الانخفاض تدريجياً. في عام 2018، انخفض معدل التضخم إلى 14.40%، وتابع الانخفاض إلى 9.20% في عام 2019. وفي عام 2020، شهدت مصر انخفاضاً أكبر في معدل التضخم إلى 5.00% جزئياً بفعل تأثيرات جائحة COVID-19 والتدابير الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة للتصدي لتلك الأثر. وفي السنوات التالية، بدأ معدل التضخم في الارتفاع مجدداً، حيث ارتفع إلى 5.20% في عام 2021 و 13.90% في عام 2022. يمكن تفسير هذا الارتفاع بتأثيرات عوامل مثل زيادة الطلب على السلع والخدمات وتضخم الأسعار.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 14 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في مصر خلال الفترة (2015-2022)، شهدت مصر تراجعاً تدريجياً في معدل البطالة. بدأت في عام 2015 بنسبة بطالة بلغت 13.10% ثم انخفضت إلى 12.40% في عام 2016 و 11.80% في عام 2017، وتواصل الانخفاض إلى 9.90% في عام 2018 و 7.80% في عام 2019. يشير هذا الانخفاض إلى تحسن سوق العمل في مصر وزيادة الفرص الوظيفية خلال تلك الفترة. وفي عام 2020، تأثرت مصر بتداعيات جائحة COVID-19 مما أدى إلى زيادة طفيفة في معدل البطالة إلى 8.00%. كانت الاقتصادات العالمية تواجه تحديات كبيرة بسبب الإغلاقات والتدابير الوقائية، مما أثر بشكل سلبي على سوق العمل في مصر وغيرها من الدول. ومع ذلك، بدأ معدل البطالة في الانخفاض مرة أخرى في السنوات التالية حيث انخفض إلى 7.40% في عام 2021 و 6.40% في عام 2022. يشير هذا الانخفاض إلى استمرار تحسن سوق العمل وزيادة فرص العمل في مصر.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في مصر:

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (15): الميزان التجاري لمصر خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	43.42	71.35	27.93-
2016	34.39	66.16	31.77-
2017	37.29	69.09	31.77-
2018	47.23	73.33	26.1-
2019	53.04	78.01	24.97-
2020	47.87	75.43	27.56-
2021	44.85	81.94	37.09-
2022	71.93	104.39	32.46-

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي، 2022.

The World Bank: Egypt, Economic, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - Egypt, Arab Rep. | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/EG/EG.YV.GDVS.CD?locations=EG)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 15 الخاص بالميزان التجاري المصري خلال الفترة (2015-2022)، شهدت قيم الصادرات من مصر تقلبات. بدأت في عام 2015 بقيمة 43.42 مليار دولار وانخفضت إلى 34.39 مليار دولار في عام 2016، ثم ارتفعت قليلاً إلى 37.29 مليار دولار في عام 2017. يمكن أن يكون هذا التقلب جزئياً نتيجة للتقلبات في الأسواق العالمية وتغيرات في الطلب العالمي على المنتجات المصرية. وفي السنوات التالية، شهدت الصادرات من مصر نمواً ملحوظاً. في عام 2018، ارتفعت الصادرات إلى 47.23 مليار دولار، وزادت إلى 53.04 مليار دولار في عام 2019. في عام 2020، تأثرت الصادرات بتداعيات جائحة COVID-19، لكنها بقيت عند مستويات مقبولة بقيمة 47.87 مليار دولار. وفي السنوات التالية، استمرت الصادرات في الارتفاع بشكل ملحوظ، حيث ارتفعت إلى 44.85 مليار دولار في عام 2021 وصعدت بشكل ملحوظ إلى 71.93 مليار دولار في عام 2022.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 15 الخاص بالميزان التجاري المصري خلال الفترة (2015-2022)، شهدت قيم الواردات إلى مصر تقلبات طفيفة. بدأت في عام 2015 بقيمة 71.35 مليار دولار وانخفضت إلى 66.16 مليار دولار في عام 2016، ثم ارتفعت قليلاً إلى 69.09 مليار دولار في عام 2017. هذه التغيرات ربما تكون نتيجة لتغيرات في الطلب العالمي على المنتجات المصرية وتقلبات في أسعار السلع العالمية. وفي السنوات التالية، شهدت الواردات إلى مصر ارتفاعاً ملحوظاً. في عام 2018، ارتفعت الواردات إلى 73.33 مليار دولار، وزادت إلى 78.01 مليار دولار في عام 2019. في عام 2020، تأثرت الواردات بتداعيات جائحة COVID-19، لكنها استمرت على

مستويات مقبولة بقيمة 75.43 مليار دولار. وفي السنوات التالية، شهدت الواردات ارتفاعاً كبيراً، حيث ارتفعت إلى 81.94 مليار دولار في عام 2021 وصعدت بشكل ملحوظ إلى 104.39 مليار دولار في عام 2022.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 15 الخاص بالميزان التجاري المصري خلال الفترة (2015-2022)، خلال الفترة ما بين 2015 و2018، كانت مصر تواجه فجوة سلبية في الميزان التجاري، مما يعني أن قيمة الواردات كانت تتجاوز قيمة الصادرات. تراجعت هذه الفجوة قليلاً في عام 2018، ولكنها لا تزال سلبية بشكل عام. وفي الفترة الممتدة ما بين 2019 و2022، استمرت الفجوة في الميزان التجاري بالتضيق بشكل طفيف، لكنها لا تزال سلبية. تحسنت الفجوة قليلاً في عام 2019 و2020، ولكنها لا تزال سالبة بشكل عام. وفي السنوات التالية، شهدت مصر توسعاً في فجوة الميزان التجاري، حيث ازدادت الفجوة السالبة، مما يعني زيادة قيمة الواردات مقارنة بالصادرات.

المطلب الثالث: تقييم الأداء الاقتصادي للإمارات

يتميز اقتصاد الإمارات العربية المتحدة بتنوعه وقوته، حيث يعتمد على قطاعات متعددة مثل النفط والغاز، والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة. حقق الاقتصاد الإماراتي نمواً بنسبة 4.3% في عام 2023 بفضل السياسات الاقتصادية المرنة والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية. تسعى الدولة من خلال رؤية الإمارات 2071 إلى تعزيز الابتكار والتنمية المستدامة. وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2023، يتوقع أن يستمر الاقتصاد الإماراتي في النمو بمعدلات مرتفعة بفضل الجهود المستمرة لتنويع مصادر الدخل¹.

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للإمارات

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (16): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للإمارات خلال الفترة (2015- 2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	0.37028	%3.1	%4.1	%1.8
2016	0.36928	%2.8	%1.6	%1.6
2017	0.39052	%3.4	%2	%2.5
2018	0.42705	%3.3	%3.1	%2.2
2019	0.41799	%2.6	%1.9-	%2.3
2020	0.34947	%3.1-	%2.1-	%4.3
2021	0.41518	%6.2	%0	%3.1
2022	0.50706	%3.1	%4.8	%3

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2023.

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي 2022.

The World Bank: United Arab Emirates, Economic. <https://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates>

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 16 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة (2015-2022)، في عامي 2015 و2016 كان الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات شبه ثابت، حيث كان هناك انخفاض طفيف من 0.37028 تريليون دولار في 2015 إلى 0.36928 تريليون دولار في 2016. هذا الاستقرار يعكس توازن الاقتصاد خلال هذه الفترة. من عام 2017 إلى 2018، شهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً ملحوظاً من 0.39052 تريليون دولار إلى 0.42705 تريليون دولار. يمكن أن يُعزى هذا النمو إلى السياسات الاقتصادية الفعالة والاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية والمشاريع التنموية، في عام 2019 كان هناك انخفاض طفيف في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.41799 تريليون دولار. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لتقلبات في أسعار النفط أو تحديات اقتصادية أخرى. في عام 2020، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً كبيراً إلى 0.34947 تريليون دولار. يمكن تفسير هذا الانخفاض الكبير بتأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية بشكل كبير. بعد الانخفاض في 2020، شهد الناتج المحلي الإجمالي انتعاشاً سريعاً في 2021 ليصل إلى 0.41518 تريليون دولار، واستمر هذا النمو ليصل إلى 0.50706 تريليون دولار في 2022. يعكس هذا الانتعاش فعالية التدابير الاقتصادية والتحفيزات الحكومية لدعم الاقتصاد، بالإضافة إلى التعافي التدريجي للقطاعات الاقتصادية المختلفة بعد الجائحة.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 16 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة (2015-2022)، في عامي 2015 و2016 كان معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي مستقرًا نسبيًا مع بعض التراجع الطفيف من 3.1% إلى 2.8%. يعكس هذا الاستقرار قدرة الاقتصاد الإماراتي على النمو بثبات رغم التحديات الاقتصادية العالمية. في عامي 2017 و2018، شهد الاقتصاد الإماراتي نمواً قوياً بمعدل 3.4% و3.3% على التوالي. هذا النمو يعكس فعالية السياسات الاقتصادية والتحسينات في القطاعات غير النفطية، بالإضافة إلى الاستثمار في مشاريع البنية التحتية. في عام 2019، تراجع معدل النمو إلى 2.6%. يمكن أن يُعزى هذا التراجع إلى التقلبات في أسعار النفط والتحديات الاقتصادية العالمية التي أثرت على الصادرات والاستثمارات. في عام 2020، شهد الاقتصاد الإماراتي انكماشاً كبيراً بمعدل -3.1% بسبب تأثير جائحة كوفيد-19. تأثرت العديد من القطاعات الاقتصادية بالإغلاق والقيود الصحية، مما أدى إلى تراجع حاد في النمو الاقتصادي. في عام 2021، شهد الاقتصاد الإماراتي انتعاشاً قوياً بمعدل نمو بلغ 6.2%. يعكس هذا التعافي الفعالية الكبيرة للسياسات التحفيزية التي اتبعتها الحكومة لدعم الاقتصاد، واستئناف الأنشطة الاقتصادية بعد رفع القيود المتعلقة بالجائحة في عام 2022، استقر معدل النمو عند 3.1%. يعكس هذا الاستقرار العودة إلى نمط نمو مستدام بعد الانتعاش القوي في العام السابق، مع استمرار التحسينات في القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 16 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة (2015-2022)، في عام 2015 كان معدل التضخم 4.1%. يعكس هذا المعدل ارتفاعاً في أسعار السلع والخدمات، وقد يكون ناجماً عن زيادة في الطلب المحلي، أو ارتفاع في تكاليف الاستيراد، أو عوامل أخرى مثل تقلبات أسعار النفط. في عام 2016، تراجع معدل التضخم إلى 1.6%، واستمر في الانخفاض إلى 2% في عام 2017. يعكس هذا التراجع تحسن استقرار الأسعار، ربما نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية أو سياسات حكومية تهدف إلى التحكم في التضخم. في عام 2018 ارتفع معدل التضخم إلى 3.1%. قد يكون هذا الارتفاع نتيجة لزيادة في الضرائب، مثل ضريبة القيمة المضافة التي تم تطبيقها في الإمارات في بداية هذا العام، أو ارتفاع في تكاليف المعيشة. في عامي 2019 و2020، شهدت الإمارات انكماشاً اقتصادياً مع معدل تضخم سالب بلغ -1.9% و-2.1% على التوالي. يعكس هذا الانكماش انخفاضاً في الطلب على السلع والخدمات، وقد يكون ناتجاً عن التباطؤ الاقتصادي وتراجع الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى تأثيرات جائحة كوفيد-19 في عام 2020. في عام 2021، كان معدل التضخم 0%. يعكس هذا الاستقرار توازناً بين العرض والطلب على السلع والخدمات، وربما يشير إلى بداية تعافي الاقتصاد من تأثيرات الجائحة. في عام 2022، ارتفع معدل التضخم بشكل كبير إلى 4.8%. قد يكون هذا الارتفاع نتيجة لزيادة في الطلب بعد التعافي من الجائحة، أو ارتفاع في تكاليف الاستيراد، أو تأثيرات خارجية مثل ارتفاع أسعار المواد الأساسية والطاقة على مستوى العالم.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 16 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الإمارات خلال الفترة (2015-2022)، في عامي 2015 و2016 كانت معدلات البطالة منخفضة نسبياً عند 1.8% و1.6% على التوالي. يعكس هذا الانخفاض تحسن في سوق العمل وقدرة الاقتصاد الإماراتي على توفير فرص عمل جديدة. في عام 2017، ارتفع معدل البطالة إلى 2.5%. يمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة لتباطؤ في بعض القطاعات الاقتصادية أو زيادة في عدد الوافدين الباحثين عن عمل. في عامي 2018 و2019، شهدت معدلات البطالة تراجعاً طفيفاً إلى 2.2% و2.3% على التوالي. هذا التراجع يعكس استقرار نسبي في سوق العمل وتحسن في بعض القطاعات الاقتصادية. في عام 2020، شهدت معدلات البطالة ارتفاعاً كبيراً إلى 4.3%. يمكن تفسير هذا الارتفاع بتأثير جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث تسببت الإجراءات الاحترازية والإغلاقات في فقدان الكثير من الوظائف، خصوصاً في القطاعات الأكثر تضرراً مثل السياحة والخدمات. في عامي 2021 و2022، انخفض معدل البطالة إلى 3.1% و3% على التوالي. يعكس هذا الانخفاض تحسناً تدريجياً في سوق العمل مع استئناف الأنشطة الاقتصادية وعودة العديد من القطاعات إلى العمل بشكل طبيعي بعد رفع القيود المتعلقة بالجائحة.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الإمارات

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): الميزان التجاري للإمارات خلال الفترة (2015 – 2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	361.25	266.28	94.97
2016	360.63	270.44	90.19
2017	384.04	290.78	93.26
2018	392.86	281.54	111.32
2019	404.05	295.60	111.44
2020	335.24	246.89	88.35
2021	301	271	30
2022	402	312	90

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي 2022.

The World Bank: United Arab Emirates, Economic, [Imports of goods and services \(current US\\$\) - United Arab Emirates | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/UY)

أ- مؤشر الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 17 الخاص بالميزان التجاري الإماراتي خلال الفترة (2015-2022)، في عامي 2015 و2016 كانت الصادرات مستقرة تقريباً عند حوالي 361.25 مليار دولار و 360.63 مليار دولار على التوالي. يعكس هذا الاستقرار قدرة الاقتصاد الإماراتي على الحفاظ على مستوى تصدير مستقر على الرغم من التحديات الاقتصادية العالمية. من عام 2017 إلى 2019، شهدت الصادرات نمواً ملحوظاً حيث ارتفعت من 384.04 مليار دولار في 2017 إلى 404.05 مليار دولار في 2019. يعكس هذا النمو زيادة الطلب العالمي على السلع الإماراتية، وتوسع في الأنشطة الاقتصادية والتجارية، وتحسن في العلاقات التجارية الدولية. في عام 2020، تراجعت الصادرات بشكل كبير إلى 335.24 مليار دولار. يمكن تفسير هذا الانخفاض الكبير بتأثير جائحة كوفيد-19 على التجارة العالمية، حيث تأثرت سلاسل التوريد العالمية وانخفض الطلب على السلع غير الأساسية، إضافة إلى القيود المفروضة على النقل والشحن. بلغت قيمة الصادرات الإماراتية في عام 2021 حوالي 301 مليار دولار و في عام 2022 ارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى 402 مليار دولار هذا يعني أن هناك زيادة كبيرة تقدر بحوالي 101 مليار دولار في الصادرات خلال عام واحد فقط.

ب- مؤشر الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 17 الخاص بالميزان التجاري الإماراتي خلال الفترة (2015-2022)، في عامي 2015 و2016 ارتفعت الواردات قليلاً من 266.28 مليار دولار إلى 270.44 مليار دولار. يعكس هذا النمو الطفيف زيادة في الطلب على السلع المستوردة، وربما تحسن في النشاط الاقتصادي العام في الدولة. في عام 2017 شهدت الواردات زيادة ملحوظة لتصل إلى 290.78 مليار دولار. يمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة لتوسع في المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية وزيادة في الاستثمارات الأجنبية والمحلية التي تتطلب استيراد مواد ومعدات جديدة. في عام 2018 تراجعت الواردات قليلاً إلى 281.54 مليار دولار. يعكس هذا التراجع استقراراً نسبياً في الطلب على الواردات أو تحسن في الإنتاج المحلي الذي قد يقلل الحاجة إلى الاستيراد. في عام 2019، ارتفعت الواردات مرة أخرى لتصل إلى 295.60 مليار دولار. يعكس هذا الارتفاع زيادة في النشاط الاقتصادي والطلب على السلع المستوردة، وربما تحسن في القوة الشرائية والاقتصاد

العام. في عام 2020، تراجعت الواردات بشكل كبير إلى 246.89 مليار دولار. يمكن تفسير هذا التراجع بتأثير جائحة كوفيد-19، حيث انخفض الطلب العالمي والمحلي على السلع المستوردة بسبب القيود على النقل والإغلاق الاقتصادي، إضافة إلى التباطؤ الاقتصادي العام. بلغت قيمة الواردات الإماراتية في عام 2021 حوالي 271 مليار دولار. في عام 2022، ارتفعت قيمة الواردات لتصل إلى 312 مليار دولار. هذا يعني أن هناك زيادة تقدر بحوالي 41 مليار دولار في الواردات خلال عام واحد .

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 17 الخاص بالميزان التجاري الإماراتي خلال الفترة (2015-2022)، من عام 2015 إلى 2017، كان الميزان التجاري للإمارات نسبياً مستقرًا، حيث تراوح بين 90 مليار دولار إلى حوالي 94 مليار دولار. هذا الثبات يعكس استقرار النشاط التجاري والتبادل التجاري خلال تلك الفترة. في السنتين الأخيرتين من الفترة المحددة، شهد الميزان التجاري للإمارات زيادة كبيرة حيث ارتفع من حوالي 93 مليار دولار في 2017 إلى أكثر من 111 مليار دولار في 2018 و 2019. يعكس هذا الزيادة الكبيرة تحسناً في القيمة الإجمالية للصادرات مقارنة بالواردات، مما يشير إلى نمو قوي في القطاع التجاري خلال تلك الفترة في عام 2020، شهد الميزان التجاري انخفاضاً طفيفاً حيث بلغ 88.35 مليار دولار. يمكن تفسير هذا الانخفاض بتأثير جائحة كوفيد-19 على النشاط التجاري وتقلص الطلب العالمي والانكماش الاقتصادي العالمي بلغ الميزان التجاري لدولة الإمارات في عام 2021 حوالي 30 مليار دولار. في عام 2022، ارتفع الميزان التجاري ليصل إلى 90 مليار دولار هذا يعني أن هناك زيادة تقدر بحوالي 60 مليار دولار في الميزان التجاري خلال عام واحد.

المطلب الرابع: تقييم الأداء الاقتصادي للجزائر

يعتمد اقتصاد الجزائر بشكل كبير على قطاع النفط والغاز الذي يشكل حوالي 95% من إجمالي صادرات البلاد و60% من ميزانية الدولة. في عام 2023، حقق الاقتصاد الجزائري نمواً بنسبة 2.9% مدفوعاً بارتفاع أسعار النفط والجهود الحكومية لتنويع الاقتصاد عبر تطوير قطاعات الزراعة والصناعة. ومع ذلك، يواجه الاقتصاد تحديات مثل البطالة العالية والتضخم. وفقاً لتقرير البنك الدولي في نوفمبر 2023، يتوقع أن يستمر الاقتصاد الجزائري في تحقيق نمو معتدل بفضل الإصلاحات الاقتصادية الجارية¹.

أولاً: تحليل المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للجزائر

نستعرض بالتحليل أبرز مؤشرات الاقتصاد (2015-2022)، وفقاً لآخر إحصائيات صادرة عن البنك الدولي، من خلال الجدول التالي:

¹ صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ، نوفمبر 2023.

جدول رقم (18): المؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2015-2022)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بالتريليون دولار)	معدل النمو	معدل التضخم	معدل البطالة
2015	0.16598	%3.7	%4.8	%11.2
2016	0.16003	%3.2	%6.4	%10.2
2017	0.17010	%1.3	%5.6	%12
2018	0.17491	%1.2	%4.3	%12.1
2019	0.17176	%1.0	%2.0	%12.30
2020	0.14574	%5.10-	%2.4	%14
2021	0.16347	%3.4	%7.2	%13.7
2022	0.19500	%3.2	%9.3	%12.5

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي 2022.

The World Bank: Algeria, Economic. <https://data.worldbank.org/country/algeria>

أ- تحليل مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 18 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)، خلال هذه الفترة، شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً طفيفاً من 0.16598 تريليون دولار في عام 2015 إلى 0.16003 تريليون دولار وفي عام 2016. يمكن أن يكون هذا الانخفاض نتيجة لتقلبات أسعار النفط، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع النفط والغاز. شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً خلال هذه الفترة، حيث ارتفع إلى 0.17010 تريليون دولار في عام 2017 وواصل الارتفاع إلى 0.17491 تريليون دولار وفي عام 2018، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 0.17176 تريليون دولار في عام 2019. هذا الارتفاع الطفيف يمكن أن يكون نتيجة لتحسن أسعار النفط وتعافي بعض القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2020 شهدت الجزائر انخفاضاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.14574 تريليون دولار، وهو انخفاض يمكن تفسيره بتأثيرات جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري على وجه الخصوص، بالإضافة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية خلال تلك الفترة. بدأ الاقتصاد في التعافي تدريجياً حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.16347 تريليون دولار في عام 2021 ووصل إلى 0.19500 تريليون دولار في عام 2022. هذا التعافي يمكن أن يكون نتيجة لتحسن أسعار النفط العالمية وجهود الحكومة في تنويع الاقتصاد وتنفيذ سياسات تحفيزية لدعم النمو الاقتصادي.

ب- تحليل تطور معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 18 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إيجابياً ولكنه بدأ في تراجع. بدأ بـ %3.7 في عام 2015 وانخفض إلى %3.2 في عام 2016. يشير هذا التراجع إلى تباطؤ في نمو الاقتصاد الجزائري، ربما بسبب تقلبات أسعار النفط التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط. شهدت هذه السنوات تراجعاً ملحوظاً في معدل النمو الاقتصادي، حيث انخفض إلى %1.3 في عام 2017 و%1.2 في عام 2018، ثم إلى %1.0 في عام 2019. يعكس هذا التباطؤ

استمرار التحديات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض أسعار النفط وضعف التنوع الاقتصادي في عام 2020، شهد الاقتصاد الجزائري انكماشاً حاداً بمعدل نمو -5.10% وهو ناتج عن تأثيرات جائحة COVID-19 التي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي عالمياً وانخفاض الطلب على النفط مما أثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري. بدأت الجزائر في التعافي من الانكماش الاقتصادي الذي شهدته عام 2020، حيث ارتفع معدل النمو إلى 3.4% في عام 2021 واستقر عند 3.2% في عام 2022. يعكس هذا التعافي تحسن أسعار النفط وانتعاش بعض القطاعات الاقتصادية بفضل التدابير الحكومية لتحفيز الاقتصاد.

ج- تحليل تطور معدل التضخم للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 18 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)، شهدت الجزائر ارتفاعاً في معدل التضخم من 4.8% في عام 2015 إلى 6.4% في عام 2016. هذا الارتفاع يمكن أن يكون نتيجة لعوامل متعددة مثل ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ضعف قيمة العملة المحلية، وزيادة تكاليف الإنتاج. في عام 2017، انخفض معدل التضخم قليلاً إلى 5.6%. يمكن أن يكون هذا التحسن النسبي نتيجة لسياسات نقدية أكثر تشدداً أو تحسن طفيف في الظروف الاقتصادية العالمية. شهد معدل التضخم انخفاضاً ملحوظاً إلى 4.3%. قد يعكس هذا التحسن تدابير حكومية للسيطرة على الأسعار وتحسين الإمدادات الغذائية. وانخفض معدل التضخم بشكل كبير إلى 2.0% في عام 2019 واستقر عند 2.4% في عام 2020. يعكس هذا الانخفاض تراجعاً في الطلب المحلي وتأثيرات السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار السعري. شهد معدل التضخم ارتفاعاً حاداً إلى 7.2%. يمكن أن يكون هذا الارتفاع نتيجة لتعافي الطلب بعد جائحة COVID-19، وزيادة تكاليف الشحن والإمدادات، وتأثيرات التضخم العالمي. استمر التضخم في الارتفاع ليصل إلى 9.3%. هذا يدل على زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية وتحديات في سلاسل الإمداد وتأثيرات السياسات الاقتصادية المحلية والعالمية.

د- تحليل نسب معدلات البطالة للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 18 الخاص بالمؤشرات الرئيسية للأداء الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2015-2022)، شهدت هذه الفترة انخفاضاً في معدل البطالة من 11.2% في عام 2015 إلى 10.2% في عام 2016. هذا يدل على التحسن وزيادة في النشاط الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة، ربما بفضل السياسات الحكومية لتعزيز النمو الاقتصادي. شهدت هذه الفترة ارتفاعاً تدريجياً في معدلات البطالة. وارتفع المعدل إلى 12.0% في عام 2017 وظل مستقرًا حول 12.1% في عام 2018 و12.3% في عام 2019. قد يكون هذا الارتفاع نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي وانخفاض الاستثمارات، بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها القطاع الخاص في خلق فرص عمل جديدة. وفي عام 2020 شهدت هذه الفترة زيادة حادة في معدلات البطالة إلى 14.0%，وهو ما يمكن أن يُعزى بشكل كبير إلى تأثيرات جائحة COVID-19. أدى الوباء إلى تعطيل العديد من الأنشطة الاقتصادية، مما نتج عنه فقدان العديد من الوظائف وزيادة معدلات البطالة. بدأت معدلات البطالة في الانخفاض تدريجياً إلى 13.7% في عام 2021 ثم إلى 12.5% في عام 2022. يمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى تعافي الاقتصاد الجزائري تدريجياً من آثار الجائحة، واستئناف الأنشطة الاقتصادية، وخلق فرص عمل جديدة بفضل السياسات الحكومية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي.

ثانياً: تحليل معدلات التجارة الخارجية في الجزائر:

استناداً إلى أحدث الإحصاءات التي نشرها البنك الدولي، يتم تحليل أهم مؤشرات التجارة الخارجية (2015-2022) في الجدول أدناه:

جدول رقم (19): الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015 - 2022)

السنة	الصادرات (مليار دولار)	الواردات (مليار دولار)	الميزان التجاري (مليار دولار)
2015	38.46	60.62	-22.16
2016	33.40	56.10	-22.7
2017	38.50	56.60	-18.1
2018	45.23	56.33	-11.1
2019	39.01	49.97	-10.96
2020	25.46	40.61	-15.15
2021	43.70	43.26	0.44
2022	68.90	46.23	22.67

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً لبيانات البنك الدولي 2022.

The World Bank: Algeria, Economic. [Imports of goods and services \(current US\\$\) - Algeria | Data \(worldbank.org\)](https://data.worldbank.org/SD/SH.UY.CV)

أ- مؤشرات الصادرات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 19 الخاص بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2022)، شهدت هذه الفترة انخفاضاً في قيمة الصادرات من 38.46 مليار دولار في عام 2015 إلى 33.40 مليار دولار في عام 2016. هذا الانخفاض يمكن أن يُعزى إلى تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على تصدير النفط والغاز. خلال هذه الفترة شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في قيمة الصادرات. ارتفعت الصادرات إلى 38.50 مليار دولار في عام 2017 ووصلت إلى 45.23 مليار دولار في عام 2018. يمكن أن يُعزى هذا الارتفاع إلى تعافي أسعار النفط وزيادة الإنتاج. وفي عام 2019، انخفضت قيمة الصادرات قليلاً إلى 39.01 مليار دولار. يعكس هذا التراجع تقلبات أسعار النفط وتأثيرها على الإيرادات من الصادرات. وفي عام 2020 انخفضت قيمة الصادرات انخفاضاً حاداً إلى 25.46 مليار دولار. يعكس هذا الانخفاض تأثير جائحة COVID-19 على الطلب العالمي على النفط، بالإضافة إلى القيود على الإنتاج والنقل التي أثرت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. وفي عام 2021، تعافت الصادرات بشكل كبير إلى 43.70 مليار دولار، بفضل تعافي أسعار النفط وانتعاش الطلب العالمي على الطاقة. وفي عام 2022 شهدت هذه الفترة زيادة ضخمة في قيمة الصادرات إلى 68.90 مليار دولار. يعكس هذا الارتفاع تحسناً كبيراً في أسعار النفط وزيادة الإنتاج، بالإضافة إلى جهود الحكومة لتعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد.

ب- مؤشرات الواردات للفترة من 2015 حتى 2022:

بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 19 الخاص بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2022)، في الفترة بين 2015 و2016 شهدت هذه الفترة انخفاضاً في الواردات من 60.62 مليار دولار في عام 2015 إلى 56.10 مليار دولار في عام 2016. يمكن أن يعكس هذا الانخفاض جهود الحكومة للحد من العجز التجاري وتقليل الاعتماد على

الواردات من خلال تشجيع الإنتاج المحلي. شهدت الفترة ما بين 2017 و 2018 استقراراً في الواردات حول 56 مليار دولار خلال هذين العامين. يشير هذا الاستقرار إلى توازن بين الطلب المحلي والإجراءات الحكومية للتحكم في الواردات وفي عام 2019 انخفضت الواردات إلى 49.97 مليار دولار. قد يعزى هذا الانخفاض استمرار السياسات الحكومية للحد من الواردات، بالإضافة إلى تأثيرات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والدخل القومي. وفي عام 2020 شهد هذا العام انخفاضاً حاداً في الواردات إلى 40.61 مليار دولار. يعكس هذا الانخفاض تأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي، حيث انخفض الطلب على السلع والخدمات بشكل عام بالإضافة إلى القيود على حركة التجارة الدولية. وفي عام 2021، ارتفعت الواردات قليلاً إلى 43.26 مليار دولار. يمكن أن يعزى هذا الارتفاع إلى تعافي الاقتصاد الجزائري جزئياً من تأثيرات الجائحة وزيادة الطلب المحلي على بعض السلع المستوردة. وفي عام 2022 استمرت الواردات في الارتفاع لتصل إلى 46.23 مليار دولار. يعكس هذا التحسن تعافي الاقتصاد بشكل أكبر وزيادة النشاط التجاري.

ج- مؤشر الميزان التجاري للفترة من 2015 حتى 2022:

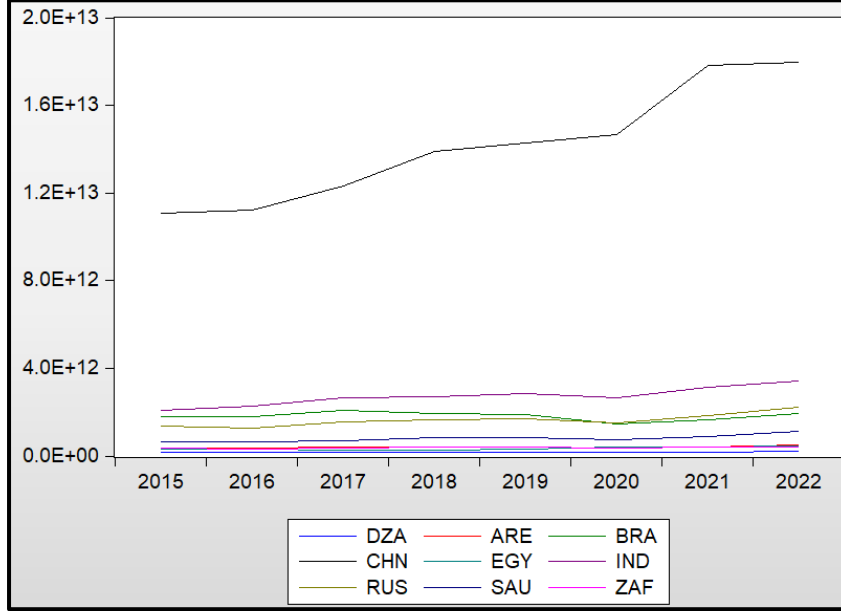
بناءً على تحليل بيانات الجدول رقم 19 الخاص بالميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2015-2022)، في الفترة ما بين 2015 و 2016 شهدت الجزائر عجزاً تجارياً كبيراً في هذين العامين، حيث بلغ -22.16 مليار دولار في عام 2015 و -22.7 مليار دولار في عام 2016. يعكس هذا العجز الكبير اعتماد الجزائر الكبير على الواردات خاصة في ظل تراجع أسعار النفط العالمية التي أثرت سلباً على إيرادات التصدير. وفي الفترة بين 2017 و 2018 بدأ العجز التجاري في التقلص، حيث انخفض إلى -18.1 مليار دولار في عام 2017 و -11.1 مليار دولار في عام 2018. يعكس هذا التحسن الجزئي جهود الحكومة لتقليل الواردات وتحسين الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى تحسن طفيف في أسعار النفط. وفي عام 2019 استمر العجز التجاري في التقلص ليصل إلى -10.96 مليار دولار. يعكس هذا استمرار السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل العجز من خلال تعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. وفي عام 2020 شهد العجز التجاري ارتفاعاً مجدداً إلى -15.15 مليار دولار بسبب تأثيرات جائحة COVID-19 على الاقتصاد العالمي والمحلي، حيث انخفضت أسعار النفط وتراجع الطلب العالمي على الطاقة. شهد عام 2021 تحولاً كبيراً حيث تحول العجز إلى فائض بسيط قدره 0.44 مليار دولار. يعكس هذا التعافي الاقتصادي التدريجي وارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى تحسن أداء الصادرات. وفي عام 2022 شهد الميزان التجاري فائضاً كبيراً بلغ 22.67 مليار دولار. يعكس هذا الفائض الكبير تحسن أسعار النفط بشكل كبير وزيادة الطلب العالمي على الطاقة، بالإضافة إلى جهود الحكومة لتعزيز الصادرات وتنويع الاقتصاد.

المطلب الخامس: تحليل المؤشرات الاقتصادية لدول البريكس مقارنة بالجزائر

أولاً: تحليل الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات الناتج المحلي لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (03): منحى الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

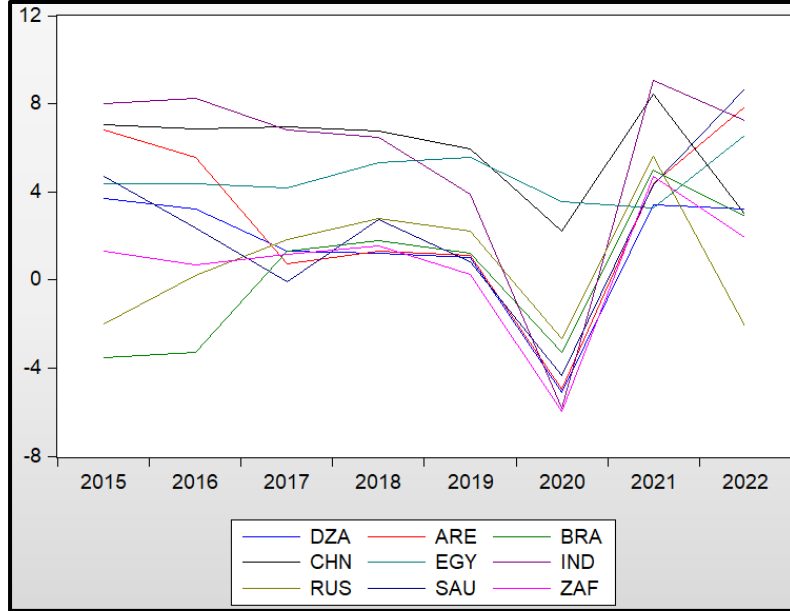
يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews الناتج المحلي الإجمالي من عام 2015 إلى 2022 لعدة دول منها الجزائر (DZA)، وروسيا (RUS)، والصين (CHN)، والإمارات (ARE)، والسعودية (SAU)، ومصر (EGY)، والبرازيل (BRA)، والهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF). بمقارنة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مع الجزائر، نلاحظ التالي:

- الصين لديها أعلى ناتج محلي إجمالي بين هذه الدول، حيث يتزايد بشكل ملحوظ على مر السنين ويتفوق بفارق كبير عن باقي الدول بما فيها الجزائر.
- روسيا تحتل مرتبة مرتفعة مقارنة بالجزائر، مع زيادات ملحوظة في معدلات الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية.
- الهند تظهر نمواً مطرداً في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وتفوق الجزائر بشكل واضح.
- البرازيل لديها معدلات إنتاج محلي إجمالي مرتفعة نسبياً، وتفوق الجزائر أيضاً.
- السعودية تظهر معدلات إنتاج محلي إجمالي مرتفعة وتفوق الجزائر، مع تزايد ملحوظ في السنوات الأخيرة.
- الإمارات تتمتع بمعدلات إنتاج محلي إجمالي تفوق الجزائر، على الرغم من أنها أقل من الدول الكبيرة مثل الصين والهند.
- مصر تظهر معدلات إنتاج محلي إجمالي مشابهة إلى حد ما للجزائر، مع بعض التفاوتات الصغيرة على مر السنين.
- جنوب أفريقيا تظهر معدلات إنتاج محلي إجمالي تفوق الجزائر، ولكن بفارق ليس كبيراً مثل الفارق مع الدول الكبرى. وعليه يمكن القول أن الجزائر لديها معدلات إنتاج محلي إجمالي أقل من الصين، روسيا، الهند، البرازيل، السعودية، والإمارات وهي أقرب إلى مصر وجنوب أفريقيا من حيث معدلات الناتج.

ثانياً: تحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات نسب معدلات الناتج المحلي لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (04): منحنى نمو الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام 2015 إلى 2022 لعدة دول، منها الجزائر (DZA)، وروسيا (RUS)، والصين (CHN)، والإمارات (ARE)، والسعودية (SAU)، ومصر (EGY)، والبرازيل (BRA)، والهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF).

بمقارنة نمو الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مع الجزائر، نلاحظ التالي:

- أظهرت الصين معدلات نمو عالية ومستقرة نسبياً حتى عام 2020، حيث شهدت انخفاضاً ملحوظاً نتيجة الجائحة، ولكنها تعافت بسرعة في عام 2021.
- أظهرت روسيا معدلات نمو متفاوتة، مع انخفاض حاد في عام 2020 نتيجة الجائحة، ولكنها تعافت بشكل ملحوظ في عام 2021.
- شهدت الهند معدلات نمو عالية قبل عام 2020، ولكنها تأثرت بشكل كبير في عام 2020 قبل أن تتعافى بشكل جيد في عام 2021.
- أظهرت البرازيل معدلات نمو متذبذبة، مع انخفاض واضح في عام 2020 وتعافى معتدل في عام 2021.
- أظهرت السعودية معدلات نمو إيجابية حتى عام 2019، ولكنها شهدت انخفاضاً كبيراً في عام 2020، تلاه تعافٍ في عام 2021.
- أظهرت الإمارات معدلات نمو متفاوتة، مع انخفاض في عام 2020 وتعافٍ ملحوظ في عام 2021.
- أظهرت مصر معدلات نمو مستقرة نسبياً، مع تراجع بسيط في عام 2020 مقارنة بالدول الأخرى، وتعافٍ معتدل في عام 2021.
- أظهرت جنوب أفريقيا معدلات نمو متفاوتة، مع انخفاض كبير في عام 2020 وتعافٍ متواضع في عام 2021.

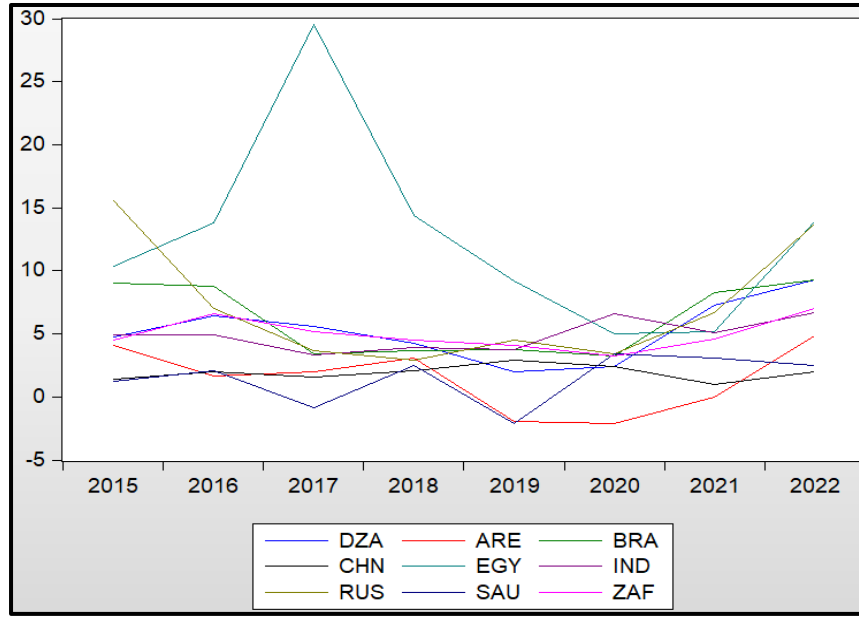
- أظهرت الجزائر معدلات نمو منخفضة نسبياً على مدار السنوات، مع انخفاض واضح في عام 2020 بسبب الجائحة وتعافٍ محدود في عام 2021.

وعليه يمكن القول إن الجزائر لديها معدلات نمو أقل استقراراً وأقل تعافياً بعد الجائحة مقارنة بالدول الأخرى مثل الصين والهند والسعودية، الصين والهند تظهران تعافياً قوياً بعد الانخفاض الكبير في عام 2020 في حين أن الجزائر وبعض الدول الأخرى مثل البرازيل وجنوب أفريقيا أظهرت تعافياً أقل وضوحاً.

ثالثاً: تحليل معدلات التضخم لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات نسب معدلات التضخم لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (02): منحنى معدلات التضخم



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews10

يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews معدلات التضخم لعدة دول من عام 2015 إلى 2022، وهذه الدول تشمل الجزائر (DZA)، روسيا (RUS)، الصين (CHN)، الإمارات العربية المتحدة (ARE)، السعودية (SAU)، مصر (EGY)، البرازيل (BRA)، الهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF).

بالمقارنة بين معدلات التضخم في الجزائر وباقي الدول المدرجة:

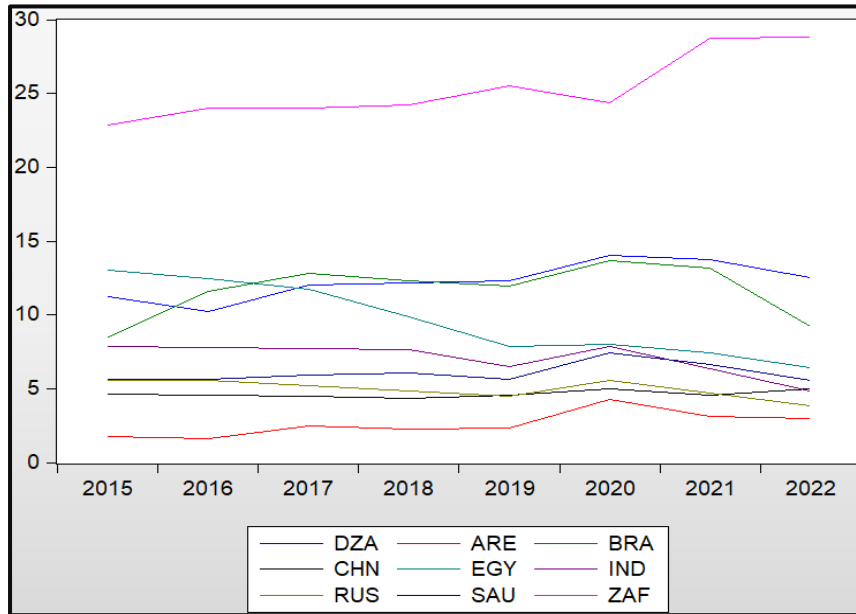
- معدلات التضخم في الجزائر تتراوح بين حوالي 3% إلى 7%، هناك زيادة ملحوظة في معدل التضخم في السنوات الأخيرة، خصوصاً بعد عام 2020.
- معدلات التضخم في روسيا تتراوح بين حوالي 2% إلى 7%، شهدت روسيا تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، مع زيادة ملحوظة بعد عام 2020.
- معدلات التضخم في الصين منخفضة، تتراوح بين حوالي 1% إلى 3%، هناك استقرار نسبي في معدلات التضخم في الصين خلال الفترة.
- معدلات التضخم في الإمارات العربية المتحدة منخفضة جداً، تتراوح بين حوالي 1% إلى 3%، هناك تقلبات طفيفة مع استقرار نسبي بشكل عام.

- معدلات التضخم في السعودية تتراوح بين حوالي 2% إلى 6%، شهدت السعودية زيادة ملحوظة في معدلات التضخم في السنوات الأخيرة.
 - معدلات التضخم في مصر عالية جداً، حيث تتراوح بين حوالي 7% إلى 30%، هناك تقلبات كبيرة في معدلات التضخم، مع ذروة ملحوظة في عام 2017.
 - معدلات التضخم في البرازيل تتراوح بين حوالي 3% إلى 10%، شهدت البرازيل تقلبات ملحوظة في معدلات التضخم، مع زيادة بعد عام 2020.
 - معدلات التضخم في الهند تتراوح بين حوالي 2% إلى 7%، هناك تقلبات طفيفة وزيادة في معدلات التضخم من 2020 فصاعداً.
 - معدلات التضخم في جنوب أفريقيا تتراوح بين حوالي 4% إلى 7%، هناك استقرار نسبي في معدلات التضخم مع بعض الزيادات الطفيفة في السنوات الأخيرة.
- وعليه يمكن القول إن معدلات التضخم في الجزائر أقل بكثير من معدلات التضخم العالية جداً في مصر و لكنها أعلى من معدلات التضخم المستقرة والمنخفضة في الصين والإمارات و معدلات التضخم في الجزائر مشابهة تقريباً لمعدلات التضخم في روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، مع اختلافات طفيفة.

رابعاً: تحليل معدلات البطالة لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات نسب معدلات البطالة لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (01): منحني معدلات البطالة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews معدلات البطالة لعدة دول من عام 2015 إلى 2022، وهذه الدول تشمل الجزائر (DZA)، روسيا (RUS)، الصين (CHN)، الإمارات العربية المتحدة (ARE)، السعودية (SAU)، مصر (EGY)، البرازيل (BRA)، الهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF).

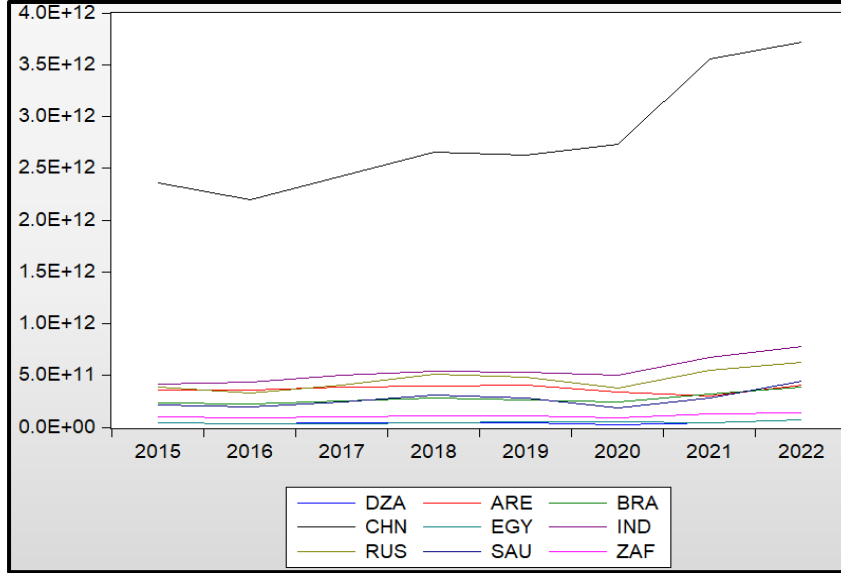
بالمقارنة بين معدلات البطالة في الجزائر وباقي الدول المدرجة:

- معدل البطالة في الجزائر يتراوح بين حوالي 10% إلى 15% خلال الفترة، لوحظ زيادة طفيفة في معدل البطالة في السنوات الأخيرة
 - معدل البطالة في روسيا منخفض مقارنة بالجزائر، ويتراوح بين حوالي 5% إلى 6%، هناك استقرار نسبي في معدل البطالة مع بعض التقلبات البسيطة.
 - معدل البطالة في الصين منخفض جداً، يتراوح بين حوالي 4% إلى 5%، معدلات البطالة في الصين مستقرة بشكل كبير خلال الفترة.
 - معدل البطالة في الامارات العربية المتحدة منخفض أيضاً، يتراوح بين حوالي 2% إلى 3%، هناك استقرار كبير في معدلات البطالة.
 - معدل البطالة في السعودية يتراوح بين حوالي 5% إلى 7%، هناك بعض التذبذبات البسيطة في معدل البطالة.
 - معدل البطالة في مصر أعلى قليلاً من الجزائر، حيث يتراوح بين حوالي 10% إلى 13%، لوحظ تحسن بسيط في السنوات الأخيرة.
 - معدل البطالة في البرازيل يتراوح بين حوالي 11% إلى 14%، هناك تقلبات كبيرة في معدل البطالة مع زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة.
 - معدل البطالة في الهند يتراوح بين حوالي 5% إلى 8%، هناك زيادة طفيفة في معدل البطالة في السنوات الأخيرة.
 - معدل البطالة في جنوب أفريقيا هو الأعلى بين هذه الدول، حيث يتراوح بين حوالي 25% إلى 30%، معدلات البطالة في جنوب أفريقيا مرتفعة جداً ومستقرة عند هذا المستوى العالي.
- وعليه يمكن القول إن الجزائر لديها معدل بطالة أعلى من روسيا والصين والإمارات والسعودية والهند، ولكنه أقل من معدل البطالة في جنوب أفريقيا والبرازيل. معدلات البطالة متقاربة إلى حد ما مع مصر.

خامساً: تحليل مؤشر الصادرات لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات نسب معدلات الصادرات لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (05): منحني مؤشرات الصادرات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews مؤشرات الصادرات من عام 2015 إلى 2022 لعدة دول، منها الجزائر (DZA)، وروسيا (RUS)، والصين (CHN)، والإمارات (ARE)، والسعودية (SAU)، ومصر (EGY)، والبرازيل (BRA)، والهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF).

بمقارنة معدلات الصادرات لهذه الدول مع الجزائر، نلاحظ التالي:

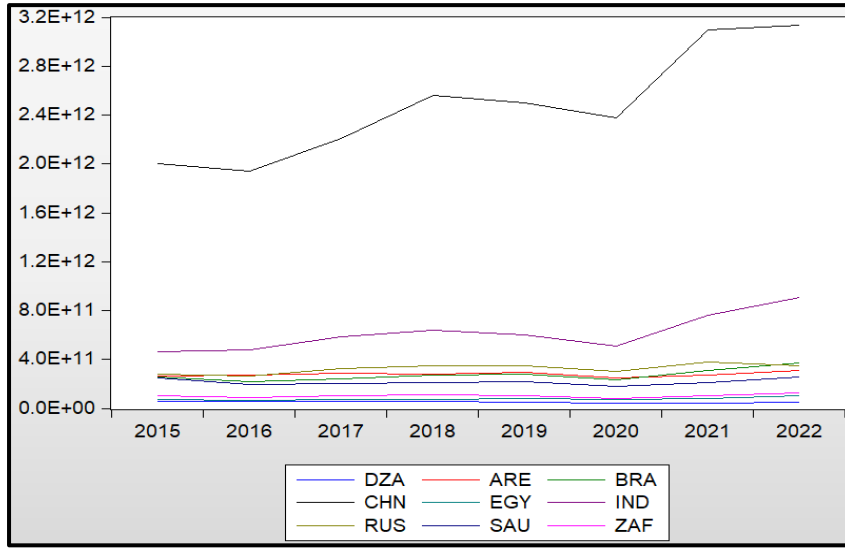
- تتمتع الصين بأعلى مؤشرات الصادرات بين هذه الدول، حيث يتزايد بشكل ملحوظ على مر السنين، وتكون صادراتها بفارق كبير عن باقي الدول بما فيها الجزائر.
- تحتل روسيا مرتبة مرتفعة في مؤشر الصادرات مقارنة بالجزائر، مع زيادات ملحوظة على مر السنين.
- تظهر الهند نمواً في مؤشر الصادرات، وتكون الجزائر بشكل واضح.
- لدى البرازيل مؤشر صادرات مرتفعة نسبياً، وتكون الجزائر أيضاً.
- تظهر السعودية مؤشر صادرات مرتفعة، وتكون الجزائر بشكل ملحوظ.
- تتمتع الإمارات بمؤشر صادرات تفوق الجزائر، على الرغم من أنها أقل من الدول الكبيرة مثل الصين وروسيا.
- تظهر مصر مؤشر صادرات أقل من الجزائر في معظم السنوات، مع بعض التحسن الطفيف في السنوات الأخيرة.
- جنوب أفريقيا تظهر مؤشر صادرات مشابهة إلى حد ما للجزائر، مع بعض التفاوتات الصغيرة على مر السنين.
- لدى الجزائر مؤشر صادرات أقل من الصين، روسيا، الهند، السعودية، والبرازيل. وهي مشابهة إلى حد ما لمصر وجنوب أفريقيا في بعض السنوات.

وعليه يمكن القول إن الجزائر تتمتع بمؤشر صادرات أقل بكثير من الدول الكبرى مثل الصين وروسيا ، الدول مثل الإمارات، السعودية، البرازيل والهند تظهر أيضاً تفوقاً ملحوظاً على الجزائر في مؤشر الصادرات، وأن مصر وجنوب أفريقيا تقترب مؤشر صادراتهما من مؤشر الجزائر في بعض السنوات لكن بشكل عام الجزائر تظل ضمن الدول ذات مؤشر الصادرات الأقل في هذه المجموعة.

سادساً: تحليل مؤشر الواردات لدول البريكس مقارنة بالجزائر:

هذا الشكل يوضح تغيرات نسب مؤشر الواردات لدول البريكس مقارنة بالجزائر

الشكل البياني رقم (06): منحني مؤشر الواردات



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يُظهر الرسم البياني المنشئ باستخدام برنامج Eviews مؤشر الواردات لعدة دول من عام 2015 إلى 2022، وهذه الدول تشمل الجزائر (DZA)، روسيا (RUS)، الصين (CHN)، الإمارات العربية المتحدة (ARE)، السعودية (SAU)، مصر (EGY)، البرازيل (BRA)، الهند (IND)، وجنوب أفريقيا (ZAF).

بالمقارنة بين مؤشر الواردات في الجزائر وباقي الدول المدرجة:

- تظهر الصين كالدولة ذات أعلى معدل واردات بين الدول المشمولة، بزيادة كبيرة وملحوظة خلال هذه الفترة، حيث يتجاوز المعدل 2.8 تريليون دولار في 2022، الجزائر بالمقارنة أقل بكثير حيث لم يتجاوز معدل وارداتها 60 مليار دولار.
- تسجل الإمارات مؤشر واردات متزايدة ولكن بمعدل أقل من الصين، حيث تصل إلى حوالي 500 مليار دولار في 2022، الجزائر تسجل مؤشر أقل بكثير مقارنة بالإمارات.
- مؤشر الواردات الروسية تتراوح بين 200 مليار إلى 300 مليار دولار، مع بعض التقلبات خلال السنوات، الجزائر تبقى أقل بشكل ملحوظ من روسيا.
- تسجل البرازيل مؤشر واردات تقترب من 250 مليار دولار في 2022، بزيادة ملحوظة على مدار السنوات، الجزائر أقل من البرازيل بفارق كبير.

- الهند تظهر زيادات مستمرة في مؤشر الواردات لتصل إلى حوالي 600 مليار دولار في 2022، الجزائر تسجل مؤشر أقل بكثير مقارنة بالهند.
- مؤشر واردات جنوب أفريقيا تتراوح بين 100 مليار إلى 150 مليار دولار، الجزائر تسجل مؤشر أقل من جنوب أفريقيا.
- تسجل السعودية مؤشر واردات تتراوح بين 150 مليار إلى 200 مليار دولار، مع زيادة طفيفة على مدار السنوات، الجزائر أقل من السعودية أيضاً.
- مؤشر الواردات المصرية تتراوح بين 80 مليار إلى 100 مليار دولار، الجزائر تسجل مؤشر واردات أقل مقارنة بمصر. وعليه يمكن القول إن مؤشر واردات الجزائر منخفضة نسبياً طوال الفترة من 2015 إلى 2022 وأن الصين، الهند، والإمارات تسجل أعلى مؤشر واردات بينما الجزائر تظل في مستويات متدنية بالمقارنة مع بقية الدول.

المبحث الثالث: الدراسة التنبؤية لأهم مؤشرات دولة الجزائر:

المطلب الأول: منهجية بوكس جينكينز:

تعد منهجية "بوكس جينكينز" من أهم الطرق المشهورة في التنبؤ بالسلاسل الزمنية في مجال الاقتصاد والأعمال، يتلخص نموذج "بوكس جينكينز" في أربعة مراحل يتم من خلالها اختيار النموذج الأنسب للتنبؤ. هذه المراحل تتمثل في:

أولاً: مرحلة التعرف (التمييز):

إن أصعب مرحلة في بناء نماذج السلاسل الزمنية الخطية هي مرحلة التمييز، حيث يمكن الحصول على عدة بدائل للنماذج الممكنة، كما يمكن رفض النموذج الأولي المختار في مرحلة الفحص والاختبار¹.

في هذه المرحلة نقوم برسم بيانات السلسلة، وبعد رسم البيانات الخطوة الأولى في تحليل أية سلسلة زمنية، ومن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها، أي احتواء السلسلة على موسمية أو اتجاه عام أو قيم شاذة وعدم الاستقرارية الذي يقود إلى التحويلات الممكنة على البيانات، لذلك فإن رسم السلسلة يبين حاجتها إلى التحويل المناسب لتستقر في متوسطها أو تبايناتها قبل أي تحليل².

وإذا أظهرت السلسلة Y_t اتجاهًا عامًا قويًا فإن حساب الفروقات من الدرجة الأولى أو الثانية سوف يؤدي إلى استقرار السلسلة غالبًا W_t ، ولتحديد درجة الانحدار الذاتي P ، ودرجة المتوسط المتحرك Q نستخدم دالتي الارتباط الذاتي والجزئي. ولاختيار النموذج الملائم نستخدم معيار Akaike (تحديد الدرجة المقربة للانحدار الذاتي).

ثانياً: مرحلة تقدير معالم النموذج:

بعد الانتهاء من مرحلة التعرف على نموذج السلسلة الزمنية وذلك بتحديد الرتب P ، D و Q يتم الانتقال إلى المرحلة الموالية والمتمثلة في تقدير معالم النموذج.

• تقدير معالم نموذج الانحدار الذاتي AR:

في هذا النوع من النماذج، وبعد تحديد الدرجة P ، يصبح من الميسور تقدير معالمه $(\phi_1, \phi_2, \dots, \phi_P)$ ، وذلك باستعمال إحدى الطرق التالية: طريقة معادلات يول-ولكر³ Yule-Walker، الطريقة الانحدارية وغيرها.

• تقدير معالم نماذج المتوسطات المتحركة والمختلطة:

تعتبر هذه النماذج $ARMA(P, Q)$ و $MA(Q)$ أعقد بكثير من حيث التقدير من النماذج الانحدارية، كونها غير خطية في المعالم من جهة وعدم مشاهدة متغير الأخطاء من ناحية ثانية. وهدف التقدير هنا هو تحديد معالم القسم الانحداري وقسم المتوسطات المتحركة $ARMA(P, Q)$ معاً، أو معالم قسم المتوسطات المتحركة لوحدها في نموذج $MA(Q)$ ⁴.

¹ تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص 183.

² راجع بلعباس، 2009، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، 14 و 15 أبريل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات، ص 10.

³ Gourieroux C, Monfort A, Séries temporelles et modèles dynamiques, 2ème édition, Economica, Paris, France, 1995, p 148.

⁴ مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 155.

ومن بين أهم طرق التقدير نجد طريقة المربعات الصغرى العادية¹، طريقة المعقولة العظمى Likelihood Maximum Method، طريقة غوس - نيوتن² Method Newton - Gauss، وغيرها.

ثالثاً: مرحلة الفحص أو الاختبار:

بعد الانتهاء من مرحلتين تحديد وتقدير النموذج، يتم التطرق إلى المرحلة الثالثة من عملية النمذجة، وهي اختبار قوة النموذج الإحصائية ثم التنبؤية في مرحلة لاحقة، وهذه المرحلة تتطلب الخطوات التالية:³

• اختبار دالة الارتباط الذاتي للسلسلة:

نقارن دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الأصلية مع تلك الخاصة بالسلسلة المقدرة، فإذا لوحظ اختلاف جوهري بينهما، فإنه دليل قاطع على فشل عملية التحديد، وهذا يستدعي إعادة بناء النموذج وتقديره من جديد. أما إذا تشابهت الدالتان، فإننا ننتقل إلى دراسة وتحليل بواقي التقدير مع دالة الارتباط الذاتي للبواقي.

• اختبار سلسلة البواقي:

نشير هنا إلى أنه يمكن استعمال إحصائية تسمى بـ "Ljung-Box statistic"، تتبع توزيع بدرجة حرية k ونسبة معنوية a . ويمكن استخدامها في حالة العينات الصغيرة والكبيرة الحجم، وهي تعطي نتائج أفضل، و تعطى بالعلاقة التالية:⁴

$$* = T(T+2)$$

• اختبار معنوية المعالم والمعنوية الكلية للنموذج:

بعد تقدير معالم النموذج ينبغي التأكد من أنها معالم معرفة ولا يمكنها أن تتعدم، وذلك باستخدام اختبار "ستيوذنت". أما فيما يخص اختبار المعنوية الكلية للنموذج ARMA (P,Q) (غير متضمن لثابتة)، نستخدم إحصائية "Fisher".

رابعاً: مرحلة التنبؤ:

إن المراحل السابقة سمحت لنا بتشخيص السلسلة الإحصائية للظاهرة المدروسة في شكل نموذج ARIMA (P,D,Q) حيث يمثلها هذا النموذج أفضل تمثيل، لقد وصلنا إلى آخر مرحلة والتي تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة ألا وهي مرحلة حساب التنبؤات، ويمكن تلخيص عملية التنبؤ في المراحل التالية:⁵

1. كتابة النموذج المقدر

2. تعويض t بـ $T+h$ حيث $h = 1, 2, \dots, H$

3. تعويض كل القيم المستقبلية للمتغير الخاص بالظاهرة المدروسة بتنبؤاتها، بينما يتم تعويض الأخطاء المستقبلية بالأصفار والماضية (داخل العينة) بالبواقي.

¹ OLS هي اختصار لـ Ordinary Least Squares، وتعني طريقة المربعات الصغرى العادية. وتستخدم من أجل تقدير معالم النموذج.

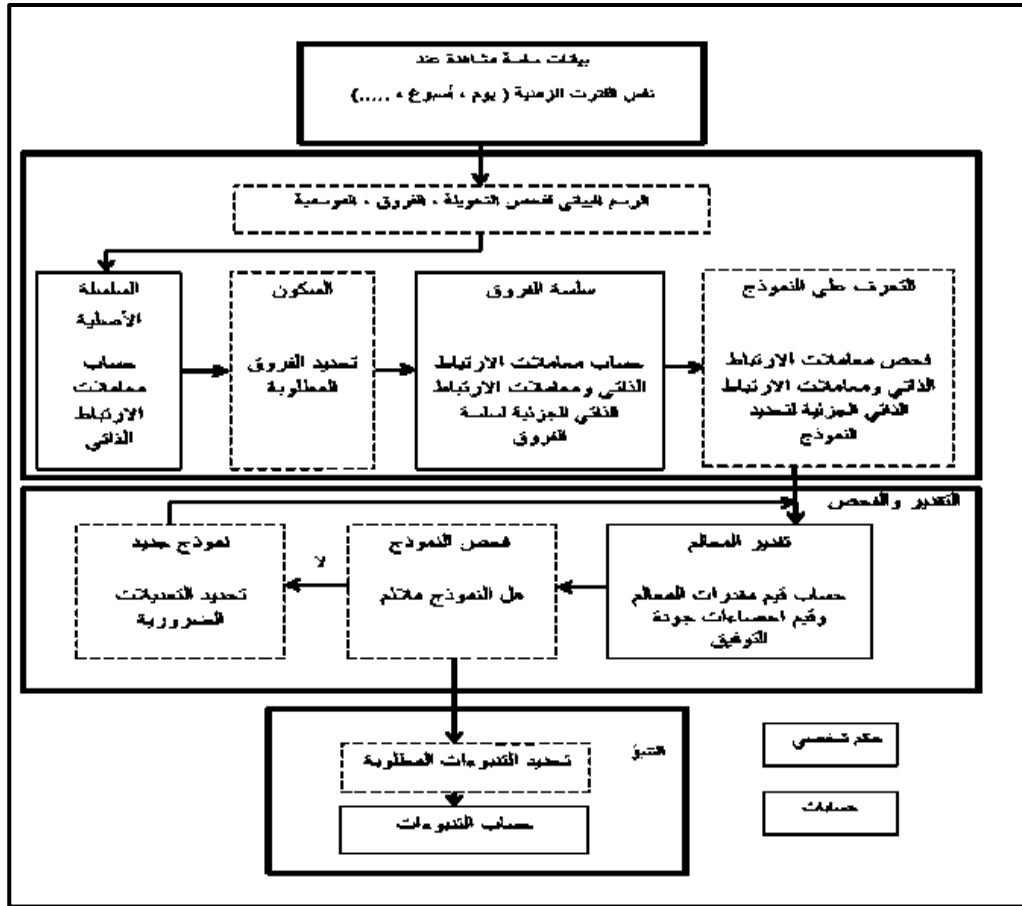
² ساعد مرابط، التوقع بالمبيعات على المدى القصير باستعمال طريقة بوكس-جنكز (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اللوالب والسكاكين والصنابير) (R.C.B.) وحدة عين الكبيرة (E.C. U) سطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001-2002، ص88.

³ شيوخ محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 251-252.

⁴ Badi H. Baltagi, Econometrics, Fourth Edition, Springer, U.S.A, 2008, p358.

⁵ Ibid, p258.

الشكل رقم (07): خطوات طريقة بوكس جينكنز للتنبؤ



المصدر: والتر فاندال، السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس جينكنز، ترجمة: عبد المرحي عزام، 1991.

المطلب الثاني: الدراسة التنبؤية وفق طريقة بوكس جينكنز لمؤشرات الاقتصاد الجزائري:

أولاً: النتائج المحلي الإجمالي:

1. دراسة الاستقرار باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم (20): جدول الاستقرار للتنبؤ المحلي الإجمالي

	بوجود حد ثابت واتجاه عام	بوجود حد ثابت	بدون حد ثابت او اتجاه عام
عند المستوى	$ADF=-1.538395$ $Prob=0.7903$	$ADF=-1.051174$ $Prob=0.7179$	$ADF=0.919033$ $Prob=0.8996$
عند الفرق الاول	$ADF=-4.360892$ $Prob=0.0099$	$ADF=-4.460335$ $Prob=0.0017$	$ADF=-4.190752$ $Prob=0.0002$

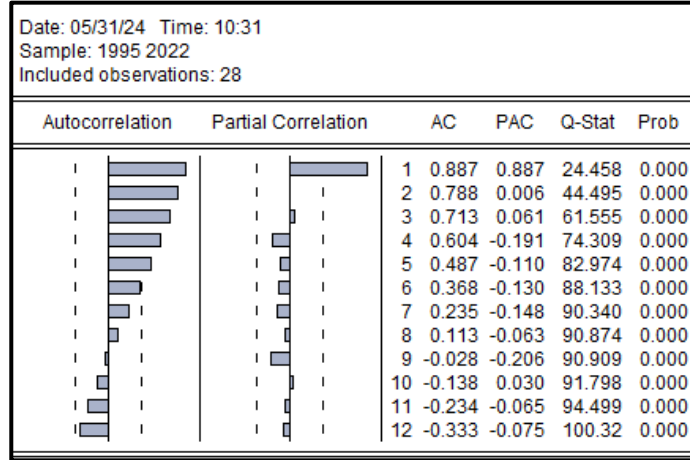
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 20 وحسب قيمة $ADF=-4.190752$ و $prob=0.0002$ نستنتج ان السلسلة من

نوع DS بدون حد ثابت واتجاه عام واستقرت عند الفرق الاول (1) I ومنه السلسلة ذات درجة أولى $d=1$.

2. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي

الشكل رقم (08): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال مخرجات الشكل رقم 08 نجد ان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نستنتج ان $q=1$ و $p=6$ ومنه هي من نوع $ARIMA(6,1,1)$.

3. التقدير مقارنة النتائج واختيار الأفضل:

الجدول الرقم (21): جدول نتائج اختبار $ARMA(p,q)$

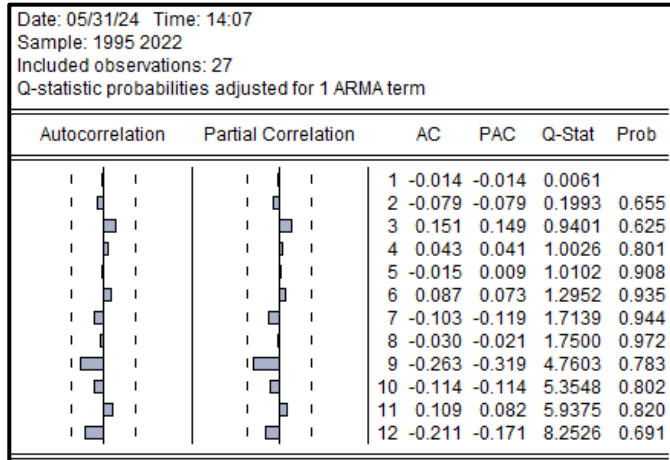
(p,q)	AIC	SC
(0,1)	-1.130919	-0.986937
(1,0)	-1.125949	-0.981967
(1,1)	-1.068476	-0.876501
(2,0)	-1.107804	-0.963823
(2,1)	-1.062947	-0.870971
(3,0)	-1.130631	-0.986649
(3,1)	-1.080922	-0.888946
(4,0)	-1.109906	-0.965924
(4,1)	-1.058696	-0.866720
(5,0)	-1.104644	-0.960662
(5,1)	-1.057012	-0.865036
(6,0)	-1.109010	-0.965028
(6,1)	-1.064222	-0.872246

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 21 ستتم المقارنة بين النماذج وذلك لمعنويتها ولكن سيتم التركيز على اختيار صغر قيم SC و AIC وبالتالي يتم اختيار النموذج $(0,1)$ والذي سيجرى عليه التنبؤ وذلك لمدى دقته وانه سيعطي نتائج واقعية.

4. الفحص:

الشكل رقم (09): تشخيص البواقي



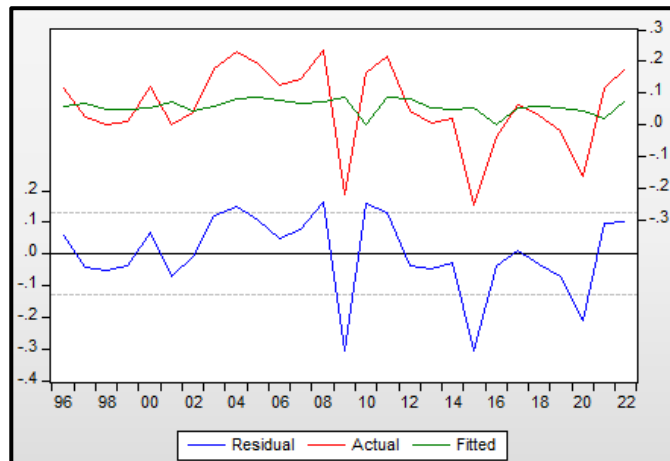
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الشكل رقم 09 لقد تم اختبار الإزعاج الأبيض للبواقي (test noise white) وذلك بعد المطابقة لنموذج $ARIMA(0,1)$ وإن منحني الارتباط الذاتي ونموذج الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي يشير لوجود إزعاج أبيض للبواقي ، حيث يلاحظ إن الفروقات بسيطة جداً مما يشير إلى أن هذا النموذج يمثل البيانات تمثيلاً صحيحاً.

5. تشخيص البواقي:

من خلال الشكل رقم 09 يلاحظ إن كل معامل الارتباط والارتباط الجزئي هي في داخل حدود الثقة Confidence Interval وإن الدلالة المعنوية هلما بلغت (0.655) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة ومدى ملائمة البواقي في النموذج.

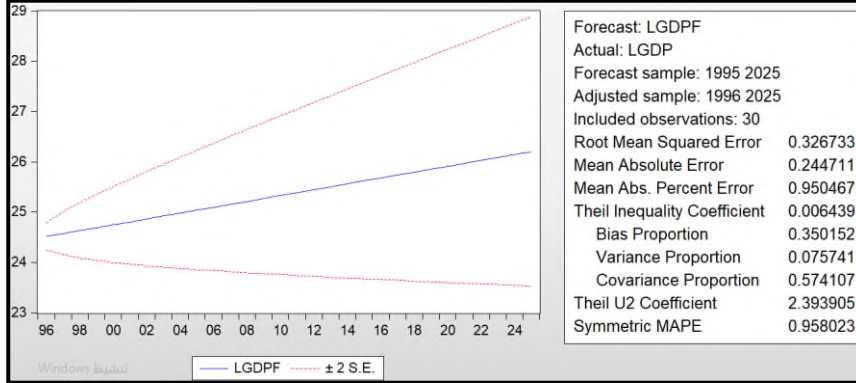
الشكل رقم (10): اختبار البواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

6. التنبؤ:

الشكل رقم (11): اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل 11 يمكن معرفة ما إذا كان النموذج له مقدرة التنبؤ من خلال قيمة معلمة اختبار Theil والتي بلغت (0.006439) وهي أقل من الواحد بالتالي إن النموذج يستطيع أن يتنبأ بقيمة الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

الجدول رقم (22): قيم المتنبؤ بها للناتج المحلي الإجمالي

السنة	قيم التنبؤ ل GDP
2023	212996165468.82266
2024	225758120544.32846
2025	239284725523.2292

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 22 أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد في القيم التنبؤية للناتج المحلي الإجمالي، وهذا يشير إلى أن اختبار (بوكس جنكيز) واستناداً على نماذج ARIMA هو الأفضل حيث اتسم بقدرة عالية في التنبؤ والاستشراف بقيمة الناتج المحلي الإجمالي.

ثانياً: معدل التضخم:

1. دراسة الاستقرار باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم (26): جدول الاستقرار لمعدل التضخم

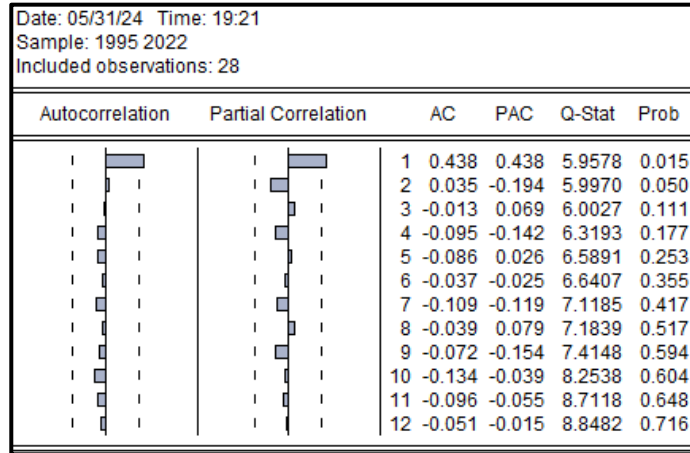
بدون حد ثابت أو اتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	
ADF=-5.124291 Prob= 0.0000	ADF=-7.074157 Prob= 0.0000	ADF=-6.545598 Prob= 0.0001	عند المستوى
ADF=-3.752707 Prob=0.0006	ADF=-3.602837 Prob=0.0139	ADF=-3.653021 Prob=0.0471	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 26 وحسب قيمة $ADF=-7.074157$ و $prob=0.0000$ نستنتج ان السلسلة مستقرة عند المستوى $I(0)$ ومنه السلسلة ذات درجة $d=0$.

2. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي

الشكل رقم (16): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال مخرجات الشكل رقم 16 نجد ان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نستنتج ان $q=1$ و $p=1$ ومنه هي من نوع $ARIMA(1,0,1)$.

3. التقدير

مقارنة النتائج واختيار الأفضل:

الجدول الرقم (27): جدول نتائج اختبار $ARMA(p,q)$

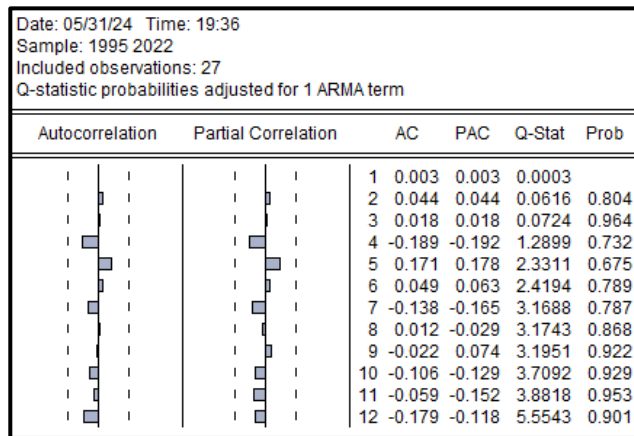
(p,q)	AIC	SC
(0,1)	2.656613	2.800595
(1,0)	2.666872	2.810854
(1,1)	2.696333	2.888308

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 27 ستم المقارنة بين النماذج وذلك لمعنويتها ولكن سيتم التركيز على اختيار صغر قيم SC و AIC وبالتالي يتم اختيار النموذج $(0,1)$ والذي سيجرى عليه التنبؤ وذلك لمدى دقته وانه سيعطي نتائج واقعية.

4. الفحص:

الشكل رقم (17): تشخيص البواقي



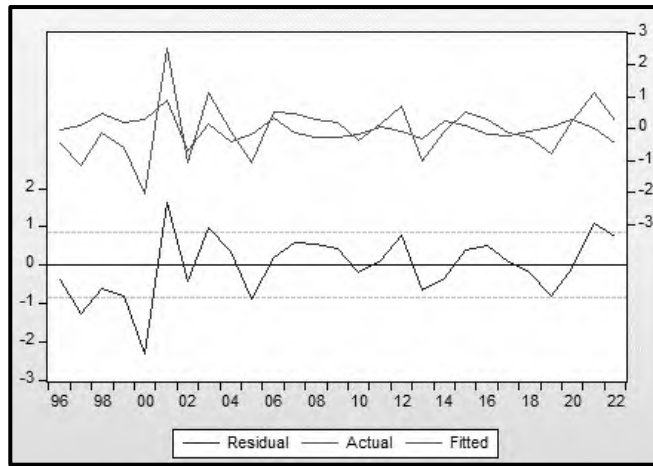
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الشكل رقم 17 لقد تم اختبار الإزعاج الأبيض للبواقي (test noise white) وذلك بعد المطابقة لنموذج $ARIMA(0,1)$ وإن منحني الارتباط الذاتي ونموذج الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي يشير لوجود إزعاج أبيض للبواقي ، حيث يلاحظ إن الفروقات بسيطة جداً مما يشير إلى أن هذا النموذج يمثل البيانات تمثيلاً صحيحاً.

5. تشخيص البواقي:

من خلال الشكل رقم 17 يلاحظ إن كل معامل الارتباط والارتباط الجزئي هي في داخل حدود الثقة Confidence Interval وإن الدلالة المعنوية হলما بلغت (0.804) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة ومدى ملائمة البواقي في النموذج.

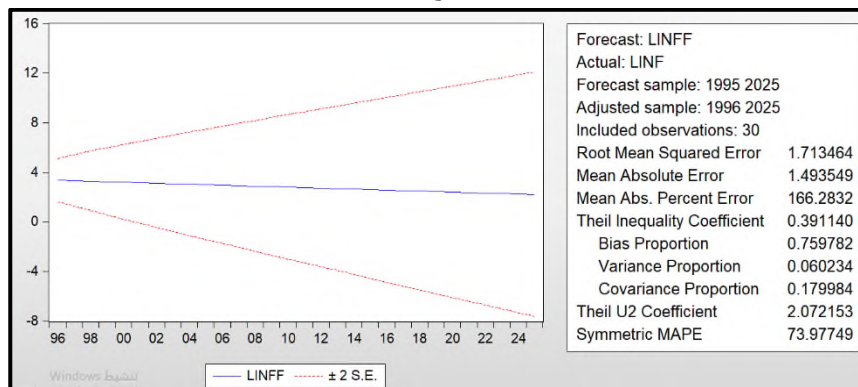
الشكل رقم (18): اختبار البواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

6. التنبؤ

الشكل رقم (19): اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل 19 يمكن معرفة ما إذا كان النموذج له مقدرة التنبؤ من خلال قيمة معلمة اختبار Theil والتي بلغت (0.391140) وهي أقل من الواحد بالتالي إن النموذج يستطيع أن يتنبأ بقيم التضخم مستقبلاً.

الجدول رقم (28): قيم التنبؤ للتضخم

السنة	قيم التنبؤ للتضخم
2023	9.74936349193
2024	9.36820959921
2025	9.00196601868

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 28 أعلاه نلاحظ أن هناك تناقص في قيم التنبؤ لمؤشر التضخم، وهذا يشير إلى أن اختبار (بوكس جنكيز) واستنادا على نماذج ARIMA هو الأفضل حيث اتسم بقدرة عالية في التنبؤ والاستشراف بقيم التضخم. ثالثا: مؤشر البطالة:

1. دراسة الاستقرار باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم (32): جدول الاستقرار لمؤشر البطالة

بدون حد ثابت او اتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	
ADF=-2.684807 Prob=0.0093	ADF=1.102886 Prob=0.2806	ADF=0.312704 Prob=0.7572	عند المستوى
ADF=-2.802731 Prob=0.0071	ADF=-1.048304 Prob= 0.3049	ADF=0.943817 Prob= 0.3551	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم (32) وحسب قيمة $prob=0.0071$ نستنتج ان السلسلة من نوع DS مع عدم وجود حد ثابت واتجاه عام واستقرت عند الفرق الاول (1) I ومنه السلسلة متكاملة من الدرجة الأولى $d=1$.
2. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي:

الشكل رقم (24): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي

Date: 05/30/24 Time: 18:41 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1 0.290	0.290	2.5331	0.111	
		2 0.151	0.073	3.2500	0.197	
		3 -0.004	-0.073	3.2506	0.355	
		4 -0.057	-0.054	3.3601	0.499	
		5 0.047	0.096	3.4372	0.633	
		6 -0.221	-0.273	5.2602	0.511	
		7 0.094	0.248	5.6076	0.586	
		8 0.119	0.097	6.1870	0.626	
		9 -0.003	-0.158	6.1874	0.721	
		10 -0.078	-0.107	6.4666	0.775	
		11 -0.205	-0.058	8.5185	0.666	
		12 0.021	0.052	8.5413	0.742	
		13 -0.095	-0.059	9.0441	0.770	
		14 -0.146	-0.105	10.321	0.738	
		15 -0.139	-0.137	11.587	0.710	

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال مخرجات الشكل رقم 24 نجد ان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نستنتج ان $P=1$ $q=$ ومنه هي من نوع $ARIMA(1,1)$.

3. التقدير: مقارنة النتائج واختيار الأفضل:

الجدول رقم (33): جدول نتائج اختبار $ARMA(p,q)$

(p.q)	AIC	SC
1.0	4.275472	4.419454
0.1	4.295963	4.439945
1.1	4.345178	4.537154

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 33 ستتم المقارنة بين الثلاث نماذج وذلك لمعنويتها ولكن سيتم التركيز على اختيار أصغر قيم SC و AIC وبالتالي يتم اختيار النموذج $(1,0)$ والذي سيجرى عليه التنبؤ وذلك لمدى دقته وانه سيعطي نتائج واقعية.

4. الفحص:

الشكل رقم (25): تشخيص البواقي

Date: 05/30/24 Time: 19:08
Sample (adjusted): 1996 2022
Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 -0.038	-0.038	0.0442	
		2 0.091	0.090	0.3059	0.580
		3 -0.038	-0.032	0.3531	0.838
		4 -0.082	-0.093	0.5793	0.901
		5 0.145	0.149	1.3306	0.856
		6 -0.318	-0.308	5.1070	0.403
		7 0.147	0.129	5.9552	0.428
		8 0.102	0.179	6.3820	0.496
		9 -0.020	-0.078	6.3986	0.603
		10 -0.025	-0.112	6.4278	0.696
		11 -0.225	-0.106	8.9111	0.541
		12 0.121	0.027	9.6727	0.560
		13 -0.073	-0.011	9.9732	0.618
		14 -0.096	-0.070	10.525	0.651
		15 -0.057	-0.119	10.735	0.707

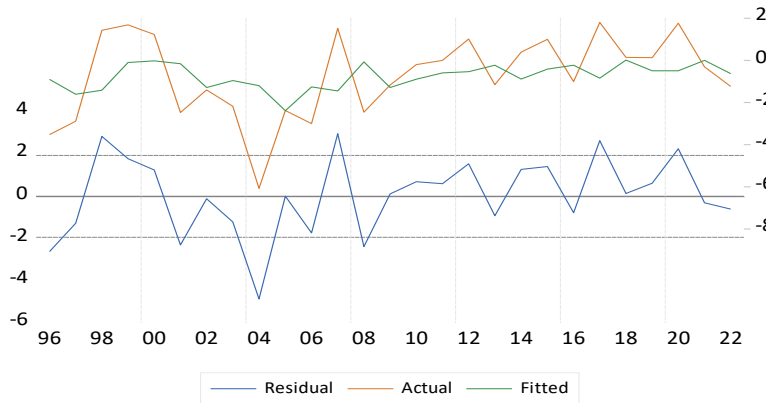
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الشكل رقم 25 لقد تم اختبار الإزعاج الأبيض للبواقي (test noise white) وذلك بعد المطابقة للنموذج $ARIMA(1,0)$ وإن منحى الارتباط الذاتي ونموذج الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي يشير لعدم وجود إزعاج أبيض للبواقي ، حيث يشير إلى أن هذا النموذج يمثل البيانات تمثيلا صحيح.

5. تشخيص البواقي:

من خلال الشكل رقم 25 نلاحظ إن كل معاملات الارتباط والارتباط الجزئي هي في داخل حدود الثقة $Confidence Interval$ وإن الدلالة المعنوية هي أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة ومدى ملائمة البواقي في النموذج.

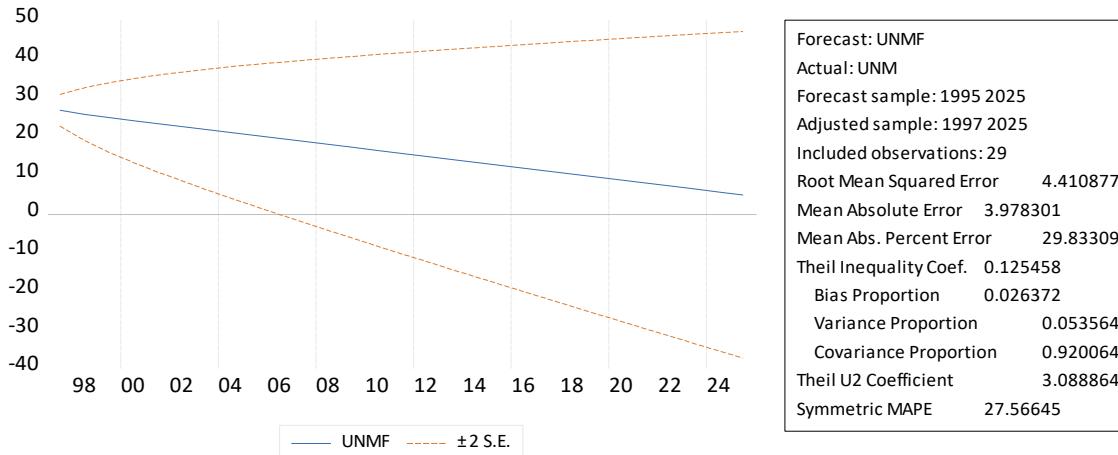
الشكل رقم (26): اختبار البواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

6. التنبؤ

الشكل رقم (27): اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل 27 يمكن معرفة ما إذا كان النموذج له مقدرة التنبؤ من خلال قيمة معلمة اختبار Theil والتي بلغت 0.125458 وهي أقل من الواحد بالتالي إن النموذج يستطيع أن يتنبأ بقيم مؤشرات البطالة مستقبلاً.

الجدول رقم (34): قيم التنبؤ للمؤشر البطالة

القيم التنبؤية للبطالة	السنة
6.354080017314548	2023
5.58518180471738	2024
4.816283592120219	2025

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 34 أعلاه نلاحظ أن هناك تناقص في قيم التنبؤ لمعدل البطالة ، وهذا يشير إلى أن اختبار (بوكس جنكيز) واستناداً على نماذج ARIMA هو الأفضل حيث اتسم بقدرة عالية في التنبؤ والاستشراف بقيم الصادرات.

رابعاً: مؤشر الصادرات

1. دراسة الإستقرارية باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم (29): جدول الإستقرارية لمؤشر الصادرات

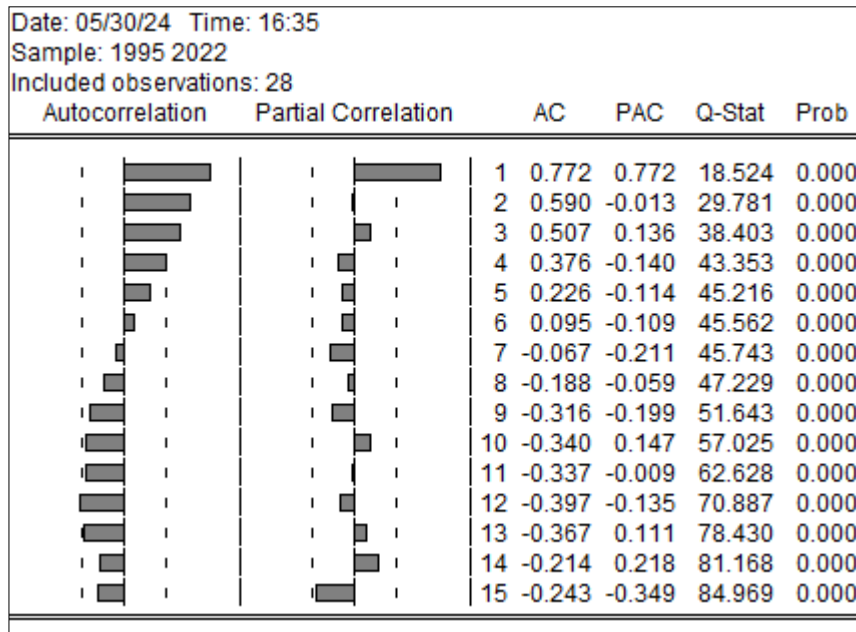
بدون حد ثابت او اتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	
ADF=0.016872 Prob=0.6794	ADF=9.51 Prob=0.0769	ADF=3.06 Prob=0.4107	عند المستوى
ADF=-4.480393 Prob=0.0001	ADF=0.783729 Prob= 0.4409	ADF=-- 0.068690 Prob=0.9458	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 29 وحسب قيمة $\text{prob}=0.0001$ نستنتج ان السلسلة من نوع DS بدون حد ثابت واتجاه عام واستقرت عند الفرق الأول (1) I ومنه السلسلة ذات درجة أولى $d=1$

2. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي

الشكل رقم (20): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال مخرجات الشكل رقم 20 نجد ان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نستنتج ان $q=1$ و $p=4$ ومنه هي من نوع $ARIMA(4,1,1)$.

3. التقدير: مقارنة النتائج واختيار الأفضل:

الجدول الرقم (30): جدول نتائج اختبار $ARMA(p,q)$

(p,q)	AIC	SC
(0,1)	49.59891	49.74289
(1,0)	49.59909	49.74307
(1,1)	49.66299	49.85497
(2,0)	49.55927	49.70127
(2,1)	49.63136	49.82334
(3,0)	49.59905	49.74303

(3,1)	49.67258	49.86455
(4,0)	49.59875	49.74273
(4,1)	49.67250	49.86448

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 30 ستم المقارنة بين الثلاث نماذج وذلك لمعنويتها ولكن سيتم التركيز على اختيار أصغر قيم SC و AIC وبالتالي يتم اختيار النموذج (2,0) والذي سيجرى عليه التنبؤ وذلك لمدى دقته وانه سيعطي نتائج واقعية.

4. الفحص

الشكل رقم (21): تشخيص البواقي

Date: 05/30/24 Time: 18:00

Sample (adjusted): 1996 2022

Q-statistic probabilities adjusted for 1 ARMA term

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.001	0.001	5.E-05	
		2 -0.015	-0.015	0.0075	0.931
		3 0.022	0.022	0.0236	0.988
		4 0.027	0.026	0.0475	0.997
		5 0.006	0.007	0.0488	1.000
		6 0.079	0.079	0.2818	0.998
		7 -0.247	-0.250	2.6611	0.850
		8 -0.094	-0.094	3.0265	0.883
		9 -0.293	-0.329	6.7657	0.562
		10 -0.102	-0.132	7.2471	0.611
		11 0.149	0.157	8.3325	0.596
		12 -0.157	-0.167	9.6243	0.564
		13 -0.160	-0.104	11.054	0.524
		14 0.088	0.029	11.525	0.567
		15 -0.019	-0.051	11.549	0.642

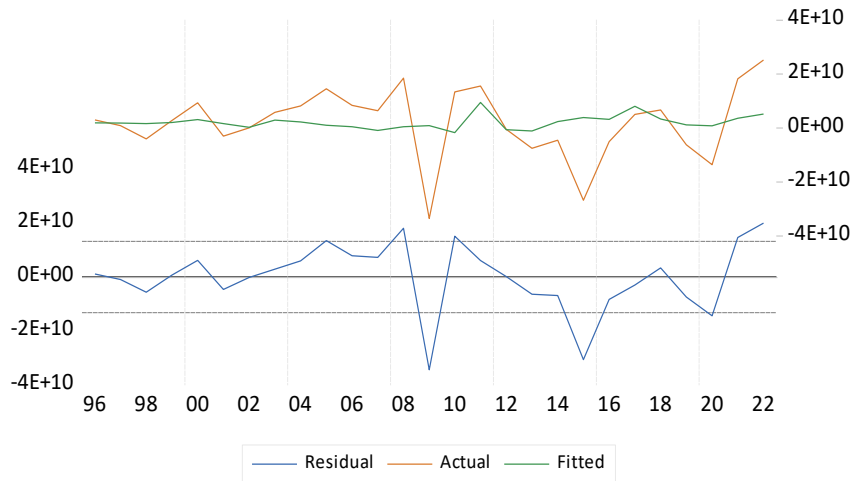
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الشكل رقم 21 لقد تم اختبار الإزعاج الأبيض للبواقي (test noise white) وذلك بعد المطابقة للنموذج ARIMA (2,0) وإن منحى الارتباط الذاتي ونموذج الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي يشير لعدم وجود إزعاج أبيض للبواقي ، حيث يشير إلى أن هذا النموذج يمثل البيانات تمثيلا صحيح.

5. تشخيص البواقي:

من خلال الشكل رقم 21 يلاحظ إن كل معامل الارتباط والارتباط الجزئي هي في داخل حدود الثقة Confidence Interval وإن الدلالة المعنوية هي أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة ومدى ملائمة البواقي في النموذج.

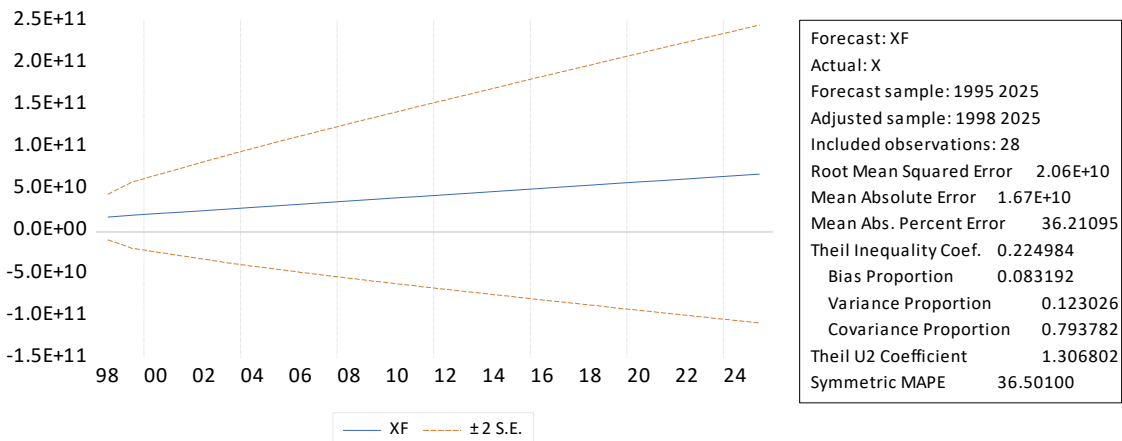
الشكل رقم (22): اختبار البواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

6. التنبؤ

الشكل رقم (23): اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل 23 يمكن معرفة ما إذا كان النموذج له مقدرة التنبؤ من خلال قيمة معلمة اختبار Theil والتي بلغت 0.224984 وهي أقل من الواحد بالتالي إن النموذج يستطيع أن يتنبأ بقيم الصادرات مستقبلاً.

الجدول رقم (31): قيم التنبؤ للصادرات

السنة	قيم التنبؤ ل X
2023	63855327111.92129
2024	65739847555.95186
2025	67624367998.9627

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 31 أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد في القيم التنبؤية للصادرات وهذا يشير إلى أن اختبار (بوكس جنكيز) واستنادا على نماذج ARIMA هو الأفضل حيث اتسم بقدرة عالية في التنبؤ والاستشراف بقيم الصادرات.

خامسا: مؤشر الواردات

1. دراسة الاستقرارية باستخدام اختبار ADF

الجدول رقم (23): جدول الاستقرارية لمؤشر الواردات

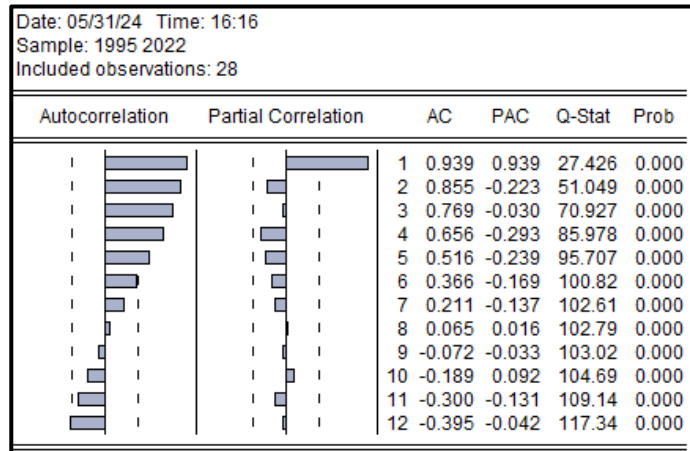
بدون حد ثابت أو اتجاه عام	وجود حد ثابت	وجود حد ثابت واتجاه عام	
ADF=-0.427231 Prob=0.5182	ADF=-1.879505 Prob=0.3356	ADF=-3.747954 Prob=0.0412	عند المستوى
ADF=-3.274403 Prob=0.0021	ADF=-3.404500 Prob=0.0201	ADF=-3.443700 Prob=0.0682	عند الفرق الاول

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 23 وحسب قيمة $ADF=-3.274403$ و $prob=0.0021$ نستنتج ان السلسلة من نوع DS مع حد ثابت واتجاه عام واستقرت عند الفرق الاول (1) I ومنه السلسلة ذات درجة أولى $d=1$.

2. دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي

الشكل رقم (12): دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال مخرجات الشكل رقم 12 نجد ان دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي نستنتج ان $q=1$ و $p=6$ ومنه هي من نوع ARIMA (6,1,1).

3. التقدير

مقارنة النتائج واختيار الأفضل:

الجدول الرقم (24): جدول نتائج اختبار ARMA (p,q)

(p,q)	AIC	SC
(0,1)	-1.303521	-1.159539
(1,0)	-1.256594	-1.112613
(1,1)	-1.180684	-0.988708
(2,0)	-1.071916	-0.927935

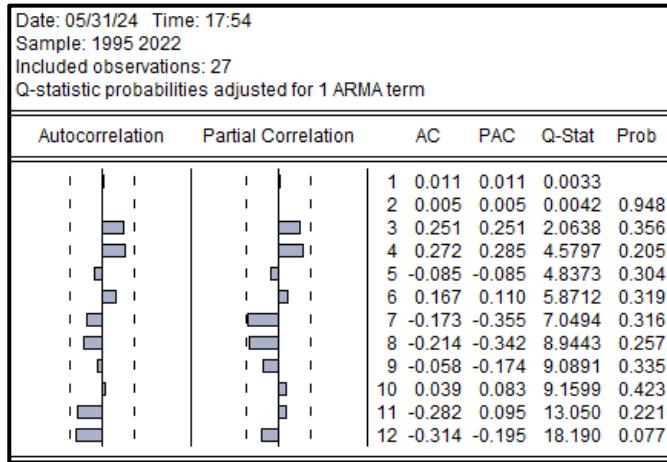
(2,1)	-1.229938	-1.037962
(3,0)	-1.213376	-1.069394
(3,1)	-1.312945	-1.120970
(4,0)	-1.203228	-1.059246
(4,1)	-1.328087	-1.136111
(5,0)	-1.069681	-0.925699
(5,1)	-1.238797	-1.046821
(6,0)	-1.062582	-0.918600
(6,1)	-1.264088	-1.072112

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 24 ستم المقارنة بين النماذج وذلك لمعنويتها ولكن سيتم التركيز على اختيار صغر قيم SC و AIC وبالتالي يتم اختيار النموذج (0,1) والذي سيجرى عليه التنبؤ وذلك لمدى دقته وانه سيعطي نتائج واقعية.

4. الفحص

الشكل رقم (13): تشخيص البواقي



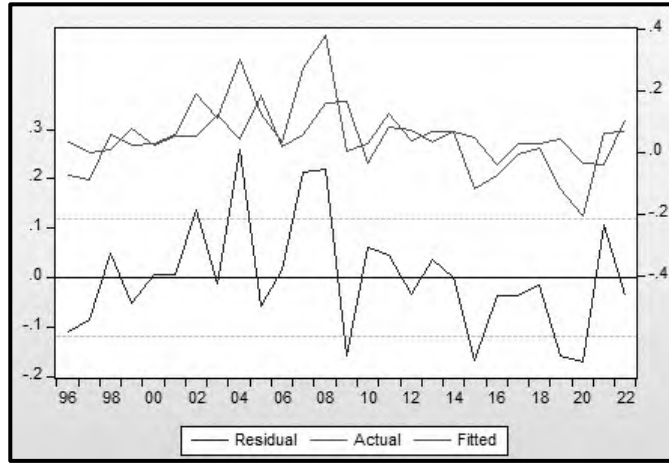
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

يتضح من خلال الشكل رقم 13 لقد تم اختبار الإزعاج الأبيض للبواقي (test noise white) وذلك بعد المطابقة لنموذج ARIMA (0,1) وإن منحى الارتباط الذاتي ونموذج الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي يشير لوجود إزعاج أبيض للبواقي ، حيث يلاحظ إن الفروقات بسيطة جداً مما يشير إلى أن هذا النموذج يمثل البيانات تمثيلاً صحيحاً.

5. تشخيص البواقي:

من خلال الشكل رقم 13 يلاحظ إن كل معامل الارتباط والارتباط الجزئي هي في داخل حدود الثقة Confidence Interval وإن الدلالة المعنوية هلمنا بلغت (0.948) وهي أقل من 0.05 مما يؤكد على صحة ومدى ملائمة البواقي في النموذج.

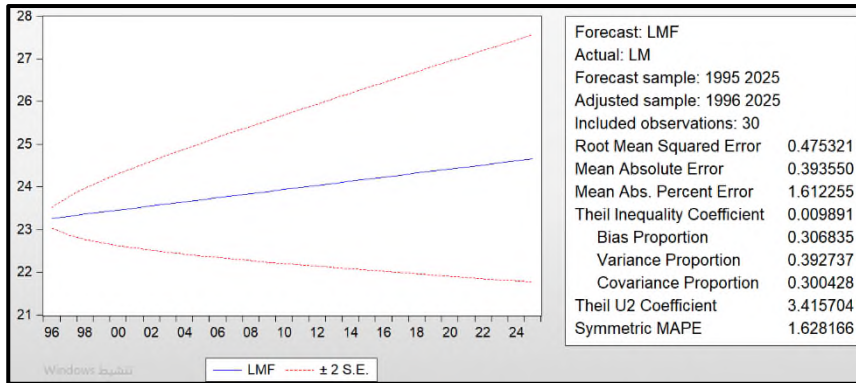
الشكل رقم (14): اختبار البواقي



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

6. التنبؤ

الشكل رقم (15): اختبار النموذج للتنبؤ باستخدام اختبار Theil



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الشكل 15 يمكن معرفة ما إذا كان النموذج له مقدرة التنبؤ من خلال قيمة معلمة اختبار Theil والتي بلغت (0.009891) وهي أقل من الواحد بالتالي إن النموذج يستطيع أن يتنبأ بقيم الواردات مستقبلاً.

الجدول رقم (25): قيم التنبؤ للواردات

السنة	قيم التنبؤ للواردات
2023	46500086046.48243
2024	48788965137.30391
2025	51190509987.22018

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 10

من خلال الجدول رقم 25 أعلاه نلاحظ أن هناك تزايد في القيم التنبؤية للواردات، وهذا يشير إلى أن اختبار (بوكس جنكيز) واستناداً على نماذج ARIMA هو الأفضل حيث اتسم بقدرة عالية في التنبؤ والاستشراف بقيم الواردات.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال مقارنة مؤشرات الاقتصاديات للجزائر مع دول البريكس والدول المنظمة حديثاً للتكتل البريكس تبين أن:

- الجزائر لديها ناتج محلي إجمالي أقل من الصين، روسيا، الهند، البرازيل، السعودية، والإمارات وهي أقرب إلى مصر وجنوب أفريقيا من حيث معدلات الناتج.
- الجزائر لديها معدلات نمو أقل استقراراً وأقل تعافياً بعد الجائحة مقارنة بالدول الأخرى مثل الصين والهند والسعودية، كما أن الصين والهند تظهران تعافياً قوياً بعد الانخفاض الكبير في عام 2020 في حين أن الجزائر وبعض الدول الأخرى مثل البرازيل وجنوب أفريقيا أظهرت تعافياً أقل وضوحاً.
- أن معدلات التضخم في الجزائر أقل بكثير من معدلات التضخم العالية جداً في مصر ولكنها أعلى من معدلات التضخم المستقرة والمنخفضة في الصين والإمارات ومعدلات التضخم في الجزائر مشابهة تقريباً لمعدلات التضخم في روسيا والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، مع اختلافات طفيفة.
- أن الجزائر لديها معدل بطالة أعلى من روسيا والصين والإمارات والسعودية والهند، ولكنه أقل من معدل البطالة في جنوب أفريقيا والبرازيل، معدلات البطالة متقاربة إلى حد ما مع مصر.
- أن الجزائر تتمتع بمؤشر صادرات أقل بكثير من الدول الكبرى مثل الصين وروسيا، والدول مثل الإمارات والسعودية والبرازيل والهند تظهر أيضاً تفوقاً ملحوظاً على الجزائر في مؤشر الصادرات، وإن مصر وجنوب أفريقيا تقترب مؤشر صادراتهما من مؤشر الجزائر في بعض السنوات لكن بشكل عام الجزائر تظل ضمن الدول ذات مؤشر الصادرات الأقل في هذه المجموعة.
- أن مؤشر واردات الجزائر منخفضة نسبياً طوال الفترة من 2015 إلى 2022 وأن الصين، الهند، والإمارات تسجل أعلى مؤشر واردات بينما الجزائر تظل في مستويات متدنية بالمقارنة مع بقية الدول.
- وعليه يمكن القول إن الجزائر أفضل من بعض الدول التي انضمت حديثاً للتكتل من حيث المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، الصادرات والواردات) ولكنها ليست أفضل حال من الدول الكبرى كروسيا والصين.
- من خلال الدراسة التنبؤية نلاحظ أن هناك تزايد في قيم الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، وهناك تناقص في كل من مؤشر التضخم والبطالة، وبالتالي هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر مستقبلاً.

الختامة

الخلاصة : في الختام، تُسلط هذه الدراسة التحليلية الضوء على الجوانب المتعددة والمعقدة التي تعيق انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس. على الرغم من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها الجزائر، خاصة في مجالات الطاقة والثروات الطبيعية، إلا أن هناك تحديات جوهرية تظل قائمة. تشمل هذه التحديات البيئة الاستثمارية غير المستقرة، الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد، الاستقرار السياسي، والعوامل الجيوسياسية التي تؤثر على العلاقات الدولية والتحالفات الاستراتيجية حيث تشير النتائج إلى أن تحسين المناخ الاقتصادي المحلي وتعزيز الشفافية والإصلاحات الاقتصادية تعتبر خطوات أساسية نحو تحقيق شروط الانضمام إلى البريكس. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تطوير علاقات دبلوماسية أقوى مع الدول الأعضاء في البريكس، مما يمكن الجزائر من تعزيز دورها الإقليمي والدولي والمساهمة بفعالية في تحقيق أهداف البريكس الاقتصادية والاستراتيجية في المستقبل، يمكن أن تمهد الجهود المبذولة لتحسين هذه الجوانب الطريق نحو تحقيق مزيد من الاستقرار والنمو الاقتصادي، مما قد يعزز فرص انضمام الجزائر إلى هذا التكتل الاقتصادي الهام. تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الدور الإقليمي والدولي للجزائر سيكون له تأثير إيجابي كبير على تحقيق هذا الهدف.

أولاً. اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى: تم اختبار الفرضية الأولى وقد اوصلت النتائج الى أن دول البريكس تسعى إلى نظام مالي عالمي أكثر تعددية وعدالة، بعيداً عن الهيمنة الأمريكية. هذا يتضح من خلال مبادرات البريكس لإنشاء مؤسسات مالية مثل بنك التنمية الجديد وصندوق الاحتياطي النقدي، واللذان تهدفان إلى توفير بدائل للمؤسسات المالية التقليدية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين تسيطر عليهما الدول الغربية

2. اختبار الفرضية الثانية:

يمكن اختبار هذه الفرضية من خلال مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي الأساسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدلات النمو، وحجم التجارة الخارجية لدول البريكس والدول المنضمة حديثاً مع نظيراتها من الدول الغنية. البيانات الاقتصادية تشير إلى أن دول البريكس، مثل الصين والهند، تحقق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتلعب دوراً متزايداً في التجارة العالمية. بالمقابل، تواجه العديد من الدول الغنية تحديات اقتصادية مثل معدلات نمو منخفضة وديون مرتفعة. هذه المقارنة تدعم الفرضية بأن الأداء الاقتصادي لدول البريكس يعد قويا

3. اختبار صحة الفرضية الثالثة: تم اختبار صحة الفرضية الثالثة التي تفترض أن الدول المنضمة حديثاً لتكتل

البريكس تتمتع بمؤشرات اقتصادية أفضل من الجزائر. أظهرت النتائج أن الجزائر تتفوق على بعض الدول المنضمة حديثاً من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية، ولكنها ليست بأفضل حال من الدول الكبرى في التكتل مثل روسيا والصين

4. اختبار صحة الفرضية الرابعة: تم اختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بتوقعات التحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر

مستقبلاً. أظهرت النتائج التنبؤية أن هناك تزايد في قيم الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات، وتراجع في مؤشري التضخم والبطالة. وبالتالي هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر مستقبلاً

ثانيا: نتائج الدراسة:

1. النتائج النظرية: في ظل غياب المعايير البيئية في معظم الدراسات الاقتصادية الخاصة بالجزائر. أظهرت الدراسات النظرية أن هناك إمكانيات كبيرة لتحسين المؤشرات الاقتصادية إذا تم التركيز على تحسين السياسات الاقتصادية والبيئية.
2. النتائج التطبيقية: أوضحت النتائج التطبيقية:
 - أن الجزائر تتمتع بإمكانات اقتصادية تجعلها مؤهلة للانضمام إلى تكتل البريكس، خاصة إذا تم تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية مثل خفض البطالة والتضخم وزيادة الإنتاج المحلي.
 - أن الجزائر أفضل من بعض الدول التي انضمت حديثا للتكتل من حيث المؤشرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، البطالة، الصادرات والواردات) ولكنها ليست أفضل حال من الدول الكبرى كروسيا والصين.
 - أن هناك تحسن في المؤشرات الاقتصادية للجزائر مستقبلا

التوصيات:

بناء على ما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز السياسات الاقتصادية التي تدعم النمو الاقتصادي المستدام.
- تحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- زيادة التركيز على التعليم والتدريب لتحسين مهارات القوى العاملة.
- تقليل الاعتماد على الصناعات النفطية من خلال تنويع الاقتصاد.

أفاق الدراسة:

- بعد تطرقنا للموضوع استطعنا ان نخرج بوجهات نظر وأفكار قد تكون محل دراسات قادمة تمثلت في:
- دراسة تأثير العوامل البيئية على الاقتصاد الجزائري بشكل أعمق.
 - تحليل دور التكنولوجيا والابتكار في تحسين المؤشرات الاقتصادية.
 - دراسة العوامل الاجتماعية وتأثيرها على السياسات الاقتصادية.
 - تقييم سياسات الدعم الحكومي وأثرها على النمو الاقتصادي

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الكتب

تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، بن عكنون، الجزائر، 1999.

شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

مولود حشمان، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.

ثانياً: التقارير

محمد يوسف عفيفي وآخرين: النفط الروسي في مواجهة سقوف الأسعار: الأسباب والتداعيات ومحددات المستقبل، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، 2022.

ثالثاً: المذكرات

ساعد مرابط، رجال السعدي، التوقع بالمبيعات على المدى القصير باستعمال طريقة بوكس جينكنز دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة اللوالب والسكاكين والصنابير Bcr وحدة عين الكبيرة Uce سطيف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2001-2002.

رابعاً: المقالات

أحمد فاروق محمد الزيني، تحليل الأداء الاقتصادي لدول البريكس: دراسة حول الآثار الاقتصادية لانضمام مصر إلى التكتل، المجلة القانونية، المجلد 18، العدد 5، نوفمبر 2023.

بوعبدلي ياسين، بن عزيز اسامة، انضمام الجزائر لتكتل بريكس بين الإمكانيات والتحديات الاقتصادية، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، مجلد 9، عدد 1، 2023.

حسام الدين محمود محمد حسن: العقود الذكية المبرمة عبر تقنية البلوك تشين، المجلة القانونية، مجلد 16، عدد 1، 2023.

رابح بلعباس، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، فعالية التنبؤ باستخدام النماذج الإحصائية في اتخاذ القرارات، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 14 و 15 أفريل، 2009.

رشاش عباسية، تكتل "بريكس" + " وتحديات بناء نظام اقتصادي دولي جديد، les cahiers du mecas، المجلد 19، العدد 2، 2023.

سيماء محسن علاوي، انخفاض أسعار النفط العالمية وأثرها في إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، العدد 17، 2019.

عابي وليد، شريط فيروز، واقع وآفاق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دول البريكس - دراسة تحليلية للفترة 1991-2021، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 7، العدد 2، 2022.

The Brics Organization As A New International Pole: عبد الرحمان شعيب،
Studying The Location Of The Bloc Within The Outputs Of The Russian-
ukrainian War، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 19، العدد 3، 2023.

عبيد عبد الحكيم، اكتساب الجزائر لعضوية بريكس -الفرص والمعيقات، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 7،
العدد 2، 2023.

علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول البريكس، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العراق،
المجلد 16، العدد 65، 2019.

عماد الدين شرابي، أحلام مقراي، التنبؤ بالمبيعات باستخدام منهجية "بوكس جينكينز" دراسة حالة شركة "صافيلي"،
جامعة قسنطينة 1 عبد الحميد مهري، الجزائر، المجلد ب، العدد 43، جوان 2015.

فار عبد القادر، مجموعة دول البريكس Brics وتحديات انضمام الجزائر إليها دراسة تحليلية (2017-2022)،
مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 8، العدد 2، 2023.

محمود شحماط، تجمع بريكس: من أجل نظام دولي متعدد الأقطاب، El-Tawassol التواصل، المجلد 23،
العدد 3، 2018.

معلم أم البنين، وناسي لهر، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الإقتصادي الدولي، تنمية الموارد البشرية، المجلد
16، العدد 4، 2021.

وفاء لطفي: القوى الآسيوية الصاعدة في النظام الدولي: الهند نموذجاً، المجلد 24، العدد 1، يناير 2023.
خامسا: المراجع الالكترونية:

سامر إلياس: سنوات روسيا العجاف لن تنتهي قريباً، [سنوات روسيا العجاف لن تنتهي قريباً، سنوات روسيا العجاف لن تنتهي قريباً | اقتصاد | الجزيرة](https://www.aljazeera.net)
نت (aljazeera.net).

صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، [آفاق الاقتصاد الإقليمي \(imf.org\)](https://www.imf.org)

صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، [تقرير آفاق الاقتصاد العالمي \(imf.org\)](https://www.imf.org)

ممدوح الولي: العجز التجاري الهندي وراء الاحتفاء بمصر، 2023، [العجز التجاري الهندي وراء الاحتفاء بمصر | الجزيرة مباشر \(aljazeeramubasher.net\)](https://www.aljazeeramubasher.net).

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: الكتب

Badi H. Baltagi, Econometrics, Fourth Edition, Springer, U.S.A, 2008.

Gourieroux C, Monfort A, Séries temporelles et modèles dynamiques, 2ème
édition, Economica, Paris, France, 1995.

John J. Kirton, Marina Larionova, BRICS and Global Governance, First
Edition, New York: Routledge, 2018.

Marek Rewizorski, Participation of the European Union and the BRICS in
the G20, Switzerland: Springer International Publishing, 2015.

Stephen Kingah, Cintia Quiliconi, Global and Regional Leadership of BRICS Countries, (Switzerland: Springer International Publishing, 2016.

ثانياً: التقارير

Alessandra Cicci and Others, COVID-19 Research Report: Reimagining Accountability and Global Governance, University of Toronto, 16 September, 2020.

Sylvia Lorico, "Building 51005: BRICS Coalition Making and Their Impact on the WTO", University of Toronto, 16 JULY, 2021.

VERA THORSTENSE, IVAN TIAGO MACHADO OLIVEIRA, BRICS in the World Trade Organization: Comparative Trade Policies, Brasilia: IPEA, 2014.

ثالثاً: المقالات

Agostina Orsola Latino, "Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank? ", BRICs law Journal 6, 2017.

Agostina Orsola Latino, "the New Development Bank: Another BRICS in the Wall? ", Springer International Publishing, JULY, 2017.

Agustina Vazquez, Is the BRICS New Development Bank a Fledgling Alternative to the World Bank? BRICs law Journal 6, 2017.

Donna E. Danns, George K. Danns, "Challenging the Dominance of the World Bank and the IMF: The Role of the BRICS Countries and Their New Development Bank in Latin American and the Caribbean ", Journal of Business & Economic Policy 2, 2015.

Luiza Peruffo, Monetary and financial power of the BRICS countries: What has changed since the 2008 Global Financial Crisis and why it matters, Vol 11, n 53, 2020.

Marina Larionova, Andrey Shelepov, The G20 and BRICS: Engaging with international institutions for global governance, journal of International Affairs, Vol 16, 13 January, 2020.

Nazia Hussain, BRICS in time of pandemic: leadership from emerging economies? RSIS Commentaries, 2020.

Sergio Gusmao Suchodolski, Julien Marcel Demeulemeester, "The BRICS Coming of Age and the New Development Bank", Global Policy, 29 September, 2018.

Stephany Griffith-Jones, A BRICS Development Bank: A Dream Coming True? UNCTAD, n 215, march 2014.

WORLD TRADE ORGANIZATION: World Trade Statistical Review, 2016.

المراجع الإلكترونية

2030: S&P report, Nov 23 2022, <https://www.business-standard.com>.

African Development Bank: Outlook 2023 Report on "Mobilizing Private Sector Financing for Climate and Green Growth in Africa", <https://www.afdb.org>.

Ann Logue: Russian Economy Overview, the balance, December 6, 2022, <https://www.thebalancemoney.com>.

Argaam: India's trade deficit jumps to a record high with a sharp rise in imports, 2022/07/04, <https://www.argaam.com>.

Asher Levine, Caroline Stauffer: Brazil posts first trade deficit in 14 years, 2015, <https://www.Reuters.com/us-brazil-economy>.

Asit Ranjan Mishra: India's GDP growth may average 6.3% between 2021 and 2030, [India's GDP growth may average 6.3% between 2021 and 2030: S&P report | Economy & Policy News - Business Standard \(business-standard.com\)](https://www.business-standard.com/report/Economy-Policy-News).

Britannica: Economy of Russia, June 14, 2023, <https://www.britannica.com>.

CEIC DATA: "South Africa: Imports fluctuate due to oil and commodity price fluctuations" ceicdata.com, <https://www.ceicdata.com>.

CIA World Factbook: Explore All Countries, South Africa, <https://www.cia.gov>.

Ener data: Russia's oil and gas budget revenues grew by 28% in 2022, 17 January 2023, <https://www.enerdata.net>.

European Bank for Reconstruction and Development: TRANSITION REPORT 2022-23: BUSINESS UNUSUAL, <https://www.ebrd.com>.

Gita Gopinath: The Great Lockdown: Worst Economic Downturn Since the Great Depression, International Monetary Fund, April 14, 2020, <https://www.imf.org>

Heli Simola: COVID-19 and the Russian economy, University of Turku, June 16, 2021, <https://sites.utu.fi/bre/covid-19-and-the-russian-economy/>

International Monetary Fund: IMF Staff Completes 2023 Article IV Visit to Brazil, May 16, 2023, <https://www.imf.org>.

International Monetary Fund: RUSSIAN FEDERATION 2015 ARTICLE IV CONSULTATION; AND STAFF REPORT, Impact of Sanctions, IMF Country Report No. 15/211, August 2015, P21, <https://www.imf.org>.

International Monetary Fund: WORLD ECONOMIC OUTLOOK, A ROCKY RECOVERY, APRIL 2023 <https://www.imf.org>.

Kevin Yao, Ellen Zhang: China's 2022 economic growth one of the worst on record, post-pandemic policy faces test, January 17, 2023, <https://www.reuters.com>

MOSPI: Ministry of Statistics and Programme Implementation, Government of India, <https://www.mospi.gov>.

National Bureau of Statistics of China (NBS), <http://www.stats.gov>.

Otaviano Canuto: Brazil's biggest economic risk, January 30, 2020, <https://www.brookings.edu/articles/brazils-biggest-economic-risk-is-complacency/>

RT Online: Russia's trade balance is profitable-Russia's trade with the world will exceed half a trillion dollars in 2021, <https://rt.com/business>.

Samia Bedas-Strom, Davide Fusseri, Bertrand Gros: Combating chronically low inflation: a challenge for many central banks, International Monetary Fund research, September 27, 2016, <https://www.imf.org>.

Sputnik Arabic: Will 2023 put an end to the hyperinflation crisis? Where is the global economy headed? 28.12.2022, <https://sputnikarabic.ae>.

Staff Reporters: Chinese exports rise 3.6% in coronavirus-plagued 2020; only economy with positive trade growth, Global Times, Economy, Jan14,2021, <https://www.Globaltimes.cn>.

Stats Sa: SA economy expands in Q2:2023, Department, Statistics South Africa, Republic of South Africa, <https://www.statssa.gov>.

The World Bank, <https://data.worldbank.org>

The World Bank: India's Growth to Remain Resilient Despite Global Challenges, October 3, 2023, <https://www.worldbank.org>.

The World Bank: Latin America and the Caribbean Overview, Brazil, Economic, Oct 05, 2023, <https://www.worldbank.org>.

The World Bank: The economic impacts of the COVID-19 crisis, World Development Report 2022, <https://www.worldbank.org>

Virtual meeting of BRICS foreign ministers, BRICS Backs Talks for COVID-19 Vaccine Patent Waiver in WTO, the site was browsed on: 03/02/2024. <https://bit.ly/2WT3bkw>

Yen Nee Lee: China's economy could double in size by 2035 — and surpass the U. S. along the way, <https://www.cnbc.com>

الملاحق

الملحق 01: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.538395	0.7903
Test critical values:				
1% level			-4.339330	
5% level			-3.587527	
10% level			-3.229230	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:23 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.186622	0.121310	-1.538395	0.1370
C	1.40E+10	8.55E+09	1.641325	0.1138
@TREND("1995")	1.06E+09	9.17E+08	1.160335	0.2573
R-squared	0.093199	Mean dependent var		5.68E+09
Adjusted R-squared	0.017632	S.D. dependent var		1.91E+10
S.E. of regression	1.90E+10	Akaike info criterion		50.27456
Sum squared resid	8.64E+21	Schwarz criterion		50.41855
Log likelihood	-675.7066	Hannan-Quinn criter.		50.31738
F-statistic	1.233327	Durbin-Watson stat		1.688370
Prob(F-statistic)	0.309134			

الملحق 02: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.051174	0.7197
Test critical values:				
1% level			-3.699871	
5% level			-2.976263	
10% level			-2.627420	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:27 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	-0.065658	0.062462	-1.051174	0.3032
C	1.39E+10	8.60E+09	1.610045	0.1199
R-squared	0.042328	Mean dependent var		5.68E+09
Adjusted R-squared	0.004021	S.D. dependent var		1.91E+10
S.E. of regression	1.91E+10	Akaike info criterion		50.25507
Sum squared resid	9.12E+21	Schwarz criterion		50.35106
Log likelihood	-676.4435	Hannan-Quinn criter.		50.28361
F-statistic	1.104967	Durbin-Watson stat		1.793322
Prob(F-statistic)	0.303234			

الملحق 03: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: GDP has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			0.919033	0.8996
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:31 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP(-1)	0.025267	0.027493	0.919033	0.3665
R-squared	-0.056973	Mean dependent var		5.68E+09
Adjusted R-squared	-0.056973	S.D. dependent var		1.91E+10
S.E. of regression	1.97E+10	Akaike info criterion		50.27966
Sum squared resid	1.01E+22	Schwarz criterion		50.32765
Log likelihood	-677.7754	Hannan-Quinn criter.		50.29393
Durbin-Watson stat	1.769794			

الملحق 04: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.360892	0.0099
Test critical values:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:31 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.954378	0.218849	-4.360892	0.0002
C	7.69E+09	8.96E+09	0.857790	0.3999
@TREND("1995")	-1.52E+08	5.38E+08	-0.282918	0.7798
R-squared	0.455132	Mean dependent var		1.01E+09
Adjusted R-squared	0.407752	S.D. dependent var		2.64E+10
S.E. of regression	2.03E+10	Akaike info criterion		50.41229
Sum squared resid	9.46E+21	Schwarz criterion		50.55745
Log likelihood	-652.3598	Hannan-Quinn criter.		50.45409
F-statistic	9.606021	Durbin-Watson stat		1.903961
Prob(F-statistic)	0.000928			

الملحق 05: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.460335	0.0017
Test critical values:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10% level		-2.629906	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:32 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.944182	0.211684	-4.460335	0.0002
C	5.43E+09	4.03E+09	1.349862	0.1897
R-squared	0.453236	Mean dependent var		1.01E+09
Adjusted R-squared	0.430454	S.D. dependent var		2.64E+10
S.E. of regression	1.99E+10	Akaike info criterion		50.33884
Sum squared resid	9.50E+21	Schwarz criterion		50.43562
Log likelihood	-652.4049	Hannan-Quinn criter.		50.36671
F-statistic	19.89459	Durbin-Watson stat		1.912177
Prob(F-statistic)	0.000164			

الملحق 06: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للناتج المحلي الاجمالي

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.190752	0.0002
Test critical values:	1% level		-2.656915	
	5% level		-1.954414	
	10% level		-1.609329	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(GDP,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:33 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	-0.873835	0.208515	-4.190752	0.0003
R-squared	0.411724	Mean dependent var		1.01E+09
Adjusted R-squared	0.411724	S.D. dependent var		2.64E+10
S.E. of regression	2.02E+10	Akaike info criterion		50.33509
Sum squared resid	1.02E+22	Schwarz criterion		50.38348
Log likelihood	-653.3562	Hannan-Quinn criter.		50.34903
Durbin-Watson stat	1.888310			

الملحق 07: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-6.545598	0.0001
Test critical values:	1% level		-4.35068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INF) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:36 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.792128	0.121017	-6.545598	0.0000
D(INF(-1))	0.009592	0.112997	0.084887	0.9331
C	1.617054	1.127619	1.434043	0.1656
@TREND("1995")	0.116903	0.058709	1.991211	0.0590
R-squared	0.717889	Mean dependent var		-0.362060
Adjusted R-squared	0.679420	S.D. dependent var		3.545353
S.E. of regression	2.007373	Akaike info criterion		4.372169
Sum squared resid	88.64999	Schwarz criterion		4.565722
Log likelihood	-52.83819	Hannan-Quinn criter.		4.427905
F-statistic	18.66118	Durbin-Watson stat		1.921424
Prob(F-statistic)	0.000003			

الملحق 08: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-7.074157	0.0000
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INF) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:38 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.559514	0.079093	-7.074157	0.0000
C	2.350803	0.635011	3.701985	0.0011
R-squared	0.666861	Mean dependent var		-0.759782
Adjusted R-squared	0.653535	S.D. dependent var		4.044381
S.E. of regression	2.380574	Akaike info criterion		4.643747
Sum squared resid	141.6783	Schwarz criterion		4.739735
Log likelihood	-60.69059	Hannan-Quinn criter.		4.672290
F-statistic	50.04369	Durbin-Watson stat		2.044573
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق 09: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: INF has a unit root				
Exogenous: None				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-5.124291	0.0000
Test critical values:			1% level	-2.653401
			5% level	-1.953858
			10% level	-1.609571
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF)				
Method: Least Squares				
Date: 06/03/24 Time: 14:38				
Sample (adjusted): 1996 2022				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.356766	0.069623	-5.124291	0.0000
R-squared	0.484238	Mean dependent var	-0.759782	
Adjusted R-squared	0.484238	S.D. dependent var	4.044381	
S.E. of regression	2.904536	Akaike info criterion	5.006758	
Sum squared resid	219.3446	Schwarz criterion	5.054752	
Log likelihood	-66.59124	Hannan-Quinn criter.	5.021029	
Durbin-Watson stat	1.521572			

الملحق 10: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.653021	0.0471
Test critical values:	1% level	-4.416345		
	5% level	-3.622033		
	10% level	-3.248592		
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(INF,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/03/24 Time: 14:40				
Sample (adjusted): 2000 2022				
Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.625752	0.445043	-3.653021	0.0020
D(INF(-1),2)	0.365613	0.332345	1.100101	0.2866
D(INF(-2),2)	0.028380	0.199840	0.142015	0.8887
D(INF(-3),2)	0.098730	0.158609	0.622474	0.5419
C	-0.962341	1.653548	-0.581985	0.5682
@TREND("1995")	0.073057	0.091905	0.794919	0.4376
R-squared	0.666092	Mean dependent var	0.188874	
Adjusted R-squared	0.567884	S.D. dependent var	3.954427	
S.E. of regression	2.599463	Akaike info criterion	4.967945	
Sum squared resid	114.8725	Schwarz criterion	5.264161	
Log likelihood	-51.13137	Hannan-Quinn criter.	5.042442	
F-statistic	6.782458	Durbin-Watson stat	2.101927	
Prob(F-statistic)	0.001201			

الملحق 11: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.602837	0.0139
Test critical values:	1% level		-3.752946	
	5% level		-2.998064	
	10% level		-2.638752	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INF,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:41 Sample (adjusted): 2000 2022 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.544230	0.428615	-3.602837	0.0020
D(INF(-1),2)	0.293294	0.316365	0.927072	0.3662
D(INF(-2),2)	-0.037502	0.179975	-0.208372	0.8373
D(INF(-3),2)	0.053786	0.146667	0.366724	0.7181
C	0.271667	0.563684	0.481948	0.6357
R-squared	0.653681	Mean dependent var		0.188874
Adjusted R-squared	0.576721	S.D. dependent var		3.954427
S.E. of regression	2.572746	Akaike info criterion		4.917485
Sum squared resid	119.1424	Schwarz criterion		5.164331
Log likelihood	-51.55107	Hannan-Quinn criter.		4.979566
F-statistic	8.493798	Durbin-Watson stat		2.095944
Prob(F-statistic)	0.000493			

الملحق 12: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للتضخم

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.752707	0.0006
Test critical values:	1% level		-2.669359	
	5% level		-1.956406	
	10% level		-1.608495	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(INF,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:42 Sample (adjusted): 2000 2022 Included observations: 23 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.566474	0.417425	-3.752707	0.0013
D(INF(-1),2)	0.323884	0.303606	1.066789	0.2994
D(INF(-2),2)	-0.012470	0.168800	-0.073874	0.9419
D(INF(-3),2)	0.068923	0.140340	0.491116	0.6290
R-squared	0.649212	Mean dependent var		0.188874
Adjusted R-squared	0.593824	S.D. dependent var		3.954427
S.E. of regression	2.520232	Akaike info criterion		4.843350
Sum squared resid	120.6798	Schwarz criterion		5.040827
Log likelihood	-51.69852	Hannan-Quinn criter.		4.893015
Durbin-Watson stat	2.075184			

الملحق 13: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: UNM has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-0.880298	0.9440
Test critical values:	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:43 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNM(-1)	-0.075548	0.085821	-0.880298	0.3874
C	0.216822	2.563526	0.084579	0.9333
@TREND("1995")	0.026194	0.083765	0.312704	0.7572
R-squared	0.153181	Mean dependent var		-0.716630
Adjusted R-squared	0.082613	S.D. dependent var		1.959933
S.E. of regression	1.877230	Akaike info criterion		4.201911
Sum squared resid	84.57582	Schwarz criterion		4.345893
Log likelihood	-53.72580	Hannan-Quinn criter.		4.244724
F-statistic	2.170678	Durbin-Watson stat		1.458782
Prob(F-statistic)	0.135984			

الملحق 14: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: UNM has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.098202	0.2468
Test critical values:	1% level		-3.699871	
	5% level		-2.976263	
	10% level		-2.627420	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:44 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNM(-1)	-0.097895	0.046656	-2.098202	0.0462
C	0.968111	0.877798	1.102886	0.2806
R-squared	0.149731	Mean dependent var		-0.716630
Adjusted R-squared	0.115720	S.D. dependent var		1.959933
S.E. of regression	1.843045	Akaike info criterion		4.131903
Sum squared resid	84.92041	Schwarz criterion		4.227891
Log likelihood	-53.78069	Hannan-Quinn criter.		4.160445
F-statistic	4.402450	Durbin-Watson stat		1.420301
Prob(F-statistic)	0.046156			

الملحق 15: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: UNM has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.684807	0.0093
Test critical values:	1% level		-2.653401	
	5% level		-1.953858	
	10% level		-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:45 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
UNM(-1)	-0.050826	0.018931	-2.684807	0.0125
R-squared	0.108361	Mean dependent var		-0.716630
Adjusted R-squared	0.108361	S.D. dependent var		1.959933
S.E. of regression	1.850698	Akaike info criterion		4.105337
Sum squared resid	89.05216	Schwarz criterion		4.153330
Log likelihood	-54.42204	Hannan-Quinn criter.		4.119608
Durbin-Watson stat	1.421983			

الملحق 16: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.857419	0.0293
Test critical values:	1% level		-4.356068	
	5% level		-3.595026	
	10% level		-3.233456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:46 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.785524	0.203640	-3.857419	0.0008
C	-1.186659	0.913351	-1.299236	0.2067
@TREND("1995")	0.050155	0.053141	0.943817	0.3551
R-squared	0.399080	Mean dependent var		0.087769
Adjusted R-squared	0.346826	S.D. dependent var		2.310733
S.E. of regression	1.867515	Akaike info criterion		4.195261
Sum squared resid	80.21509	Schwarz criterion		4.340426
Log likelihood	-51.53840	Hannan-Quinn criter.		4.237064
F-statistic	7.637323	Durbin-Watson stat		2.030470
Prob(F-statistic)	0.002860			

الملحق 17: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.801264	0.0081
Test critical values:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10% level		-2.629906	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:47 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.709722	0.186707	-3.801264	0.0009
C	-0.406607	0.387870	-1.048308	0.3049
R-squared	0.375806	Mean dependent var		0.087769
Adjusted R-squared	0.349798	S.D. dependent var		2.310733
S.E. of regression	1.863261	Akaike info criterion		4.156337
Sum squared resid	83.32182	Schwarz criterion		4.253114
Log likelihood	-52.03238	Hannan-Quinn criter.		4.184205
F-statistic	14.44961	Durbin-Watson stat		2.115870
Prob(F-statistic)	0.000869			

الملاحق 18: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للبطالة

Null Hypothesis: D(UNM) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-2.802731	0.0071
Test critical values:	1% level		-2.660720	
	5% level		-1.955020	
	10% level		-1.609070	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(UNM,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:48 Sample (adjusted): 1998 2022 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(UNM(-1))	-0.623521	0.222469	-2.802731	0.0101
D(UNM(-1),2)	-0.129709	0.192859	-0.672558	0.5079
R-squared	0.380534	Mean dependent var		0.066080
Adjusted R-squared	0.353600	S.D. dependent var		2.355679
S.E. of regression	1.893942	Akaike info criterion		4.191816
Sum squared resid	82.50137	Schwarz criterion		4.289326
Log likelihood	-50.39770	Hannan-Quinn criter.		4.218861
Durbin-Watson stat	1.767125			

الملاحق 19: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: X has a unit root				
Exogenous: Constant, Linear Trend				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.811586	0.6710
Test critical values:				
	1% level		-4.339330	
	5% level		-3.587527	
	10% level		-3.229230	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X)				
Method: Least Squares				
Date: 06/03/24 Time: 14:50				
Sample (adjusted): 1996 2022				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.236343	0.130462	-1.811586	0.0826
C	7.52E+09	5.71E+09	1.317215	0.2002
@TREND("1995")	3.06E+08	3.65E+08	0.837730	0.4104
R-squared	0.120652	Mean dependent var	2.15E+09	
Adjusted R-squared	0.047373	S.D. dependent var	1.30E+10	
S.E. of regression	1.27E+10	Akaike info criterion	49.47077	
Sum squared resid	3.87E+21	Schwarz criterion	49.61476	
Log likelihood	-664.8555	Hannan-Quinn criter.	49.51359	
F-statistic	1.646473	Durbin-Watson stat	1.695406	
Prob(F-statistic)	0.213762			

الملحق 20: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: X has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.619394	0.4593
Test critical values:				
1% level			-3.699871	
5% level			-2.976263	
10% level			-2.627420	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(X)				
Method: Least Squares				
Date: 06/03/24 Time: 14:51				
Sample (adjusted): 1996 2022				
Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	-0.180344	0.111365	-1.619394	0.1179
C	9.51E+09	5.16E+09	1.844974	0.0769
R-squared	0.094939	Mean dependent var	2.15E+09	
Adjusted R-squared	0.058736	S.D. dependent var	1.30E+10	
S.E. of regression	1.26E+10	Akaike info criterion	49.42552	
Sum squared resid	3.98E+21	Schwarz criterion	49.52151	
Log likelihood	-665.2446	Hannan-Quinn criter.	49.45406	
F-statistic	2.622436	Durbin-Watson stat	1.733990	
Prob(F-statistic)	0.117910			

الملحق 21: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: X has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			0.016872	0.6794
1% level			-2.653401	
5% level			-1.953858	
10% level			-1.609571	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(X) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:52 Sample (adjusted): 1996 2022 Included observations: 27 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X(-1)	0.000925	0.054803	0.016872	0.9867
R-squared	-0.028292	Mean dependent var		2.15E+09
Adjusted R-squared	-0.028292	S.D. dependent var		1.30E+10
S.E. of regression	1.32E+10	Akaike info criterion		49.47910
Sum squared resid	4.52E+21	Schwarz criterion		49.52709
Log likelihood	-666.9679	Hannan-Quinn criter.		49.49337
Durbin-Watson stat	1.798955			

الملاحق 22: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: D(X) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			-4.366384	0.0098
1% level			-4.356068	
5% level			-3.595026	
10% level			-3.233456	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(X,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:53 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-0.985054	0.225599	-4.366384	0.0002
C	2.46E+09	6.00E+09	0.409589	0.6859
@TREND("1995")	-25125292	3.66E+08	-0.068690	0.9458
R-squared	0.458046	Mean dependent var		8.53E+08
Adjusted R-squared	0.410920	S.D. dependent var		1.80E+10
S.E. of regression	1.38E+10	Akaike info criterion		49.64498
Sum squared resid	4.39E+21	Schwarz criterion		49.79015
Log likelihood	-642.3848	Hannan-Quinn criter.		49.68679
F-statistic	9.719531	Durbin-Watson stat		1.871354
Prob(F-statistic)	0.000872			

الملحق 23: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: D(X) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.502794	0.0015
Test critical values:	1% level		-3.711457	
	5% level		-2.981038	
	10% level		-2.629906	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(X,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:54 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-0.982666	0.218235	-4.502794	0.0001
C	2.09E+09	2.67E+09	0.783729	0.4409
R-squared	0.457935	Mean dependent var		8.53E+08
Adjusted R-squared	0.435349	S.D. dependent var		1.80E+10
S.E. of regression	1.35E+10	Akaike info criterion		49.56827
Sum squared resid	4.39E+21	Schwarz criterion		49.66504
Log likelihood	-642.3875	Hannan-Quinn criter.		49.59613
F-statistic	20.27515	Durbin-Watson stat		1.874378
Prob(F-statistic)	0.000147			

الملحق 24: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للصادرات

Null Hypothesis: D(X) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-4.480393	0.0001
Test critical values:	1% level		-2.656915	
	5% level		-1.954414	
	10% level		-1.609329	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(X,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:54 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(X(-1))	-0.965036	0.215391	-4.480393	0.0001
R-squared	0.444062	Mean dependent var		8.53E+08
Adjusted R-squared	0.444062	S.D. dependent var		1.80E+10
S.E. of regression	1.34E+10	Akaike info criterion		49.51661
Sum squared resid	4.51E+21	Schwarz criterion		49.56500
Log likelihood	-642.7160	Hannan-Quinn criter.		49.53055
Durbin-Watson stat	1.854783			

الملحق 25: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: M has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-3.747954	0.0412
Test critical values:	1% level		-4.467895	
	5% level		-3.644963	
	10% level		-3.261452	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:55 Sample (adjusted): 2002 2022 Included observations: 21 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.739515	0.197312	-3.747954	0.0028
D(M(-1))	0.481852	0.203756	2.364852	0.0357
D(M(-2))	0.059821	0.264014	0.226581	0.8246
D(M(-3))	0.695203	0.236969	2.933724	0.0125
D(M(-4))	0.715497	0.302603	2.364478	0.0358
D(M(-5))	0.700481	0.243002	2.882613	0.0138
D(M(-6))	0.689241	0.292815	2.353844	0.0365
C	-5.01E+08	3.86E+09	-0.129840	0.8988
@TREND("1995")	1.62E+09	5.68E+08	2.853566	0.0145
R-squared	0.754427	Mean dependent var	1.63E+09	
Adjusted R-squared	0.590711	S.D. dependent var	5.53E+09	
S.E. of regression	3.54E+09	Akaike info criterion	47.10949	
Sum squared resid	1.50E+20	Schwarz criterion	47.55714	
Log likelihood	-485.6496	Hannan-Quinn criter.	47.20664	
F-statistic	4.608154	Durbin-Watson stat	2.500451	
Prob(F-statistic)	0.009107			

الملحق 26: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: M has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic			-1.879505	0.3356
Test critical values:	1% level		-3.737853	
	5% level		-2.991878	
	10% level		-2.635542	
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:58 Sample (adjusted): 1999 2022 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.086988	0.046282	-1.879505	0.0756
D(M(-1))	0.456381	0.188377	2.422701	0.0256
D(M(-2))	-0.365350	0.206195	-1.771873	0.0925
D(M(-3))	0.557301	0.214998	2.592124	0.0179
C	3.83E+09	2.03E+09	1.891037	0.0740
R-squared	0.423521	Mean dependent var	1.47E+09	
Adjusted R-squared	0.302157	S.D. dependent var	5.18E+09	
S.E. of regression	4.32E+09	Akaike info criterion	47.39543	
Sum squared resid	3.55E+20	Schwarz criterion	47.64086	
Log likelihood	-563.7451	Hannan-Quinn criter.	47.46054	
F-statistic	3.489674	Durbin-Watson stat	2.190862	
Prob(F-statistic)	0.026819			

الملحق 27: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: M has a unit root Exogenous: None Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			1% level	-2.664853
			5% level	-1.955681
			10% level	-1.608793
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:57 Sample (adjusted): 1999 2022 Included observations: 24 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M(-1)	-0.009986	0.023373	-0.427231	0.6738
D(M(-1))	0.509861	0.197873	2.576708	0.0180
D(M(-2))	-0.377391	0.218967	-1.723506	0.1002
D(M(-3))	0.570905	0.228297	2.500716	0.0212
R-squared	0.315021	Mean dependent var		1.47E+09
Adjusted R-squared	0.212274	S.D. dependent var		5.18E+09
S.E. of regression	4.59E+09	Akaike info criterion		47.48454
Sum squared resid	4.22E+20	Schwarz criterion		47.68089
Log likelihood	-565.8145	Hannan-Quinn criter.		47.53663
Durbin-Watson stat	2.085916			

الملحق 28: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: D(M) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			1% level	-4.374307
			5% level	-3.603202
			10% level	-3.238054
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 14:59 Sample (adjusted): 1998 2022 Included observations: 25 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.867930	0.252034	-3.443700	0.0024
D(M(-1),2)	0.214513	0.211365	1.014894	0.3217
C	3.88E+09	2.47E+09	1.574310	0.1304
@TREND("1995")	-1.76E+08	1.43E+08	-1.232466	0.2314
R-squared	0.390933	Mean dependent var		1.57E+08
Adjusted R-squared	0.303923	S.D. dependent var		5.81E+09
S.E. of regression	4.85E+09	Akaike info criterion		47.58600
Sum squared resid	4.93E+20	Schwarz criterion		47.78102
Log likelihood	-590.8250	Hannan-Quinn criter.		47.64009
F-statistic	4.492988	Durbin-Watson stat		1.850473
Prob(F-statistic)	0.013807			

الملحق 29: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: D(M) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			1% level	-3.711457
			5% level	-2.981038
			10% level	-2.629906
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 15:00 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.649967	0.190914	-3.404500	0.0023
C	9.26E+08	9.63E+08	0.962145	0.3456
R-squared	0.325665	Mean dependent var		1.48E+08
Adjusted R-squared	0.297568	S.D. dependent var		5.69E+09
S.E. of regression	4.77E+09	Akaike info criterion		47.48249
Sum squared resid	5.46E+20	Schwarz criterion		47.57927
Log likelihood	-615.2724	Hannan-Quinn criter.		47.51036
F-statistic	11.59062	Durbin-Watson stat		1.889814
Prob(F-statistic)	0.002332			

الملحق 30: مخرجات اختبار جذر الوحدة ADF للواردات

Null Hypothesis: D(M) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
			t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic				
Test critical values:			1% level	-2.656915
			5% level	-1.954414
			10% level	-1.609329
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation Dependent Variable: D(M,2) Method: Least Squares Date: 06/03/24 Time: 15:01 Sample (adjusted): 1997 2022 Included observations: 26 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M(-1))	-0.606336	0.185175	-3.274403	0.0031
R-squared	0.299655	Mean dependent var		1.48E+08
Adjusted R-squared	0.299655	S.D. dependent var		5.69E+09
S.E. of regression	4.76E+09	Akaike info criterion		47.44342
Sum squared resid	5.67E+20	Schwarz criterion		47.49181
Log likelihood	-615.7644	Hannan-Quinn criter.		47.45735
Durbin-Watson stat	1.892876			